السياسة السوفييتية تجاه اليهود الفلسطينيين (1939-1948)

د. عبد الجبار رجا محمود العودة (خليلية)

2020/1441

الكتاب: السياسة السوفيتية تجاه اليهود الفلسطينيين 1939-1948
عبد الجبار رجا محمود خليلية (العودة)
جميع الحقوق محفوظة
جمعية المؤرخين الفلسطينيين، فلسطين
اتحاد المؤرخين العرب –بغداد
ISBN: 089-0061-445-38-8

المقدمة

تظل العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل من المواضيع المثيرة للاهتمام، إذ تميزت بالعديد من التحديات والفرص التي أثرت في السياسة الدولية خلال القرن العشرين. كان لهذه العلاقات دور بارز، خصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها، في تحديد مجريات الأحداث في الشرق الأوسط، لا سيما في سياق تأسيس دولة إسرائيل. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والمجتمع اليهودي في فلسطين، من خلال تحليل كيفية تفاعل الجهات غير الحكومية مثل الحركة الصهيونية والمجتمع اليهودي المحلي مع المؤسسات الحكومية، وكيف ساهمت هذه التفاعلات في تشكيل الهياكل السياسية والاجتماعية في المنطقة.

في بداية القرن العشرين، بدأ المستعمرون الصهاينة في إقامة مجتمع يهودي جديد في فلسطين، الذي تطور ليحصل على اعتراف دولي كالوطن القومي اليهودي بموجب انتداب عصبة الأمم. كان هذا التحول بمثابة نقطة فارقة في تاريخ الحركة الصهيونية، حيث أشار إلى بداية تشكيل هوية قومية مستقلة للمجتمع اليهودي في فلسطين، وهو ما مهد الطريق لاحقاً لتأسيس دولة إسرائيل.

يعكس استخدام مصطلحات مثل ييشوف والكنيست ودولة إسرائيل في السياق التاريخي الإسرائيلي الإشارة إلى المجتمع اليهودي في فلسطين خلال فترة الانتداب. وهذه المصطلحات تبرز الطبيعة المستقلة للبناء القومي اليهودي في فلسطين، كما تسلط الضوء على الاستمرارية بين فكرة الوطن القومي اليهودي التي تم تأسيها خلال فترة الانتداب وبين قيام دولة إسرائيل.

في سياق التاريخ والبحث حول إسرائيل، تبرز مجموعة من المفاهيم المرتبطة بفترة دولة إسرائيل والدولة اليهودية، مثل "مجتمع إعادة التوطين اليهودي الجديد" الذي يعد وسيلة لفهم التحولات الاجتماعية والسياسية التي عاشها اليهود في فلسطين قبل عام 1948م.

كما هو معروف، خلال الفترة ما بين 1947-1948، قدم الاتحاد السوفييتي دعماً قوياً لإنشاء دولة يهودية ذات سيادة في فلسطين. هذا التوجه غير المتوقع من موسكو، الذي فاجأ معاصري تلك الأحداث وما زال يثير تساؤلات بين العديد من السياسيين والمهتمين اليوم، يتطلب تحليلاً عميقاً لمجموعة من العوامل التي أدت إلى هذا

الموقف.

في البداية، يجب النظر إلى العوامل السياسة الداخلية للسوفييت في تلك الفترة. كانت السياسة السوفيتية تسعى لتعزيز نفوذها في مناطق جديدة، وقد ارتبطت هذه الرغبة بزيادة قوة اليهود في المنطقة. كما اعتبرت الحركة الصهيونية في بعض الأحيان حركة تحرر وطنية، مما دفع موسكو إلى تبني موقف داعم لهذا التوجه، حيث رأى السوفييت في دعم الحركة الصهيونية فرصة لتعزيز نفوذهم في الشرق الأوسط ومواجهة النفوذ الغربي في المنطقة.

أما على الصعيد الخارجي، فقد كانت هناك رغبة واضحة لدى السوفييت في تقويض النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، حيث اعتبر السوفييت أن دعم إقامة دولة يهودية في فلسطين يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتقليص القوة البريطانية في المنطقة، وتعزيز نفوذهم الخاص، خاصة في ظل تزايد التوترات بين القوى العظمى في ذلك الوقت.

وفي سياق العلاقات الدولية، كانت الحرب الباردة في أوجها، وكان الاتحاد السوفيتي يسعى للهيمنة على مناطق جديدة في ظل الحرب الباردة. في هذا السياق، كان ظهور دولة جديدة في فلسطين يعزز من موقف السوفييت كقوة عظمى، حيث اعتبروا أن دعم إقامة دولة يهودية قد يساهم في تعزيز نفوذهم في الشرق الأوسط ويعطيهم ورقة قوية في مواجهة القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا.

تضمنت البدائل التي تم النظر فيها في موسكو دعم الدول العربية في مواجهة تأسيس الدولة اليهودية. ومع ذلك، تم استبعاد هذه الخيارات بسبب للمعطيات السياسية والاقتصادية التي كانت تشير إلى أن دعم اليهود قد يفتح آفاقاً جديدة للتعاون والنفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. فقد رأى السوفييت أن دعم الحركة الصهيونية يمكن أن يوفر لهم فرصاً استراتيجية في المنطقة، ويعزز علاقاتهم مع القوى الجديدة في فلسطين، بما يتماشى مع أهدافهم في مواجهة النفوذ الغربي.

في النهاية، كان القرار دعم إنشاء دولة يهودية في فلسطين ناتجاً عن تحليل دقيق للعوامل الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى السعي لتغيير ميزان القوى في المنطقة لصالح الاتحاد السوفياتي، مما يفسر هذا التوجه غير المتوقع في سياق التاريخ السياسي الدولي.

من المهم الإشارة إلى التناقضات الجوهرية بين الاتحاد السوفييتي واليهود في فلسطين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث كان هناك تباين واضح في الأهداف والمصالح بين الطرفين. بينما كان الاتحاد السوفيتي يطمح إلى توسيع نفوذه في الشرق الأوسط ودعم الحركات الاشتراكية، كانت الحركة اليهودية تركز على إقامة دولة يهودية وتحقيق طموحاتها الاستعمارية.

هذا الاختلاف أدى إلى نشوء ديناميكية معقدة، حيث استغل الاتحاد السوفيتي الدعم اليهودي لتحقيق مصالحه السياسية في سياق الصراعات العالمية. مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، بدأ التعاون بين الاتحاد السوفييتي والمجتمع اليهودي يتبلور، حيث قدم الاتحاد دعماً في مجالات عدة.

رغم ذلك، ظهرت حدود لهذا التعاون، خاصة في مناقشات القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة والنضال من أجل إقامة دولة إسرائيل، حيث اختلفت المواقف السوفيتية بشأن القضايا الفلسطينية والإسرائيلية، مما أثر سلباً على العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والمجتمع اليهودي في فلسطين.

لإعداد تصور شامل حول آراء الحزب والقيادة السوفيتية تجاه الصهيونية ومشروعها الفلسطيني في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، يمكننا تحليل الموضوع من خلال العوامل الداخلية والخارجية وتأثيراتها على السياسة السوفيتية بشكل مفصل.

بعد الثورة البلشفية عام 1917م، سعت القيادة السوفيتية لتعزيز قوتها وبناء الدولة القومية، وكانت المصالح الاقتصادية والتنموية تلعب دوراً كبيراً في ذلك. ورأت القيادة السوفيتية في الصهيونية فرصة لتعزيز السيطرة على المناطق ذات الأغلبية العربية وتحقيق التوازن الإقليمي.

وكان الصراع الطبقي يشكل دافعاً قوياً لدعم الحركة البروليتارية العالمية، مما جعل تأييد حركات التحرر جزءاً من الأيديولوجية الشيوعية. اعتبرت القيادة السوفيتية أن الصهيونية قد تساهم في تعزيز الطبقة العاملة العربية، رغم أنها كانت تحمل نظرة متناقضة تجاهها باعتبارها جزءاً من الإمبريالية.

في ظل تصاعد التوترات الدولية والعلاقات مع الدول الرأسمالية، مثل بريطانيا والولايات المتحدة، سعت الحكومة السوفيتية إلى تطبيع العلاقات مع هذه الدول. من هنا، أصبح دعم الحركات الثورية في المستعمرات جزءاً

من استراتيجيتها.

رأت القيادة السوفيتية في الوطن القومي اليهودي في فلسطين مشروعاً استعمارياً إمبريالياً تسعى من خلاله بريطانيا إلى فرض هيمنتها، وهو ما أكدته مؤتمرات الكومنترن (Comintern) التي وصفت الصهيونية بأنها خدعة تهدف إلى استغلال العرب والفئات المضطهدة.

بالرغم من ذلك، في بداية العشرينيات، اعترفت موسكو ببعض الأبعاد التقدمية للصهيونية، حيث كانت تراها قادرة على تطوير الرأسمالية في فلسطين وتحفيز حركة ثورية. كما تم توجيه الشيوعيين اليهود في فلسطين لإقامة علاقات مع العرب، بهدف تشكيل حركة ثورية تجمع بين العرب واليهود ضد الإمبريالية البريطانية.

في هذا السياق، كانت آراء الحزب والقيادة السوفيتية تجاه الصهيونية تتراوح بين الدعم الانتقالي والحذر الشديد، حيث كان الكومنترن قد أوكل إلى الشيوعيين اليهود في فلسطين مهمة التغلغل في الأوساط العربية لتعزيز الدعاية الثورية وتوحيد فصائل القوميين اليساريين. وقد جاء هذا القرار ذلك بعد أن أصبح الكومنترن مقتنعاً في منتصف العشرينيات بأن تعزيز الحركة الوطنية لا يمكن أن تتحقق دون إشراك الجماهير العربية الواسعة في النضال ضد الإمبريالية تحت شعارات الثورة الزراعية. وبالتالي، تم تضمين المستوطنون اليهود في حركة التحرير الوطني العربي، حيث تم إعلان معاداة الصهيونية كمنصة تجمع مختلف الجماعات المتمردة العربية.

الفصل الأول: واقع اليهود في فلسطين عشية الحرب العالمية الثانية

يعد مشروع إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين من أبرز الأفكار القومية التي برزت في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث ربطت الهوية الثقافية للشعب بحقوقه في الاستقلال. ترسخت هذه الفكرة في مؤتمر بازل عام 1897، حيث أصبحت محور الحركة الصهيونية العالمية، التي جعلت هدفها تأسيس مركز قومي لليهود في فلسطين مع الحصول على اعتراف دولي يضمن هذا المشروع. سعى الصهاينة إلى إنشاء مجتمع يهودي مستقل يشكل غالبية سكانية ويتيح تحقيق حكم ذاتي. ومع ذلك، باءت جهود قادة المنظمة الصهيونية بالفشل في تحقق حكم ذاتي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

خلال الحرب العالمية الأولى، ازدادت أهمية فلسطين استراتيجياً لبريطانيا، التي أعلنت في وعد بلفور عام 1917م دعمها لإنشاء وطن قومي لليهود. أضفى هذا الوعد الشرعية الدولية على المشروع الصهيوني، وتُوج بالموافقة على انتداب فلسطين خلال مؤتمر سان ريمو عام 1920م. بموجب هذا الانتداب، منحت عصبة الأمم لبريطانيا تفويضاً إدارة فلسطين، مما أضفى طابعاً قانونياً على وعد بلفور.

واجهت الخطة الصهيونية معارضة شديدة من العرب المحليين الذين اعتبروا المشروع تهديداً لاستقلالهم. تطور الصراع بين العرب والمستوطنين اليهود، حيث رأى العرب الصهاينة كقوة تدمّر أسلوب حياتهم التقليدي، بينما اعتبر الصهاينة العرب معارضين لتقدم فلسطين. كان الصراع أيضاً ذا طابع اجتماعي-اقتصادي، إذ استند إلى مصادرة الأراضي العربية وتحويلها إلى ملكية عامة لليهود، مما أدى إلى تهميش الفلاحين العرب.

شهدت الثلاثينيات انقساماً اقتصادياً بين اليهود والعرب، حيث تطورت العلاقات الاقتصادية بينهما إلى علاقات شبيهه بعلاقات بين دولتين منفصلتين. ازداد التوتر بين الطرفين مع تصاعد الهجرة اليهودية واستمرار الاستعمار الصهيوني، مما دفع العرب إلى المطالبة بالاستقلال الوطني. بدأت الاحتجاجات العربية ضد الاستعمار الصهيوني والهجرة اليهودية تتحول إلى انتفاضات مسلحة، كان أبرزها الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م. خلال هذه الفترة، دعمت بريطانيا القوات اليهودية مثل الهاغاناه لمواجهة العرب، مما زاد من التوتر بين الطرفين وأدى إلى مزيد من التوترات الدولية.

اتبعت لندن استراتيجية سياسية تعتمد على المناورة بين الصهاينة والعرب لضمان بقاء السلطة الكاملة بيدها. إلا أن أحداث آب/أغسطس 1929 وما ترتب عليها من تصاعد مشاعر العداء للصهيونية، بل وحتى لبريطانيا نفسها، بين مسلمي الإمبراطورية البريطانية، دفعت الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في مبادئ سياستها تجاه فلسطين.

في النصف الأول من الثلاثينيات، سعت لندن لإيجاد حل للأزمة في فلسطين ضمن إطار مفهوم البيت المشترك لليهود والعرب. وفي عام 1935، قدمت إدارة الانتداب مسودة جديدة لتشكيل مجلس تشريعي فلسطيني يتألف من 28 عضواً، برئاسة شخصية محايدة لا تربطها علاقة بفلسطين. مُنح المجلس حق اقتراح القوانين والتوصية بها، مع الالتزام بعدم المساس بشرعية الانتداب أو حق المندوب السامي في إدارة ملف الهجرة. ورغم ذلك، قوبلت هذه المسودة برفض واسع من معظم الأحزاب العربية، باستثناء حزب الدفاع الوطني بقيادة راغب بك النشاشيبي، المعارض للمفتي، الذي أبدى استعداده لإرسال ممثلين إلى المجلس، واعتبرها العرب خطوة بعيده عن تحقيق فكرة السيادة الفلسطينية.

كما رفض حزب "وعد لئومي" المشاركة في تشكيل المجلس التشريعي المشترك للبلاد، مبرراً موقفه بأن غالبية المقاعد ستذهب لممثلي الأحزاب الفلسطينية الكبرى.

شهد النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين انهيار نظام الانتداب لإدارة فلسطين، الذي أسس في أوائل العشرينيات، وذلك على خلفية الثورة العربية الكبرى (1936-1939). ففي عام 1936، توصل زعماء الأحزاب العربية الفلسطينية إلى اتفاق يقضي بتوحيد جهودهم ضمن لإطار منظمة فلسطينية واحدة، هي اللجنة العربية العليا، برئاسة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني، وتولى المؤتمر الشعبي الفلسطيني العالمي قيادة الكفاح المسلح بهدف إقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين.

أثناء هذه الثورة، اضطرت سلطات الانتداب للتعاون مع القوات المسلحة السرية التابعة للوطن القومي اليهودي، والمعروفة بالهاغاناه وتعني بالعبرية الدفاع. تأسست هذه القوات عام 1920م، وفي عام 1936 قامت السلطات البريطانية بتجنيد حوالي 3000 يهودي في وحدات الشرطة المساعدة، والمعروفة بشرطة المستوطنات اليهودية، ووفرت لهم الدعم بالسلاح وجزءً من الرواتب. ورغم خضوع هذه الوحدات رسميًا لإدارة الانتداب، إلا أنها كانت فعلياً تحت قيادة الهاغاناه. مما أضفى عليها طابعاً قانونياً.

وبين عامي 1937-1939 أنشئت أكثر من 50 مستوطنة يهودية جديدة تحت حماية الهاغاناه، مما عزز من

دورها في تعزيز الاستيطان اليهودي خلال هذه المرحلة الحرجة.

لقد أدى نضال الفلسطينيين العرب ضد مشروع تحويل أرضهم إلى وطن قومي صهيوني إلى تصاعد المشاعر المعادية لبريطانيا في مختلف الدول العربية، مما أضعف مكانة الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط. ولم يقتصر تأثير هذه السياسة البريطانية على العالم العربي فحسب، بل امتد إلى مناطق أخرى مهمة للإمبراطورية، مثل الهند، حيث شهدت حركة التضامن الإسلامي مع فلسطين نمواً ملحوظاً بعد اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى.

رفع المسلمون شعاراً يعكس وحدة القضية الفلسطينية، هو العالم الإسلامي هو فلسطين، وفلسطين هي العالم الإسلامي، وهو مل شكل تهديداً حقيقياً لعلاقات بريطانيا مع المسلمين في أنحاء إمبراطورتيها. وجاء هذا التعقيد في ظل التغلغل المتزايد للعملاء الألمان والإيطاليين في الشرق الأوسط، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي والاستراتيجي في المنطقة.

وهكذا، في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، لم يعد الوضع في فلسطين يشكل مصدر قلق لموظفي وزارة المستعمرات فحسب، بل تحول إلى قضية أمنية ذات أبعاد إمبراطورية. ففي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1937، قدم رئيس وزارة الخارجية البريطاني، أنتوني إيدن (Anthony Eden)، مذكرة أكد فيها أن التعامل مع القضية الفلسطينية على أنها مسألة محلية ليس مجرد خيار غير عملي، بل يشكل خطراً حقيقياً. وأشار إلى أن هذه القضية أصبحت الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، وأن مستقبل علاقات بريطانيا مع دول المنطقة سيعتمد بشكل كبير على كيفية حلها. كما نبه إلى خصوم بريطانيا في أوروبا يدركون ذلك جيداً، وهم على وعي كافٍ بالفرص التي تتيحها لهم هذه القضية لإثارة المشاكل ضد المصالح البريطانية.

تتطلب القضية الفلسطينية حلاً عاجلاً. ففي 30 تموز/يوليو 1937، أصدرت الحكومة البريطانية كتابًا أبيض يحدد سياستها في فلسطين، مستنداً إلى توصيات اللجنة الملكية التي زارت البلاد بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 وكانون الثاني/ يناير 1937. وترأس اللجنة اللورد بيل (Lord Peel)، وهو شخصية بارزة وخبير في الشؤون الاستعمارية، وقد عرفت خطته لحل القضية الفلسطينية باسم خطة بيل.

توصلت اللجنة الملكية إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً، هناك صراع غير قابل للحل بين الطموحات المتعارضة للمجموعتين الرئيسيتين من سكان فلسطين.

ثانياً، بريطانيا العظمى لا ترغب في حكم دولة دون موافقة سكانها، مما أدى إلى التوصية بإنهاء الانتداب.

ثالثا، إنهاء الانتداب على أساس تقسيم البلاد، على أن يتم وفق ثلاثة شروط رئيسية:

1. أن يكون التقسيم عملياً وقابلاً للتنفيذ.
2. أن يتماشى مع الالتزامات التي تعهدت بها بريطانيا العظمى.
3. أن يحقق رضا كل من العرب واليهود. على حد سواء.

اقترحت خطة بيل تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية تشمل الجليل، والسهل الساحلي، وادي عزرائيل. دولة عربية تضم بقية أراضي فلسطين، على أن تكون كل منهما مرتبطة بلندن عبر علاقات تعاهدية. كما نصت الخطة على إبقاء منطقة تحت الحكم البريطاني، وهي الممر الذي يربط القدس بساحل البحر الأبيض المتوسط. ورغم حصول الخطة على موافقة مبدئية من حكومة بالدوين، إلا أنها قوبلت برفض الطرفين المتنازعين، حيث اعتبر كل منهما شروط إنهاء الانتداب غير مقبولة.

أكد المؤتمر العالمي للشعب الفلسطيني على ضرورة حل القضية الفلسطينية وفق السيناريو العراقي، مع رفض أي شكل من أشكال تقسيم فلسطين. كما دعا مؤتمر عموم العرب، الذي انعقد في بلودان بسوريا في أيلول/سبتمبر 1937 بمبادرة من اللجنة السورية للدفاع عن فلسطين، إلى إلغاء وعد بلفور ووقف الهجرة اليهودية، ومنع انتقال ملكية الأراضي العربية إلى اليهود.

وجاء في قرارات المؤتمر أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، مشدداً على وجوب التصدي لمخططات تقسيمها وإنشاء دولة يهودية. وأوصى المؤتمر باستبدال نظام الانتداب البريطاني باتفاقية خاصة مع بريطانيا، تقوم على الاعتراف الدستوري باستقلال العرب في فلسطين، مع ضمان حقوق اليهود كأقلية ضمن النظام الدستوري. كما أكد المؤتمر أن العلاقات العربية البريطانية تعتمد على التزام بريطانيا بهذه المبادئ، وأن استمرارها في سياستها الحالية سيؤدي إلى مقاومة عربية جديدة. وقد وردت مواقف مماثلة في قرارات المؤتمر البرلماني المشترك لمؤتمر الدول العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين، الذي انعقد في القاهرة عام 1938.

رفضت المنظمة الصهيونية العالمية خطة تقسيم فلسطين خلال مؤتمرها العشرين الذي عقد في زيوريخ عام 1937. في المقابل، حظيت خطة بيل بدعم رئيس المنظمة حاييم وايزمان (Chaim Weizmann)، الذي وصف

التقسيم بأنه أهون الشرور الممكنة، كذلك رئيس مجلس إدارة الوكالة اليهودية دافيد بن غوريون (David Ben-Gurion)، الذي رأى في الدولة اليهودية الجزئية مجرد بداية وليست نهاية، معتبراً أن قيامها سيمكن الصهاينة من تنظيم دفاع وطني حديث، وتشكيل جيش انتقائي، والتوسع في أجزاء أخرى من البلاد بالتفاهم مع العرب أو بوسائل أخرى.

ومع ذلك، رفضت الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر هذه الخطة، إذ رأوا أن الدولة اليهودية المقترحة ضمن حدود لجنة بيل ستكون عرضة للتدمير السريع من قبل الدول العربية المجاورة، نظرًا لاختلال ميزان القوى في الشرق الأوسط.

في الواقع، من بين جميع الدول العربية في الشرق الأوسط، كانت شرق الأردن الدولة الوحيدة التي أيدت مشروع تقسيم فلسطين، فقد كان حاكمها، الأمير عبد الله بن الحسين، يعتمد على دعم بريطانيا ويطمح إلى ضم الجزء العربي من فلسطين إلى أراضيه. في المقابل، رفض العراق التقسيم بشكل قاطع، إذ رأى فيه تهديداً لمخططاته الهادفة إلى إنشاء اتحاد لدول الهلال الخصيب تحت قيادته. أما المملكة العربية السعودية، فقد عبّر ملكها ابن سعود عن رفضه للمشروع بإرسال ممثله الرسمي إلى لندن حاملاً مذكرة تعارض خطة بيل.

ونتيجة لذلك، لخص مؤتمر زيوريخ موقفه في ثلاث نقاط رئيسية:

أولاً، يجب أن يتماشى الانتداب البريطاني على أرض فلسطين المحتلة مع المبادئ المقررة.

ثانياً، لا تزال هناك إمكانية لتحقيق توافق بين المصالح الوطنية لليهود والعرب في أرض فلسطين المحتلة.

ثالثاً، لا يمكن القبول بتقسيم أرض فلسطين المحتلة.

أدت المناقشات حول خطة بيل إلى طرح قضية الهدف النهائي للحركة الصهيونية، والتي لم يُنظر فيها رسميًا من قبل. وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يصدر أي قرار بشأنها، فإن مجرد طرحها عكس بداية مرحلة جديدة في تطور الصهيونية السياسية، حيث شهدت تحولاً من التركيز على الحد الأدنى من الأهداف، والمتمثل في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين بضمانات قانونية، إلى السعي نحو تحقيق الهدف الأقصى، وهو استعادة الدولة اليهودية. وفي هذا السياق، وجه المؤتمر قيادة المنظمة الصهيونية للتفاوض مع الحكومة البريطانية بهدف توضيح نواياها بشأن إقامة دولة يهودية ضمن داخل حدودها التاريخية.

بدأت الحجة الرئيسية للصهاينة لدعم إقامة دولة يهودية في فلسطين في النصف الثاني من الثلاثينيات، حيث استندت إلى ضرورة إيجاد ملجأ لليهود الألمان والنمساويين الذين تعرضوا للاضطهاد على يد النازي. ومع ذلك، رفضت الحكومة البريطانية ربط القضية الفلسطينية باعتبارات خارجية، مثل وضع اليهود في ألمانيا أو النمسا أو أي مكان آخر.

وفي تموز/يوليو 1938م، خلال مؤتمر إيفيان ليه باين في فرنسا، رفضت 32 دولة استقبال اللاجئين اليهود من ألمانيا والنمسا، مما دفع القيادة الصهيونية إلى تكثيف ضغوطها على بريطانيا لفتح أبواب فلسطين أمام هؤلاء اللاجئين. إلا أن بريطانيا وجدت نفسها في موقف معقد، إذ أن اتخاذ مثل هذا القرار قد يؤدي إلى تدهور علاقاتها مع الشعوب العربية والمسلمة الأخرى داخل الإمبراطورية البريطانية.

كان رفض توفير اللجوء لليهود المضطهدين يشكل عبئاً من العار، حيث اعتبرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نظر العرب الأداة الرئيسية لتهويد البلاد. في الفترة ما بين 1931 إلى 1939، أدت الهجرات المتعددة إلى زيادة عدد السكان اليهود في فلسطين، وكان معظم هؤلاء المهاجرين قد جاؤوا من ألمانيا والدول التابعة لها، وفي المقابل، شهدت أعداد السكان العرب زيادة أقل مقارنة بذلك التي شهدها المجتمع اليهودي.

على الرغم من الموقف السلبي الحاد تجاه خطة بيل التي طرحتها الأطراف المتنازعة ورفضها الفعلي من قبل مجلس عصبة الأمم، استمرت حكومة تشامبرلين (Chamberlain) حتى نهاية عام 1938 في اعتبار مشروع تقسيم فلسطين هو الحل الوحيد الممكن لتسوية المشكلة وتحقيق تطبيع العلاقات بين العرب واليهود. وفي نيسان/أبريل من نفس العام، تم إرسال لجنة خاصة من الخبراء برئاسة السير تشارلز وودهيد (Charles Woodhead) إلى فلسطين لدراسة إمكانية تنفيذ خطة بيل. نُشر تقرير اللجنة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1938 كوثيقة بيضاء حول السياسة البريطانية في فلسطين. وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق خطة بيل بسبب الصعوبات السياسية والإدارية والمالية. كما أكد تقرير لجنة وودهيد أن السلام والازدهار في فلسطين لن يتحققا إلا بعد إقامة تفاهم متبادل بين اليهود والعرب.

في كانون الأول/ديسمبر 1938، اعترفت حكومة تشامبرلين رسميًا بأزمة نظام الانتداب في فلسطين. استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة ودهيد، أعلنت وزارة الخارجية عن عقد مؤتمر بمشاركة ممثلين عن العرب الفلسطينيين والدول العربية والوكالة التنفيذية لمناقشة السياسة المستقبلية، بما في ذلك مسألة الهجرة فيما يتعلق بفلسطين.

افتتح المؤتمر، المعروف بمؤتمر لندن أو مؤتمر سانت جيمس (Sant James)، في 7 شباط/فبراير 1939، وسجل في التاريخ مؤتمر المائدة المستديرة. ومع ذلك، فقد أعلن جميع الممثلين العرب، وهم قادة الأحزاب السياسية العربية في فلسطين بالإضافة إلى وفود من مصر والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن، فوراً عن عدم اعترافهم بصلاحيات التحالف ورفضهم القاطع الانضمام إلى مفاوضات مباشرة مع قادته. ونتيجة لذلك، اضطر الدبلوماسيون البريطانيون إلى إدارة المؤتمر عبر مفاوضات منفصلة مع الجانبين العربي واليهودي. وعلى الرغم من عدم حسم نتائج المؤتمر، نشرت الحكومة البريطانية في 17 أيار/مايو 1939 خطة لحل مشكلة فلسطين تحت عنوان إعلان السياسة في فلسطين. وقدمت هذه الوثيقة، المعروفة الكتاب الأبيض لماكدونالد (McDonald's)، مبادئ جديدة للسياسة البريطانية تجاه فلسطين.

وقد تمثل السبب الرئيسي في نشوء الصراع العربي اليهودي، بحسب الإعلان، في الغموض الذي اكتنف بعض تعبيرات صك الانتداب، لا سيما عبارة الوطن القومي للشعب اليهودي، والتي أثارت الشكوك بشأن أهداف السياسة البريطانية في فلسطين. وفي هذا السياق، صدرت ملاحظتان بارزتان:

أولاً، أوضح الإعلان أن مجلس الوزراء البريطاني اعتمد في تفسير مصطلح الوطن القومي لليهود على ما ورد في مذكرة تشرشل (Churchill) لعام 1922، مشيراً إلى أن حكومة صاحب الجلالة تلتزم التزاماً تاماً بهذا الفهم لوعد بلفور، وتعتبره تفسيراً معقولاً وشاملاً لمفهوم الوطن القومي اليهودي فلسطين. كما أكد الإعلان أن هذا الوطن القومي قد تم إنشاؤه بالفعل، وأن أي تطوير إضافي له سيعد إخلالاً بالتزامات بريطانيا تجاه العرب. وجاء في الإعلان أن الدليل على وفاء حكومة صاحب الجلالة بتلك الالتزامات يتمثل في الوقائع القائمة، إذ منذ عام 1922، هاجر إلى فلسطين أكثر من 300 ألف يهودي، ما رفع عدد سكان الوطن القومي إلى نحو 450 ألف نسمة، أي ما يعادل ثلث سكان البلاد، وقد مثل هذا التصريح قطيعة فعليه مع مسار التعاون الأنجلو-صهيوني الذي بدأ قبل اثنين وعشرين عاماً بإعلان وعد بلفور.

ثانياً، تنصل الكتاب الأبيض الذي أصدره ماكدونالد من التزامات بريطانيا السابقة تجاه العرب، كما وردت في مراسلات مكماهون حسين لعام 1915. وبذلك تخلت الحكومة البريطانية رسمياً عن وعدها بإقامة دولة عربية مستقلة ضمن حدودها الطبيعية، التي كانت تشمل شبه الجزيرة العربية باستثناء المحميات البريطانية، وأجزاء من سوريا

والعراق شرق خط حلب -حماة-دمشق، بالإضافة إلى كامل الأراضي الفلسطينية. وقد جاء في الإعلان أن جميع أراضي فلسطين الواقعة غرب نهر الأردن قد استُبعدت من نطاق التزامات مكماهون (McMahon)، وبالتالي لا يمكن اعتبار رسالة مكماهون أساساً صالحاً للمطالبة بإقامة دولة عربية في فلسطين.

وهكذا، عبرت بريطانيا العظمى بوضوح عن موقفها إزاء المسألتين اليهودية والعربية في فلسطين، إذ اعتبرت -من وجهة نظرها-أن لا اليهود ولا للعرب يملكون الحق في المطالبة بإعلان فلسطين دولة وطنية خاصة بأي من الطرفين. واستناداً إلى هذا الموقف، إضافة إلى حقيقة رفض كلا الجانبين لخطة التقسيم، والتي أقرت لندن لاحقاً بعدم قابليتها للتطبيق، أعلنت الحكومة البريطانية عن نيتها التوجه نحو خيار جديد، يتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد اعتبرته السبيل الوحيد الممكن للتوفيق بين سياستها العامة والتزاماتها المتعارضة تجاه العرب واليهود، بما يسهم في تطبيع الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أُعلن أن الهدف النهائي للحكومة البريطانية هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط بعلاقات تعاهدية مع المملكة المتحدة، بما يضمن تلبية المتطلبات التجارية والاستراتيجية للطرفين. وفي السياق ذاته، شدد الإعلان على ضرورة مشاركة كل العرب واليهود في إدارة شؤون هذه الدولة، بحيث يتم من خلال ذلك ضمان احترام مصالح كلا الشعبين. وبذلك كانت بريطانيا تعتزم الانتقال من نظام الانتداب المباشر إلى صيغة من التبعية التفاوضية، على غرار ما طبق سابقاً في العراق وشرق الأردن خلال عشرينيات القرن العشرين. وكان من المقرر بلوغ هذه الأهداف عبر سلسلة من الخطوات المرحلية المدروسة.

أولاً، وبعد مضي خمس سنوات على استعادة الهدوء والنظام في البلاد، كان من المخطط تشكيل هيئة خاصة تضم ممثلين عن سكان فلسطين إلى جانب ممثلين عن حكومة صاحب الجلالة، تكون مهمتها تقديم توصيات بشأن دستور لدولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. ومن الجدير بالذكر أن هذا الدستور المرتقب كان سيتضمن، بحسب ما ناقشه مجلس الوزراء البريطاني، بنوداً تضمن الوضع الخاص للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

ثانياً، وخلال ما أطلق عليه اسم الفترة الانتقالية التالية، والتي حددت بعشر سنوات، كان من المتوقع أن تتزايد تدريجياً نسبة مشاركة السكان المحليين في إدارة شؤون حكومة فلسطين. ووفقاً للخطة، كان من المقرر أن تتولى العناصر الفلسطينية في نهاية هذه الفترة رئاسة جميع الإدارات الحكومية، على أن يعملوا بمساعدة مستشارين بريطانيين

وتحت إشراف المندوب السامي. وقد رسمت هذه الخطوات بهدف تحقيق إدماج تدريجي للسكان المحليين في آليات الحكم، وضمان انتقال سلس للسلطة. كما عبّرت بريطانيا عن أملها في أن يؤدي التعاون بين العرب واليهود داخل هذه الإدارات إلى تحسين العلاقات بين الطرفين وتعزيز التفاهم المتبادل.

ثالثا، خلال الفترة الانتقالية، كان من المقرر إعادة النظر في سياسة الهجرة، بهدف تطبيع التوان الديموغرافي في فلسطين. وقد ربط واضعو الإعلان الأحداث المؤسفة التي شهدتها السنوات الثلاث الماضية بما وصفوه بالمخاوف العربية من أن استمرار تدفق الهجرة اليهودية دون قيود سيؤدي في نهاية المطاف إلى هيمنة سكانية يهودية. وبناءً على ذلك، لم تعد الهجرة اليهودية تنظم بناءً على القدرة الاستيعابية الاقتصادية للبلاد، كما نص عليه في مذكرة تشرشل عام 1922، بل أصبحت مشروطة بموافقة السكان العرب في فلسطين.

ووفقاً لما ورد في الكتاب الأبيض، حدد سقف للهجرة اليهودية بخمسة وسبعين ألف شخص، خلال السنوات الخمس المقبلة، على ألا تتجاوز نسبة اليهود ثلث مجموع السكان. وبعد تاريخ 1 أذار/مارس 1944، لن يسمح بمزيد من الهجرة اليهودية إلا إذا لم يكن هناك اعتراض من قبل العرب.

وفي السياق ذاته، تم فرض قيود صارمة على تملك اليهود للأراضي، حيث منعوا تماماً من الشراء في عدد من المناطق، وتم تقييد ذلك بشدة في معظم المناطق الأخرى.

يشير نشر إعلان ماكدونالد إلى تحوّل في المسار السياسي البريطاني؛ إذ أيدت لندن، في ظل الظروف الجديدة -استعدادها بشرط توافر الشروط التي ذكرت سابقاً-للتخلي عن نظام الانتداب لصالح إقامة معاهدة تبعية. غير أن مضامين الكتاب الأبيض لعام 1939 لم تتطابق مع المطالب التي طرحها المندوبون العرب خلال مؤتمر لندن، حيث أصروا على الالتزام باتفاقية حسين-مكماهون لعام 1915، وهي الاتفاقية التي رفضتها بريطانيا، ونتيجة لذلك، قوبل إعلان ماكدونالد بالرفض العربي.

على الرغم من التنازلات التي قدمتها بريطانيا للعرب، مثل فرض قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إلا أن تلك الخطوات لم تفلح في إعادة القادة القوميين العرب إلى دائرة النفوذ البريطاني. وخلال الحرب العالمية الثانية، تعاون العديد من هؤلاء القادة مع دول المحور؛ إذ انتقل مفتي القدس، محمد أمين الحسيني عام 1941م إلى برلين، حيث دعا من هناك العرب والمسلمين إلى محاربة التحالف اليهودي البلشفي الأنجلو سكسوني معوّلاً على انتصار ألمانيا

لطرد البريطانيين واليهود من فلسطين.

ذكرت الوكالة اليهودية أن إعلان ماكدونالد يحرم الشعب اليهودي حقه في استعادة وطنه القومي على أرض أجداده، ويحصر الوجود اليهودي في فلسطين ضمن إطار قوة الأغلبية العربية القائمة، واعتبرته بمثابة غيتو إقليمي داخل الوطن القومي اليهود. ومنذ أيار/مايو 1939، تخلى القادة الصهاينة فعلياً عن الاعتراف بشرعية الانتداب البريطاني على فلسطين.

وقد شكّل نشر إعلان ماكدونالد في 17 أيار/مايو 1939 بداية لأخطر أزمة في مسار مشروع الوطن القومي اليهودي، بحسب وصف المؤرخ البريطاني مارتن جيلبرت (Martin Gibert) في دراسته الأساسية المنفى والعودة، نشوء الدولة اليهودية، إذ أطلق على الفترة من تموز/يوليو حتى كانون الأول/ ديسمبر 1939 اسم الطريق إلى الهاوية، تلتها سنوات 1940-1942 التي وصفها بما بعد الهاوية.

وقد أثار إعلان ماكدونالد نقاشاً حاداً في مجلس العموم البريطاني، حيث عبّر الليبراليون وأعضاء حزب العمال عن معارضتهم الشديدة لبنوده. وصرح زعيم الحزب الليبرالي، السير آرشيبالد سنكلير (Archibald Sinclair)، بأن الكتاب الأبيض يتنافى مع الالتزامات البريطانية في إطار الانتداب. الولاية. أما النائب العمالي ويليام، فقد أشار إلى أن وزير المستعمرات دمّر في عام واحد ما بناه رجال الدولة خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، معتبراً أن الإعلان يشكل انتهاكاً لوعودنا تجاه الشعب اليهودي ونسفاً لوعد بلفور وتجريداً للانتداب من معناه.

كما وصف واجوود (Wajood)، وهو نائب آخر من حزب العمال، الإعلان بأنه استسلام لإرهاب العرب. ولم تقتصر المعارضة على الأحزاب المعارضة، بل شملت عدداً من نواب المحافظين، بمن فيهم وزراء سابقون مثل ليوبولد إيمري (Leopold Emery) ووونستون تشرشل (Winston Churchill)، الذين انتقدوا بشدة سياسة حكومة تشامبرلين في الشرق الأوسط. ورغم المعارضة الواسعة، تم تمرير الإعلان في مجلس العموم بأغلبية 89 صوتاً، إذ صوّت لصالحه 268 نائباً مقابل 179، من أصل أغلبية حكومية كانت تضم 230 نائباً في ذلك الوقت.

حتى أثناء انعقاد مؤتمر سانت جيمس، أصدر نحو مائتي عضو في الكونغرس الأميركي بياناً يتعلق بالقضية الفلسطينية، أكدوا فيه أن أي إجراء يحدّ من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أو يؤدي إلى وضع اليهود في موقع أدنى مقارنة بالعرب، يعد غير مقبول. كما دعوا الحكومة البريطانية إلى التمسك بالتزاماتها الكاملة تجاه الشعب اليهودي،

والوفاء بوعد بلفور حتى نهايته.

وفي آب/أغسطس 1939، وبعد دراسة مضامين الكتاب الأبيض الذي أصدره ماكدونالد، خلصت لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم إلى أن السياسة التي يتبناها الكتاب الأبيض لا تتوافق مع التفسير المتفق عليه بين الدولة المنتدبة ومجلس عصبة الأمم حول مضمون الانتداب على فلسطين. وقد عبّر أربعة من أعضاء اللجنة السبعة (بلجيكا وسويسرا وهولندا والنرويج) بوضوح عن أن سياسة الكتاب الأبيض تتعارض مع صك الانتداب، وأي استنتاج آخر غير ممكن بالنسبة لهم. في المقابل، رأى أعضاء اللجنة الثلاثية الآخرون (بريطانيا العظمى وفرنسا والبرتغال) أن الظروف الراهنة قد تبرر اعتماد سياسة الكتاب الأبيض.

وبذلك، لم يحظ إعلان ماكدونالدز باعتراف أو دعم دولي واسع، إلا أن الحكومة البريطانية واصلت اعتماد سياساته كأساس لتوجهها في فلسطين حتى نهاية فترة الانتداب. وعلى الرغم من وجود معارضين للكتاب الأبيض داخل حكومة تشرشل، فإن هذه الحكومة لم تقدم على إلغائه. ويعزى ذلك إلى إدراكها بأن اليهود في فلسطين لن يعارضوا بريطانيا خلال حربها مع ألمانيا، في وقت كانت فيه شكوك لندن متزايدة حيال ولاء العرب، وتوتر الوضع الإقليمي في الشرق الأوسط طوال فترة الحرب العالمية الثانية. وقد وصف تشرشل هذا التوجه بأنه كان جهداً عبثياً في بعض الأحيان، لكنه أمل أن يسهم في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار.

وقد ساعدت هذه الظروف، إلى جانب رغبة القوى المتحاربة في تأجيل البت في المسألة الفلسطينية إلى ما بعد الحرب، في الإبقاء على الوضع القائم نسبياً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

الفصل الثاني: الجالية اليهودية الفلسطينية والاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية

فلسطين اليهودية في التقييمات السياسية والعسكرية الاستراتيجية للقيادة السوفيتية

منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي، بدأ تصور القيادة السوفييتية لفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين يتبلور في إطار ما يعرف بمتلازمة القلعة المحاصرة، حيث ترسخت قناعة بأن فلسطين تحولت إلى قاعدة عسكرية بريطانية متقدمة في المنطقة. وقد تعزز هذا التصور مع تأسيس قاعدة جوية وعسكرية بريطانية في العراق، ما منح فلسطين دوراً استراتيجياً أكبر. وأن البنية التحتية للنقل في فلسطين خضعت بشكل واضح للاعتبارات العسكرية، حيث أنجز الجزء الأكبر من شبكة السكك الحديدية الحديثة خلال الحرب العالمية، وقد تحدد مسارها ومواقعها بناءً على المصالح الاستراتيجية البريطانية. وينطبق الأمر ذاته على نسبة كبيرة من الطرق السريعة والترابية، التي وصفت بأنها من أصل عسكري أيضاً.

في النصف الأول من ثلاثينيات القرن الماضي، تعزز الدور العسكري الاستراتيجي لفلسطين نتيجة لتكثيف البناء في منشآتها العسكرية. ففي عام 1933، تم الانتهاء من تجهيز ميناء حيفا ليصبح قاعدة رئيسية للبحرية البريطانية، في حين أصبحت الطرق الجوية التي تعبر فلسطين شرياناً حيوياً يربط بريطانيا العظمى بممتلكاتها في الشرق. كما احتضنت فلسطين جزءاً من البنية التحتية للطاقة، إذ مرّ عبرها الفرع الجنوبي الإنجليزي لخط أنابيب النفط القادم من كركوك في العراق إلى ميناء حيفا على البحر الأبيض المتوسط.

في الخطاب الإعلامي للصحافة السوفيتية، تم توصيف فلسطين بوصفها موقعاً استراتيجياً ذا أهمية مزدوجة ضمن المخطط الإمبريالي البريطاني؛ إذ جرى التأكيد على أن بريطانيا حولت فلسطين إلى قاعدة عسكرية متقدمة، لا لتأمين طرقها إلى الهند فحسب، بل أيضًا لاستخدامها كنقطة انطلاق محتملة لشن عمليات عدائية ضد الاتحاد السوفيتي، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على منابع النفط السوفيتي.

في إطار التغطية الإعلامية السوفيتية خلال فترة الثورة العربية الكبرى (1936-1939)، حظي الوضع في فلسطين باهتمام واسع، نظراً لانعكاساته الإقليمية والدولية. فقد جرى التأكيد على أن تطورات القضية الفلسطينية لا

تقتصر على حدودها الجغرافية، بل تمتد آثارها إلى الشرق الإسلامي برمته، ولها تداعيات مباشرة على التوازنات الاستراتيجية في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.

في ظل تصاعد التوترات الدولية، برزت فلسطين كأحد المواقع المرشحة لتكون ساحة صراع في حرب أوروبية محتملة، وذلك استناداً إلى تجارب الحرب العالمية الأولى (1914-1918). وقد حظيت الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية لفلسطين باهتمام خاص ضمن الحسابات الجيوسياسية لبريطانيا العظمى، التي أولت أهمية قصوى لموقعها الجغرافي ودورها المحتمل في معدلات التوازن الإقليمي والدولي.

في إطار التوترات الإقليمية والدولية في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، برزت العلاقة بين السياسات البريطانية في فلسطين ومخططات ما وصف بدول الكتلة العدوانية كأحد محاور التحليل داخل الدوائر الفكرية المرتبطة بالكومنترن. وقد اضطلع معهد البحوث لدراسة المشاكلات القومية والاستعمارية، التابع للكومنترن، بدور بارز في إعداد المواد التحليلية المتعلقة بهذا الموضوع، مستفيداً من تقارير موظفي مجلس الوزراء العربي الذي عمل بين عامي 1936-1939م.

أظهرت هذه التحليلات أن المصالح البريطانية في فلسطين كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برغبة لندن في الإبقاء على فلسطين كقاعدة عسكرية استراتيجية في الزاوية الشرقية من البحر الأبيض المتوسط، تهيئها للعب دور محوري في أية مواجهات مستقبلية حول إعادة توزيع المستعمرات. وفي هذا السياق، نظر إلى الخطط البريطانية لإعادة تنظيم الوضع في فلسطين، وخاصة في الفترة ما بين 1937-1939 من منظور استراتيجي.

فقد قُيمت خطة اللورد بيل تموز/يوليو 1937 باعتبارها محاولة نيفيل تشامبرلين (Neville Chamberlain) لتعزيز مكانتها المتداعية في العالم العربي، عبر طرح مشروع يقضي بتأسيس دولة عربية في فلسطين ترتبط إدارياً بشرق الأردن. وقد عُد نقل مساحات واسعة من الأراضي إلى الأمير عبد الله بن الحسين بمثابة هدية سياسية، تهدف إلى تحويله إلى حليف موثوق لبريطانيا في المنطقة.

لقد كانت الآمال المعلقة على الدولة الصهيونية الناشئة، كما رأت موسكو آنذاك، ليست سوى امتداد لطموحات الإمبراطورية البريطانية في المشرق العربي، إذ علقت لندن على هذا الكيان القزم آمالاً استراتيجية تعوّض بها تآكل نفوذها شرق السويس. وقد اعتبر أن هذا الكيان، أكثر من شرق الأردن ذاته، يمكن أن يسهم في ترسيخ النفوذ البريطاني

في المنطقة الحساسة من العالم العربي، التي لطالما شكلت حلقة وصل بين المصالح الإمبراطورية في أسيا وإفريقيا.

وفي هذا السياق، جاءت تعليقات بعض المحافل السوفيتية لتؤكد على أن فلسطين التي تعود لأهلها الأصليين، يمكن لها دائماً أن تنوب في بحر العرب المتقلب، إلا أن النسخة الصهيونية من فلسطين كانت بالنسبة للبريطانيين، بحسب تلك الرؤية، نواة لكيان يمكن تحويله إلى مقاطعة إنجليزية، تدار وفقاً للمصالح البريطانية وتخدم أهدافها في محيط إقليمي معادٍ. وكان ينظر إلى هذه الإحاطة العدائية على أنها ضمانة ضمنية لارتباط الكيان الصهيوني الوليد بلندن، وأنه لا يمكن له أن يصمد إلا من خلال الدعم البريطاني المباشر، الذي يترجم إلى وجود فعلي على الأرض، لا مجرد تصريحات سياسية.

ومن هذا المنظور، رأت موسكو أن التمسك البريطاني بفلسطين، ومحاولتها تشكيل خارطة جديدة للمنطقة عبر الكيان الصهيوني، ينبعان من إدراك عميق بأن وحدة الإمبراطورية البريطانية وقوتها لا يمكن الحفاظ عليهما إلا من خلال مواطئ قدم ثابتة في العالم العربي، وخاصة في المناطق المجاورة لقناة السويس، شريان التجارة الاستعماري الحيوي. ولهذا، لم يكن مستغرباً أن تبدي كل من إيطاليا وألمانيا الفاشية اهتماماً غير مسبوق بالمشرق العربي، بما فيه فلسطين، لما يشكله من عقدة استراتيجية في الصراع على النفوذ العالمي.

وقد لفت الكومنترن النظر إلى أن فهم الأحداث المتسارعة في فلسطين لا يمكن أن تتم دون التوقف عند الأنشطة التخريبية للقوى الفاشية، الألمانية والإيطالية في الشرق الأوسط. فقد ارتبطت مصالح دول المحور في فلسطين بمخططات عسكرية استراتيجية واسعة، تهدف إلى كسر الهيمنة البريطانية والفرنسية في البحر المتوسط، وقطع خطوط إمداداتها الحيوية.

وفي هذا الإطار، اعتبرت فلسطين رأس جسر استراتيجي للسيطرة على قناة السويس، وركيزة محتملة لأي هجوم مركز يشنه المحور على المصالح الاستعمارية الغربية. كما أن التغلغل الألماني المتزايد في الاقتصاد الفلسطيني، آنذاك، لم يكن عارضاً، بل جاء ضمن مسعى برلين لإحياء الخطة القديمة للإمبريالية الألمانية، والمتمثلة في مد خط سكة حديد برلين-بغداد، مروراً بالشرق الأوسط ووصولاً إلى كلكتا، الأمر الذي من شأنه أن يمنح ألمانيا بوابة مباشرة نحو المستعمرات البريطانية في الهند.

أما موسوليني (Mussolini)، فكانت عينه على فلسطين بوصفها جزءاً من مشروعه الاستعماري الأوسع،

وهو إحياء الإمبراطورية الرومانية الكبرى، التي تمتد سيطرتها على حوض البحر الأبيض المتوسط بكامله، وما جاوره من بلدان ومسارات استراتيجية. وهكذا، بدت فلسطين، لا باعتبارها وطناً لشعبها الأصلي، بل بوصفها محوراً لصراعات دولية كبرى، يتجاذبها الاستعمار التقليدي والفاشي على حد سواء، في إطار تنافس محموم على الممرات والموارد والأسواق.

لقد شغلت مدينة حيفا الساحلية وخط أنابيب النفط الموصل-حيفا مكانة استراتيجية بارزة ضمن مسارات الصراع على البحر الأبيض المتوسط خلال فترة الانتداب البريطاني، نظراً لأهميتها في مد الأسطول البريطاني في تلك المنطقة الحيوية بالوقود. فقد أدركت القوى الدولية، لا سيما ألمانيا النازية، أن استهداف هذا الخط النفطي الذي يعبر فلسطين من شأنه أن يفقد البريطانيين أحد أعمدة تفوقهم اللوجستي في البحر المتوسط ومما يزيد من أهمية حيفا لأنها تشكل المحطة النهائية لخط سكة حديد يصل إلى بغداد، وهو ما منحها بعداً استراتيجياً لا يقل عن قناة السويس.

وفي المقابل، كانت القيادة السوفيتية تبدي قلقاً متزايداً من محاولات دول المحور –ألمانيا وإيطاليا –استغلال حالة الغليان العربي ضد الاستعمار البريطاني في فلسطين لخدمة أجندتها الفاشية. فكما عبرت الأوساط السوفيتية، فإن بريطانيا زرعت الريح في فلسطين وتحصد اليوم العاصفة، بينما تسعى الفاشية لاستثمار هذه العاصفة لتحقيق أهدافها العدوانية. واستندت تلك المخاوف إلى تقارير صحفية فرنسية وإنجليزية تحدثت عن وجود علاقات بين بعض المجموعات الفلسطينية المناهضة للانتداب واللجنة العربية العليا من جهة، وعواصم المحور –برلين وروما –من جهة أخرى.

تم رصد شحنات من الأسلحة الألمانية الصنع أرسلت إلى الداخل الفلسطيني، إلى جانب تزايد المؤشرات على وجود اتصالات بين عملاء إيطاليين والقيادة السياسية الفلسطينية. وقد اعتبر هذا النشاط جزءاً من هجوم سياسي ودعائي منظم ضد الدول الديمقراطية الغربية، تقوده قوى الفاشية في المستعمرات، لا سيما في المنطقة المتوسطية.

وكشفت الأممية الشيوعية (ECCI) في تقاريرها عن عمليات تلقين أيديولوجي مارستها إدارة دعاية غوبلز (Goebbels) الألمانية بحق بعض القيادات العربية، مشيرة إلى مشاركات فلسطينية في فعاليات مؤتمر نورمبرغ (Nuremberg) الفاشي، ما عكس جانباً من اختراق الخطاب الفاشي لبعض الأوساط القومية العربية، لا سيما عبر قناة معاداة السامية الفاشية التي بدت كأرضية مشتركة. كما ذكرت تقارير الأممية تورط المعهد الألماني لمعاداة السامية في

تمويل عمليات تخريبية داخل فلسطين، نسبت إلى عملاء الفاشية. ومن ناحية أخرى، أبدى المجتمع العربي والإسلامي اهتماماً متزايداً بهذا النشاط السياسي والدعائي المتقاطع مع الفاشية، في مشهد يعكس تعقيدات التحالفات الظرفية في ظل اشتداد المواجهة العالمية بين الاستعمار الأوروبي التقليدي، والأنظمة الفاشية الصاعدة، والقوى التحررية الناشئة.

في أواخر الثلاثينيات، وفي خضم التحولات السياسية العالمية، أخذت القضية الفلسطينية تفرض نفسها على أجندات القوى الكبرى، وكان للاتحاد السوفيتي موقف مركب تجاه تطورات الأحداث في فلسطين. فقد عبّر الخطاب الرسمي السوفيتي، عن دعم واضح لما وصفه بنضال العرب الفلسطينيين من أجل الاستقلال الوطني والحرية، واعتبر هذا النضال عادلاً وشرعياً، آملاً أن يتمكن الشعب العربي من تحرير نفسه من نير الإمبريالية والمكائد الاستفزازية والتهديدات الفاشية. هذا الموقف لم يكن معزولاً عن السياق الأيديولوجي السوفيتي العام الذي كان يرى في حركات التحرر القومي امتداداً للصراع ضد الإمبريالية العالمية، خاصة البريطانية.

لكن مع تصاعد التوترات في فلسطين، وتغير تركيبة الهجرة اليهودية إليها في ظل صعود الفاشية الأوروبية، بدأت موسكو تُظهر قلقاً متزايداً. فقد رصدت المنشورات السوفيتية تغيراً كبيراً في فلسطين، لا سيما في ظل تنامي الميول المعادية لليهود داخل الحركة الوطنية العربية، وهو ما فسرته القيادة السوفيتية على أنه نتيجة مباشرة لنجاح الدعاية النازية في اختراق بعض الأوساط العربية.

وفي هذا السياق، اعتبر الكتاب الأبيض البريطاني لعام 1939 (خطة ماكدونالد) بموسكو بمثابة تنازل خطير لصالح العرب، يندرج ضمن سياسة الاسترضاء البريطانية في الشرق الأوسط، والتي كانت مرفوضة في السردية السوفيتية الرسمية. في المقابل، لم تتردد الصحافة السوفيتية في إدانة موقف بريطانيا من منع اللاجئين اليهود الفارين من جحيم ألمانيا من دخول فلسطين، فصورتهم كضحايا للفاشية، وشجبت تعطيل وصولهم إلى بر الأمان.

وفي ربيع عام 1939، بدأت تتكشف ملامح التذمر داخل الأوساط اليهودية في فلسطين، حيث اندلعت مظاهرات حاشدة ضد الكتاب الأبيض، قادها حاخامات حملوا معهم لفائف التوراة التي نجوا بها من مذابح الكريستال في ألمانيا. ورفعت في تلك المظاهرات شعارات ترفض الهيمنة العربية وترفض الخضوع للسياسة البريطانية.

لكن رغم هذا التعاطف الظاهري مع اليهود المضطهدين، ظلت القيادة السوفيتية ترى في المشروع الصهيوني أداة من أدوات الإمبريالية البريطانية. وكان الحل، من منظور موسكو، لا يمكن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين،

بل في توحيد الطبقات العاملة العربية واليهودية ضمن جبهة تقدمية مناهضة للفاشية.

غير أن هذا الموقف أخذ يتبدل مع توقيع اتفاقية عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية في 23 آب/أغسطس 1939، وهو الحدث الذي دشن تحولاً نوعياً في السياسة الخارجية السوفيتية. فقد تخلى الكرملين (Kremlin) تدريجياً عن خطاب النضال العالمي ضد الفاشية، لصالح نهج واقعي براغماتي يعلي من مصالح الدولة السوفيتية كقوة عظمى على حساب الالتزامات الأيديولوجية الأممية السابقة. هذا التحول لم يكن مفاجئاً بالكامل، إذ تعود جذوره إلى تبني مبدأ الاشتراكية في بلد واحد، الذي فسرته القيادة الستالينية كشعار دفاعي يحشد قوى الحركة العمالية العالمية لحماية الاتحاد السوفييتي من التهديد الإمبريالي.

في هذا الإطار المعقد، لم تكن فلسطين مجرد ساحة صراع محلية أو أزمة يهودية، بل أصبحت جزءاً من شبكة الحسابات الجيوسياسية التي أعادت تشكيلها معادلة التحالف السوفيتي النازي المؤقت. وهكذا ظل الوطن القومي اليهودي موضع ريبة في العقل السوفيتي، لا باعتباره تعبيراً عن مأساة إنسانية أو طموح وطني مشروع، بل وصفه بؤرة صراع بين الإمبرياليات المتنافسة، لا يرجى منه استقرار إلا إذا نظر إليه من خلال عدسة الصراع الطبقي والتحالفات المناهضة للفاشية، التي لم تنجح موسكو في تحقيقها على الأرض الفلسطينية.

في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين، تمثل الهدف المحوري للسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط في تقويض النفوذ البريطاني المتجذر في المنطقة، ولا سيما في فلسطين، من خلال العمل على كسر سلسلة الاتصالات الاستراتيجية للإمبراطورية البريطانية وتعزيز الحضور السوفيتي بما يتيح لها موطئ قدم في هذا الجزء الحيوي من الشرق الأوسط. وقد ارتكز هذا التوجه إلى ما يُعرف بنموذج الثورة العالمية، وهو مبدأ استراتيجي في السياسة الخارجية السوفيتية يقوم على رؤية الاتحاد السوفيتي باعتباره دولة البروليتاريا (Proletariat) المنتصرة، المنوط بها دعم الحركات الثورية عالمياً.

في هذا الإطار، نُظر إلى الشرق الأوسط باعتباره في آن واحد المؤخرة الاستراتيجية للإمبريالية ومخزوناً محتملاً لقوى الثورة العالمية، يمكن استثماره عبر شعارات التحرر الوطني والصراع ضد الاستعمار. غير أن المحاولات السوفيتية في هذا المجال، والتي أدارها الكومنترن وأذرعه الحزبية والاستخباراتية، لم تفلح في توجيه الحركات الوطنية العربية نحو مشروع ثوري راديكالي يتجاوز حدود النضال من أجل الاستقلال السياسي إلى ثورة

اجتماعية ضد الإمبريالية والرأسمالية العالمية. وقد فشل عملاء الكومنترن في إقامة جسور حقيقية مع القوى الفاعلة في الشارع العربي، مما حدّ من تأثير موسكو في المنطقة.

ومع حلول أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، اتضح التراجع الواضح للنفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط في مختلف مجالات السياسة الخارجية، سواء عبر الكومنترن (الأداة الحزبية الأممية)، أو من خلال مفوضية الشعب للشؤون الخارجية (الجهاز الدبلوماسي)، أو عبر القنوات الاقتصادية. لم تتمكن موسكو من تحقيق اختراق فعلي أو موطئ قدم مستقر في أي من هذه المجالات. ورغم هذا الفشل، فقد استمر الكرملين في النظر إلى الشرق الأوسط باعتباره منطقة ذات أهمية استراتيجية قصوى، خاصة بالنظر إلى اعتماد الأمن القومي السوفيتي على موارده النفطية في باكو وشمال القوقاز، فضلاً عن هشاشة القاعدة المعدنية الحيوية في أوكرانيا، والتي كانت مهددة من الجهة الجنوبية.

في هذا السياق الجيوسياسي، وبعشية توقيع اتفاقية عدم الاعتداء السوفيتية الألمانية معاهدة مولوتوف (Molotob) ريبنتروب (Ribbentrop)، لفتت أوضاع الوطن القومي اليهودي في فلسطين أنظار صانعي القرار في الكرملين. فقد بدأت الجالية اليهودية الفلسطينية ورقة ضغط تستخدمها حكومة تشامبرلين ضمن ترتيباتها مع القادة العرب في سعيها للحفاظ على النفوذ البريطاني في منطقة تشهد تصاعداً في التوترات.

وظهر واضحاً أن المجتمع اليهودي في فلسطين قد تحوّل إلى ضحية مباشرة لما بات يُعرف بسياسة الاسترضاء البريطانية، التي هدفت إلى تهيئة التوترات في أوروبا والشرق الأوسط على حد سواء عبر تقديم تنازلات استراتيجية. وقد التقت هذه القراءة السوفيتية مع وجهات النظر السائدة داخل الدوائر الصهيونية آنذاك. فغولدا مائير (Golda Meir)، التي كانت في تلك المرحلة تشغل منصب رئيس الدائرة السياسية في الهستدروت (Histadrut)، رأت في مذكراتها أن بريطانيا خضعت لما سمّته الابتزاز العربي تماماً كما خضعت للابتزاز النازي. وتساءلت بمرارة إذا كانت الحكومة البريطانية قد استخدمت الاسترضاء لحل المسألة التشيكوسلوفاكية، فهل من المستغرب أن تلجأ إلى النهج ذاته في فلسطين، التي لم يكن أحد يكترث لها أصلاً.

هكذا، اتسم الموقف السوفيتي بالتردد والعجز عن بلورة سياسة فعالة تجاه فلسطين، رغم إدراك موسكو لأهميتها الجيوسياسية، ووعيها بتعقيدات التوازنات الإقليمية والدولية المحيطة بها.

في تلك المرحلة الحرجة من أواخر الثلاثينيات، رزت التوجهات السوفييتية في فلسطين عبر خطاب عقائدي تبنته الصحافة الحزبية، رفع شعار توحيد الجماهير العاملة العربية واليهودية في فلسطين، وتشكيل جبهة موحدة من العناصر التقدمية المناهضة للفاشية. غير أن هذا الطرح، رغم ما يحمله من دلالات أيديولوجية، كان بعيداً عن الواقعية السياسية والعملية. فمن غير المرجح أن القيادة الستالينية في ربيع وصيف عام 1939 كانت تؤمن بجدوى إقامة جبهة شعبية واسعة مناهضة للفاشية باعتبارها وسيلة فعالة للحد من التوسع الألماني. لقد كان الاهتمام السوفيتي منصباً، بالأساس، على المفاوضات الثلاثية مع بريطانيا وفرنسا، في محاولة لإبرام اتفاقية للمساعدة المتبادلة تكرس مبدأ الأمن الجماعي.

ومع فشل هذه المفاوضات في موسكو، اضطر ستالين (Stalin) إلى إعادة أولوياته الاستراتيجية، متخلياً عن فكرة بناء منظومة أمن جماعي لصالح التوجه نحو معاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا النازية (مولوتوف-ريبنتروب) في آب/أغسطس 1939. هذا التحول لم يكن مجرد مناورة سياسية، بل أسفر عن إعادة تشكيل واسعة في موازين القوى على الساحة الدولية، وارتفعت على إثره أهمية الشرق الأوسط بوصفه ساحة مرشحة لأن يكون مسرحاً للتناقضات بين القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا) من جهة، والمحور الألماني الإيطالي من جهة أخرى.

رأى ستالين الحرب المقبلة ستتخذ مرحلتين: في الأولى، تخوض القوى الرأسمالية الأوروبية صراعاً مباشراً فيما بينها، بينما يحافظ الاتحاد السوفياتي على الحياد، على أمل إطالة أمد هذا الصراع إلى أقصى مدى. إلا أن ما سمّي في الأدبيات السوفيتية بالحرب الغريبة لم يسر وفق التوقعات؛ فقد تزايدت شكوك موسكو في أن بريطانيا العظمى كانت تسعى، على حساب الاتحاد السوفييتي، إلى تسوية مع ألمانيا. وبذلك، لم تبدأ المرحلة الأولى المتوقعة أصلاً، بل تعززت المخاوف جدية من أن يؤدي التنازل عن بولندا لألمانيا إلى تشجيع هتلر (Hitler) على المضي في مشروعه التوسعي نحو الشرق. في هذا السياق، اكتسب الشرق الأوسط موقعاً أكثر حساسية في الحسابات السوفيتية، حيث بدا أن التناقضات بين القوى الأوروبية الاستعمارية والمحور يمكن أن تنفجر في المنطقة، وتتحول إلى حرب طويلة الأمد، الأمر الذي منح السوفييت فرصة لإعادة تموضع استراتيجي وانتظار اللحظة الملائمة للتدخل.

في شتاء وربيع عام 1940، شهدت الصحافة السوفيتية سلسلة من المواد التحليلية التي ركزت على دور الشرق الأوسط في الصراع الدولي، مستهدفة توجيه اهتمام دول المحور نحو ما أسمته لمؤامرات الأنجلو-فرنسية في المنطقة،

وتحليل خطرها على ألمانيا، وتوضيح المكاسب الاستراتيجية المحتملة للهجوم الألماني في هذا الاتجاه.

في 15 شباط/فبراير 1940، أشارت إحدى الصحف السوفيتية إلى أن الشرق الأوسط يحتل موقعاً محورياً في الخطط الأنجلو –فرنسية الرامية إلى توسيع نطاق الحرب، مشيرة إلى سلسلة من التحركات الميدانية والدبلوماسية التي قام بها الوفاق في المنطقة. وركزت الصحيفة على ثلاث محاور أساسية: أولاً، تطوير البنية التحتية العسكرية بشكل متسارع، مثل إنشاء طريق سريع يربط بغداد بحيفا لتسهيل نقل القوات والمعدات. ثانيًا، التجنيد الدعائي للشعوب العربية لتصبح جزءاً من جهود الحرب، واصفة إياها بأنها وقود للمدافع. ثالثًا، المؤامرات الدبلوماسية الرامية إلى تشكيل كتلة من دول الشرق الأوسط تكون موالية للنفوذ البريطاني والفرنسي.

واختتمت الصحيفة تحليلاتها بالقول إن المؤامرات الشرق أوسطية لإنجلترا وفرنسا موجهة أساساً ضد ألمانيا، مشيرة إلى أن المنطقة كانت تمثل قاعدة عمليات محتملة لضرب ألمانيا عبر البلقان والشرق الأوسط، ولقطع مصادر المواد الخام الحيوية عن الألمان، وبالتالي تعزيز فاعلية الحصار البريطاني.

في المقابل، عكست هذه الرؤية السوفيتية تصوراً استراتيجياً يقوم على تحليل سيناريوهات الحرب المحتملة، إذ افترضت أن أي هجوم ألماني، ربما بالتعاون مع إيطاليا، على مواقع النفوذ في الشرق الأوسط من شأنه أن يضعف الإمبراطورية البريطانية ويعزز موقف ألمانيا الاستراتيجي. وانطلاقاً من هذا التصور، اعتبرت المنطقة إحدى أبرز نقاط الضعف في المنظومة الإمبراطورية البريطانية، نظراً لمرور خطوط المواصلات البحرية الرئيسة عبر قناة السويس وعدن إلى الهند وأستراليا والشرق الأقصى، فضلاً عن احتضانها شبكة الاتصالات الجوية التي تربط لندن بحيفا وبغداد وصولاً إلى الهند وأستراليا. كما شددت على أن المنطقة تمثل المركز الاقتصادي الأكثر أهمية للبريطانيين، لاسيما موارد النفط في الموصل وخط أنابيب النفط الممتد إلى حيفا وطرابلس، بالإضافة إلى مصافي النفط في فلسطين التي تلعب دورًا حيوياً في دعم الأسطول الملكي البريطاني والطيران.

في إطار قراءة الموقف السوفييتي من تطورات الحرب العالمية الثانية، تكشف المصادر الصحفية السوفيتية عن رؤية نقدية تجاه السياسات الإمبريالية الأنجلو-فرنسية في الشرق الأوسط. فقد أشارت هذه الصحافة إلى أن أي هجوم لدول المحور ضد المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة كان سيحظى بدعم عربي واسع، استناداً إلى تجارب الشعوب العربية السابقة مع سياسات التقسيم والهيمنة التي مارستها تلك القوى الاستعمارية. واعتبرت تلك المصادر أن

التربية في الشرق الأوسط باتت تحترق تحت أقدام الإمبرياليين الأنجلو-فرنسيين، في ظل استمرار المقاومة ضد الاحتلال البريطاني في فلسطين.

من زاوية أخرى، بينت الوثائق أن القيادة السوفيتية كانت على دراية بالخطط الأنجلو-فرنسية الرامية إلى ضرب منطقة القوقاز السوفيتية، من خلال استهداف منشآت إنتاج وتكرير النفط الحيوية هناك. وقد جرى تشكيل قوة عسكرية كبيرة في سوريا ولبنان، بلغ قوامه ما بين 200-300 ألف جندي، مدعوماً بقوات بريطانية متمركزة في فلسطين ومصر تقدر بنحو 100 ألف جندي. وكان الهدف الأساسي لهذه القوة العسكرية هو حقول النفط في باكو، التي مثلت في تلك الحقبة المصدر الرئيسي للوقود السائل في الاتحاد السوفيتي. ومن ثم فإن الهجوم الألماني المحتمل على الشرق الأوسط كان ينظر إليه كعامل من شأنه أن يحد من التهديد الأنجلو-فرنسي على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي.

إلى جانب ذلك، تكشف المراسلات الدبلوماسية عن محاولة موسكو استثمار الصراع الأنجلو-ألماني وتوجيهه نحو الشرق الأوسط بما يخفف الضغط عنها. ففي 25 حزيران/يونيو 1940، وبعد هزيمة فرنسا وانضمام إيطاليا إلى الحرب، أبلغت الحكومة السوفيتية نظيرتها الإيطالية، عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية، موقفها من التطورات في منطقة البلقان وحوض الدانوب. وقد نص البيان على أن الاتحاد السوفيتي يرى من العدل أن تحظى إيطاليا بموقع مهيمن في البحر الأبيض المتوسط، مع التأكيد في الوقت ذاته على ضرورة مراعاة مصالح الاتحاد السوفييتي كقوة رئيسية في البحر الأسود.

هذا الموقف يكشف عن رؤية براغماتية سوفييتية، إذ لم تكتف موسكو برسم حدود مجال مصالحها الجيوسياسية، بل شجّعت روما على المضي في مشروعها لإقامة ما أُطلق عليه الإمبراطورية الرومانية العظمى، الأمر الذي يعكس محاولة الكرملين توظيف التحولات في ميزان القوى الدولي لصالحه، وتثبيت نفوذه في مواجهة الخطر الإمبريالي الأنجلو-فرنسي.

بحلول أواخر عام 1940، كان الكرملين يراقب عن كثب التطورات العسكرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، معتمداً على تقديرات دقيقة لمواقف الحلفاء والمحور على حد سواء. فقد أمل السوفييت في أن تؤدي الحملة

الإيطالية على مصر في أيلول/سبتمبر 1940، إلى تخفيف الضغط عن الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت ذاته، أدركوا محدودية قدرات الألمان على التفوق على البريطانيين في البحر والجو، لاسيما في ظل ضعف التنسيق بين دول المحور وعدم تقديم الدعم الكافي للقوات الإيطالية في شمال أفريقيا، الأمر الذي قلل من فرص تحقيق اختراق استراتيجي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

ومع تصاعد فشل الحملة الإيطالية، أصبحت مسألة نقل العمليات العسكرية الألمانية إلى الشرق الأوسط أحد عناصر المنافسة الأساسية في المباحثات السوفيتية –الألمانية التي جرت في برلين في 12-13 تشرين الثاني/نوفمبر 1940. وقد أشار هتلر إلى أن إنجلترا ستكون حاسمة، وأن انهيار الجزر البريطانية سيفتح المجال أمام إعادة تقسيم الإمبراطورية البريطانية على نطاق عالمي، بما يشمل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا واليابان.

ورغم هذه التصريحات، أبدت القيادة الألمانية شكوكاً واضحة حول إمكانية تنفيذ هجوم شامل على الشرق الأوسط قبل حسم الصراع مع بريطانيا. فقد أشارت هذه التقديرات إلى أن القدرات العسكرية المتاحة لم تكن تسمح بتقديم دعم مؤثر للقوات الإيطالية في مصر، إذ كانت الوحدات الألمانية منشغلة بالتحضير لغزو الجزر البريطانية أو متمركزة على الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي. وعكس هذا الواقع محدودية الموارد العسكرية الألمانية، وأبرز أن أولوية القيادة الألمانية في تلك المرحلة كانت تتركز على حسم الصراع الأوروبي قبل التوسع في جبهات جديدة في الشرق الأوسط.

مع بداية عام 1941، برزت فكرة توجيه ضربة حاسمة إلى الشرق الأوسط كخيار محتمل، لعدة عوامل:

أولاً، الهزائم الإيطالية أمام قوات الكومنولث (Commonwealth) في مصر وطرابلس، مما زاد ضغط موسوليني على هتلر لتقديم دعم ألماني مباشر.

ثانياً، إعادة نقل مركز ثقل العمليات إلى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط في شتاء عام 1940-ربيع عام 1941.

ثالثًا، الوعي الألماني بالاستعدادات البريطانية للغارات الجوية وتأثيرها على خطوط الاتصال في المنطقة.

وقد تم وضع خطة تفصيلية للغزو الألماني، تضمنت تحركاً سريعاً لمجموعة الدبابات عبر بلغاريا وتركيا إلى الأناضول، ثم السيطرة على سوريا وفلسطين، على أن يكون الهجوم جانبياً من الشمال الغربي ليلتقي مع الوحدات

الإيطالية في إفريقيا. وكان الهدف الاستراتيجي هو الضغط على الموقف البريطاني في الشرق الأوسط بما يسمح بإيجاد حلول دبلوماسية سريعة لإنهاء الصراع مع إنجلترا.

تزايدت أشكال الدعم الأمريكي للحملة اليونانية التي أطلقتها قوات الكومنولث البريطانية المتمركزة في مصر وفلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك لمساعدة أثينا في التصدي للعدوان الإيطالي الذي شنه موسوليني في تشرين الأول/أكتوبر 1940. وقد رأت بريطانيا في نجاح هذه الحملة اليونانية فرصة استراتيجية لتحويل اليونان إلى قاعدة انطلاق لعمليات هجومية واسعة النطاق في البلقان والشرق الأدنى.

ومع إدراك القيادة الألمانية لتداعيات هذا الاحتمال، قرر هتلر في مطلع شباط/فبراير 1941 إرسال قوات ألمانية إلى ليبيا أطلق عليها اسم فيلق أفريقيا بقيادة الجنرال أرفين رومل (Erwin Rommel). ومع نهاية أذار/مارس من العام ذاته، بدأ الهجوم الألماني الإيطالي المضاد في شمال إفريقيا، الأمر الذي أثار مخاوف موسكو من أن تتحول منطقة الشرق الأوسط إلى مسرح رئيسي للعمليات العسكرية الألمانية. وقد توصل مجلس الوزراء البريطاني آنذاك إلى استنتاجات مماثلة بخصوص المخاطر المتزايدة التي تواجه المنطقة.

شكّل انقلاب بغداد في الأول من نيسان/أبريل 1941، وما أعقبه من تشكيل حكومة الدفاع الوطني ذات التوجهات المؤيدة لألمانيا، تطورًا مهمًا في مسار التنافس الدولي على الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية. وقد سعت ألمانيا إلى استثمار هذا الحدث سياسيًا وإعلاميًا، من خلال توجيه دعوات إلى التيارات القومية العربية لتأييد مشروعها الذي قدمته بوصفه مشروعًا لتحرير بلدان الشرقين الأدنى والأوسط من النفوذ البريطاني.

وتكشف الوثائق السوفيتية أن القيادة السوفيتية تابعت هذه التطورات باهتمام بالغ، ولا سيما ما يتعلق باحتمال توسيع نطاق العمليات العسكرية الألمانية في المنطقة. فقد أشارت التقارير الدبلوماسية التي تلقتها موسكو إلى وجود نوايا ألمانية لإرسال قوات عبر الأراضي التركية باتجاه العراق وسوريا وفلسطين ومصر، وهو ما عُدَّ مؤشرًا على إمكانية انتقال الصراع إلى جبهة الشرق الأوسط. وقد استندت هذه التقديرات إلى معلومات واردة عبر القنوات الدبلوماسية، رفعت إلى القيادة السوفيتية ضمن سلسلة من التقارير التي هدفت إلى تقييم التحركات الألمانية وانعكاساتها المحتملة على التوازنات العسكرية والاستراتيجية في المنطقة.

علاوة على ذلك، كشفت القنوات الاستخباراتية السوفيتية في برلين أن المسألة الأساسية في تلك المرحلة تمثلت في القضية العربية ومحاولة إنشاء نظام جديد في العالم العربي، مع تركيز خاص على فلسطين باعتبارها الجبهة المتقدمة في مواجهة اليهود الذين اعتبرهم النازيون عدواً مشتركاً للعرب والألمان. وقد أولت الدعاية النازية اهتماماً واسعاً لفلسطين، وتم الترويج لترجمات كتاب هتلر كفاحي إلى اللغات الشرقية بعد حذف المقاطع التي تسيء إلى العرب والتي ساوت بينهم وبين اليهود في مرتبة العرق الأدنى.

في مطلع أيار/مايو 1941، تلقت موسكو تقارير من ضباط استخباراتها تفيد بأن اجتماعاً عُقد في القيادة العليا للقوات المسلحة الألمانية، خصص لمناقشة أزمة الوقود الحادة التي واجهتها ألمانيا في تلك المرحلة. فإن الوضع المتأزم فيما يتعلق بالبنزين دفع القيادة الألمانية إلى اتخاذ قرار بضرورة شن هجوم على العراق بأي ثمن بهدف السيطرة على مصادر النفط فيه. ولهذا الغرض، بدأت عملية نقل مكثف للقوات الألمانية إلى ليبيا عبر إيطاليا، إلى جانب تعزيز تمركز للقوات في البلقان.

لقد غذت هذه المعلومات آمال القيادة السوفيتية بأن يعاد توجيه العدوان الألماني المرتقب من الشمال الشرقي، حيث كان الخطر يتهدد الاتحاد السوفيتي مباشرة، إلى الجنوب الشرقي في اتجاه الشرق الأوسط. بل إن الكرملين أبدى في تلك المرحلة ميلاً لدعم التطلعات الألمانية في المنطقة، في محاولة لكسب مزيد من الوقت وتأجيل المواجهة المباشرة مع برلين.

وتشير الدراسات إلى أن مشاورات سرية عُقدت في أنقرة مطلع أيار/مايو 1941 بين ممثلين عن الاتحاد السوفيتي وألمانيا، في إطار السعي إلى إعادة تقييم موازين القوى والتفاهم بشأن مناطق النفوذ في ظل التطورات المتسارعة للحرب العالمية الثانية. وتكشف هذه المشاورات أن الجانب السوفيتي أبدى استعدادًا لمراعاة المصالح الألمانية في الشرق الأوسط، بما يشمل العراق وسوريا وفلسطين ومصر، في إطار مقاربة سياسية هدفت إلى تجنب التصادم المباشر بين الطرفين، وإعادة ترتيب أولويات كل منهما بما ينسجم مع مصالحه الاستراتيجية في تلك المرحلة. وتعكس هذه الاتصالات حجم الأهمية التي اكتسبها الشرق الأوسط في الحسابات الجيوسياسية للقوى الكبرى، باعتباره ساحة للتفاوض السياسي بقدر ما كان ميدانًا للتنافس العسكري.

ويعزز هذا الموقف البيان الذي أصدرته وكالة الأنباء السوفيتية الرسمية (تاس) في 9 أيار/مايو 1941، والذي نفى صحة تقارير وكالات الأنباء الأجنبية بشأن تعزيزات سوفيتية في البحر الأسود وبحر قزوين، أو وجود نية لدى موسكو لمطالبة طهران بفتح مطاراتها أمام الطائرات السوفيتية. ويذهب المؤرخ فيشليف (Fishleaf) إلى هذا البيان حمل في طياته رسالة غير مباشرة إلى برلين مفادها أن الحدود السوفيتية الألمانية مؤمنة بالكامل، وأن القوات البرية والبحرية والجوية السوفيتية لا تزال في مواقعها، الأمر الذي يفهم منه إشارة للقيادة النازية بأن المجال الحيوي للتوسع يمكن أن يتطور جنوباً نحو الشرق الأوسط دون معارضة مباشرة من الاتحاد السوفييتي.

برز اهتمام القيادة العسكرية السوفيتية بخطط التوسع الألماني في الشرق الأوسط بوضوح من خلال الإصدارات العسكرية التي نشرتها المؤسسات التابعة للمفوضية الشعبية للدفاع في مطلع عام 1941. وتعكس هذه الإصدارات حرص المؤسسة العسكرية السوفيتية على دراسة الرؤى الاستراتيجية الألمانية المتعلقة بالمنطقة، وتحليل أهميتها في سياق الصراع الدائر خلال الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا السياق، نُشر مؤلَّف لأحد الباحثين والضباط العسكريين الألمان المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، تناول الأبعاد العسكرية والاستراتيجية للمنطقة، وأبرز في تحليله الأهمية الحيوية لخط أنابيب النفط الممتد بين الموصل وحيفا. وأكد المؤلف أن السيطرة على هذا الخط أو تعطيله من شأنها أن تُحدث تأثيرًا بالغًا في القدرات اللوجستية البريطانية، ولا سيما في تزويد الأسطول البريطاني العامل في البحر الأبيض المتوسط بالوقود، الأمر الذي يجعل البنية التحتية النفطية في الشرق الأوسط هدفًا استراتيجيًا رئيسًا في الحسابات العسكرية لأطراف الحرب.

وفي السياق ذاته، أُعيد نشر عدد من الدراسات العسكرية التي تناولت العمليات الحربية في فلسطين وسوريا والشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى، وذلك في إطار اهتمام القيادة السوفيتية بإعادة تقييم الخبرات العسكرية السابقة والاستفادة منها في ضوء تطورات الحرب العالمية الثانية. وتعكس هذه الخطوة توجه المؤسسة العسكرية السوفيتية نحو توظيف الخبرات التاريخية في فهم طبيعة الصراع المحتمل في الشرق الأوسط واستشراف مساراته.

وتُظهر هذه الدراسات أن مؤلفها، وهو أحد الضباط المتخصصين في شؤون الجبهة القوقازية والشرق الأوسط، أُعيد الاعتبار إليه قبيل اندلاع المواجهة السوفيتية–الألمانية، بعد سنوات من الإقصاء، نتيجة إدراك القيادة العسكرية السوفيتية لأهمية خبراته في هذا المجال. وانتهت هذه الدراسات إلى أن هزيمة قوات التحالف الرباعي في الجبهة

الفلسطينية خلال الحرب العالمية الأولى ارتبطت بصورة مباشرة بإخفاق القيادة الألمانية في توفير دعم عسكري واسع للجيش العثماني، وهو استنتاج استُخدم لتقييم احتمالات نجاح أو إخفاق أي تدخل عسكري ألماني جديد في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية.

لقد غذّت هذه الدراسات آمال القيادة السوفيتية بأن يفضّل هتلر خيار الاندفاع نحو الشرق الأدنى على حساب الاندفاع نحو الشرق ضد الاتحاد السوفيتي. غير أن هذه التطلعات سرعان ما تبددت، فبالنسبة لهتلر، كانت المهمة الأساسية تكمن في تدمير الاتحاد السوفييتي. وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في توقيعه على التوجيه رقم 21 المعروف بخطة بربروسا في 18 كانون الأول/ديسمبر 1940. ومع بدء حشد القوات الألمانية إلى الحدود السوفيتية في شباط/فبراير 1941، تراجع وزن أنصار التوجه نحو الشرق الأوسط داخل القيادة النازية.

وفي ربيع وصيف عام 1941، كانت فرضية إعطاء الأولوية للشرق الأوسط جزءاً من عملية التضليل التي شنتها أجهزة الاستخبارات الألمانية ضد الكرملين. فقد روّجت برلين شائعات عن احتمال طلب هتلر من ستالين السماح بمرور القوات الألمانية عبر جنوب الاتحاد السوفييتي في طريقها إلى العراق، وهو ما خلق وهماً في موسكو بإمكانية التوصل إلى تفاهم ألماني-سوفييتي حول تقاسم النفوذ في الإمبراطورية البريطانية.

غير أن الواقع الميداني كشف العكس، فمع نهاية أيار/مايو 1941، بدا جلياً أن ألمانيا لن تدفع بقواتها نحو الشرق الأوسط لاعتبارات متعددة:

أولا، نجاحها في احتلال يوغوسلافيا واليونان وجزيرة كريت، وهو ما ضمن السيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط وأجهض أي تهديد بريطاني عبر البلقان.

ثانيا، تعثر القوات الألمانية الإيطالية في شمال إفريقيا بفعل الصمود البريطاني.

ثالثاً، رفض تركيا القاطع السماح بمرور العتاد الألماني لدعم الانقلابين العراقيين في نيسان/أبريل 1941، مما أظهر استحالة عبور القوات المسلحة الألمانية (الفيرماخت) إلى سوريا وفلسطين عبر الأناضول.

رابعاً، خشية ستالين من أن أي سماح بمرور القوات الألمانية عبر أراضي الاتحاد السوفياتي سيزج بالبلاد في مواجهة مع بريطانيا، وهو ما يتناقض مع سياسة البقاء خارج النزاع التي اتبعها.

وقد أكدت تقارير المخابرات السوفيتية المرفوعة إلى ستالين في 31 أيار/مايو 1941 أن هتلر أصدر أوامر

بوقف للعمليات العسكرية في سوريا والعراق، في إطار تركيزه الكامل على التحضير للهجوم ضد الاتحاد السوفييتي. وعليه، فإن اهتمام القيادة السوفيتية بالشرق الأوسط في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية ارتبط أساساً بالاعتبارات الاستراتيجية للأمن القومي السوفيتي، أكثر مما ارتبط بملامح السياسة التقليدية تجاه فلسطين والمنطقة كما كان عليه الحال في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

في ضوء التحولات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، وبروح السياسة الواقعية، نظرت موسكو إلى فلسطين على أنها تمثل الموقع الأكثر أهمية بالنسبة لبريطانيا في الشرق الأوسط، بوصفها مركزاً استراتيجياً للاتصالات البحرية والجوية للإمبراطورية البريطانية، وأحد أهم محطات النفط العالمية، ومن ثم هدفاً محتملاً للهجوم الألماني في حال توسع العمليات العسكرية في المنطقة. وقد عززت القيادة السوفيتية في شتاء وربيع عام 1941، قناعتها بإمكانية أن توجه القيادة الألمانية هجومًا استراتيجيًا نحو الشرق الأوسط في صيف العام نفسه.

تجلت السمة الجوهرية لفلسطين آنذاك في حالة عدم الاستقرار الداخلي، الناجم عن الصراع البنيوي بين المستعمرين الصهاينة والعرب الفلسطينيين، وهو صراع هدد البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد. وقد حاولت بريطانيا، عبر سياسة التنازلات، احتواء هذا التوتر، كما يتضح في الكتاب الأبيض الصادر في 17 أيار/مايو 1939، الذي أدى إلى تراجع حدة الاشتباكات المسلحة، سواء بين الثوار العرب والقوات البريطانية، أو بين الميليشيات اليهودية والعربية، دون أن يحل جذور المشكلة أو يعالج أسبابها العميقة. ومع استمرار التوترات، اضطرت بريطانيا إلى تقديم تنازلات إضافية للحركة الوطنية الفلسطينية، وهو ما تجسد في الاتفاق المبرم في خريف عام 1940 بين ممثليها في بغداد، ورئيس الوزراء العراقي نوري باشا، وبعض القيادات الفلسطينية مثل موسى العلمي وجمال الحسيني. نص الاتفاق على تشكيل سلطة محلية في فلسطين تحت إشراف المندوب السامي خلال فترة الحرب، على أن يصار بعد ستة أشهر من انتهائها إلى انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني، ووقف الهجرة اليهودية، منح البلاد قدراً من الحكم الذاتي.

غير أن هذا التوجه لم يلق إجماعاً داخل الصف الفلسطيني، إذ رفض القادة العرب الأكثر تشدداً، وفي مقدمتهم الحاج أمين الحسيني، رئيس اللجنة العربية العليا وأحد رموز الثورة الفلسطينية 1936-1939 والمشارك البارز في انقلاب بغداد عام 1941، أي تسوية مع بريطانيا، معوّلين على انتصار دول المحور. وفي المقابل، اتجهت القيادات الصهيونية في مطلع عام 1941 إلى محاولة بناء علاقات مع الاتحاد السوفيتي، باعتبار ذلك مخرجاً من أخطر أزمة

واجهت مشروع الوطن القومي اليهودي منذ إطلاقه.

وقد أشار المؤرخ البريطاني مارتن جلبرت في دراسته الموسومة المنفى والعودة، نشوء الدولة اليهودية، إلى هذه المرحلة مثلت الطريق إلى الهاوية بالنسبة للمشروع الصهيوني. فالكتاب الأبيض لعام 1939 شكّل نقطة تحويل مفصلية؛ إذ أوقف عملياً إمكانية تحويل الوطن القومي إلى دولة يهودية مستقلة، وربط مستقبل الهجرة والاستيطان بموفقة السكان العرب. فقد حدد الكتاب سقف الهجرة بخمسة وسبعين ألف مهاجر خلال خمس سنوات، مع تعليق أي هجرة لاحقة ابتداءً من أذار/مارس 1944 على موافقة العرب، ما عني عملياً إنهاء التعاون الأنجلو-صهيوني الذي تأسس منذ وعد بلفور عام 1917.

شكّل الكتاب الأبيض الصادر في 17 أيار/مايو 1939 نقطة تحول بارزة في مسار القضية الفلسطينية والعلاقة بين سلطات الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية. فقد قوبل برفض شديد من المؤسسات الصهيونية، التي عدّته تراجعًا عن الالتزامات البريطانية السابقة، ورأت فيه سياسة تحدّ من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتقوّض مشروع إقامة الوطن القومي اليهودي، فضلًا عن أنه يمنح الأغلبية العربية دورًا حاسمًا في مستقبل البلاد.

وأمام هذا التحول في السياسة البريطانية، اتجهت الحركة الصهيونية إلى إعادة النظر في موقفها من سلطة الانتداب، وتزايدت الدعوات داخل قياداتها إلى انتهاج سياسة المواجهة والتمرد بدلًا من التعاون معها. وتركزت هذه السياسة على رفض القيود المفروضة على الهجرة اليهودية، واعتبار استمرار تدفق المهاجرين إلى فلسطين شرطًا أساسيًا للحفاظ على المشروع الصهيوني وتعزيزه، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر بين الحركة الصهيونية والإدارة البريطانية خلال السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وفي صيف عام 1939 اتسعت موجة واسعة من المظاهرات المناهضة للوجود البريطاني، رافقتها عمليات تخريبية وهجمات مسلحة استهدفت الشرطة والقوات البريطانية في فلسطين، ونظمها مجموعات من العصابات الصهيونية، مثل الهاغاناه وإتسل.

تركز النشاط الصهيوني في تلك المرحلة على تنظيم الهجرة غير الشرعية، خصوصاً من ألمانيا وأوروبا الشرقية، حيث كانت بولندا والمجر ورومانيا تمثل مراكز رئيسة لتدفق المهاجرين. ويقدر أن أكثر من رُبع يهود العالم كانوا يعيشون في هذه البلدان، وهو ما جعل مسألة اختراق الحاجز البريطاني المفروض على سواحل فلسطين تحدياً

استراتيجياً.

وقد ساعدت عدة عوامل على هذا التطور، أبرزها السياسات الأوروبية في أواخر الثلاثينيات. ففي 24 كانون الثاني/ يناير 1939 أنشأت السلطات النازية في برلين خدمة الرايخ المركزية للهجرة اليهودية بهدف خروج اليهود من ألمانيا الكبرى، عبر التعاون مع مؤسسات صهيونية تسهّل الانتقال إلى فلسطين. وقد خلص تقرير الوكالة اليهودية المرفوع إلى مؤتمر إيفيان الدولي (تموز/يوليو 1938) إلى أن من بين 135 ألف يهودي غادروا ألمانيا، توجه نحو 48 ألفاً إلى فلسطين، غالبيتهم من الشباب دون الأربعين عاماً، ما منح المشروع الاستيطاني دفعة ديمغرافية وعلمية جديدة.

أما على المستوى الدولي، فقد ساهم فشل مؤتمر إيفيان (تموز/يوليو 1938) –الذي رفضت خلاله بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وأستراليا ودول أمريكيا اللاتينية استقبال اللاجئين –في حصر خيار الهجرة أمام هؤلاء في فلسطين وحدها، ما جعل الأخيرة المنفذ شبه الوحيد للمشروع الصهيوني عشية الحرب العالمية الثانية.

ساهم تحالف الجماعة الصهيونية مع برلين في دفع المخططات الرامية لتعزيز الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ومع ذلك، كان المهاجرون من ألمانيا الذين شكّلوا الغالبية في الهجرة، من سكان المدن الكبرى، ولم يكن معظمهم ملائمين لأدوار المستعمرين الزراعيين في فلسطين، إذ أظهرت مذكرة الوكالة اليهودية أن 30٪ فقط منهم "استقروا في الزراعة، بينما كان التدريب المهني والعدد الإجمالي غير كافٍ لتلبية احتياجات تطوير الأرض.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أصبح اليهود في غرب بيلاروسيا وغرب أوكرانيا والمناطق المحاذية جزءاً من الاتحاد السوفياتي، ما أدى إلى زيادة عدد السكان اليهود في الأراضي التي ضمتها الاتحاد السوفييتي خريف 1939 إلى نحو 1.292 مليون شخص، بالإضافة إلى زيادة أخرى في حزيران/يونيو 1940 نتيجة ضم دول البلطيق وبيسارابيا وشمال بوكوفينا، لتصبح بلك المحاولات الأولى للصهاينة في جذب اليهود البولنديين من الأراضي السوفييتية غير مجدية.

كمت أصدرت هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى مرسوماً في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1939 يقضي بمنح بعض المواطنين البولنديين السابقين الجنسية السوفيتية، غير أن القيادة السوفيتية لم تشجع الهجرة خارج الاتحاد. وأكد المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في 12 كانون الأول/ديسمبر 1940 على أن أي نشاط يهدف لنقل اليهود من الجمهوريات السوفيتية الجديدة إلى الخارج كان غير مرغوب فيه، معتبراً أن طريق دمجهم ضمن يهود

السوفييت هو السبيل الأوحد لتنميتهم بعد تحريرهم من القمع.

وبذلك، خسر الصهاينة معظم الموارد البشرية المهيأة للاستعمار الزراعي في فلسطين، إذ شكّل يهود أوروبا الشرقية –الذين بلغ عددهم حوالي 17 مليوناً عام 1939 –الفئة الأكثر تقبلاً للإيديولوجية الصهيونية في الفترة بين الحربين العالميتين وهكذا، تأثرت الهياكل التنظيمية للوكالة اليهودية بانهيار الدولة البولندية، مما أعاق قدرتها على التواصل مع الجماهير اليهودية في أوروبا الشرقية.

وكانت القناة الأخيرة لوصول المهاجرين غير الشرعيين إلى فلسطين حتى تشرين الأول/أكتوبر 1940 عبارة عن اتفاقية سرية بين الوكالة اليهودية والمكتب الرئيسي لأمن الرايخ في ألمانيا، لتنظيم هجرة اليهود من الرايخ الألماني النازية والأراضي التابعة لها. بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، صرح بن غوريون أن على الشعب اليهودي أن يقاتل من أجل البقاء قبل أن يقاتل من أجل دولته، وهو ما شكّل التبرير، من وجهة القيادة الصهيونية، للتعاون مع النازيين في إطار تنظيم الهجرة.

ومع ذلك، شهدت السياسة الألمانية تجاه اليهود تحولًا أكثر تشددًا مع تصاعد الحرب. ففي 25 تشرين الأول/أكتوبر 1940، صدر قرار رسمي يقضي بحظر هجرة اليهود من الأراضي الخاضعة للسيطرة الألمانية، بما في ذلك ألمانيا، والنمسا بعد ضمها، والحكومة العامة في بولندا، ومحمية بوهيميا وموارفيا. واستند القرار إلى اعتبارات استراتيجية رأت أن استمرار الهجرة لم يعد ينسجم مع أهداف الدولة الألمانية في زمن الحرب، وأن الإبقاء على اليهود داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الألمانية وترحيلهم قسرًا داخل أوروبا الشرقية يخدم بصورة أفضل الخطط الألمانية المتعلقة بإعادة تنظيم المجال الأوروبي وفق الرؤية النازية.

ولذلك، ظل يهود أوروبا الشرقية يمثلون المورد البشري الأهم للمنظمات الصهيونية في فلسطين، حيث كانوا يشكلون غالبية العاملين والمهنيين اللازمين لتطوير المستوطنات وإقامة قاعدة اقتصادية وثقافية متينة، وهو ما يوضح أهمية ما عُرف باليهود المتحدين روحياً في جهود التجديد المستمر للمشروع الصهيوني.

أسهمت جملة من التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها أوروبا بين عامي 1939 و1940 في تضييق الخيارات المتاحة أمام الحركة الصهيونية. فقد أدى الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في 17 أيار/مايو 1939 إلى فرض قيود مشددة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الأمر الذي حدّ من أحد أهم مرتكزات المشروع الصهيوني. كما

أفضى الاتفاق السوفيتي–الألماني في آب/أغسطس 1939 وما تبعه من إعادة رسم الحدود في أوروبا الشرقية، بما في ذلك تقسيم بولندا وضم دول البلطيق وبيسارابيا وشمال بوكوفينا إلى الاتحاد السوفيتي، إلى فقدان الحركة الصهيونية جزءًا كبيرًا من قاعدتها البشرية والتنظيمية في تلك المناطق. وأدى ذلك إلى تفكك العديد من شبكاتها المحلية، في ظل تعرض عدد كبير من أعضائها للاعتقال أو التهجير داخل كل من المناطق الخاضعة للسيطرة النازية والسوفيتية.

وجاء القرار الألماني الصادر في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1940، الذي حظر هجرة اليهود من الأراضي الخاضعة للسيطرة الألمانية، ليزيد من حدة هذه القيود، إذ أغلق أحد المنافذ الرئيسة للهجرة، وعزز حالة العزلة التي واجهها المشروع الصهيوني، سواء على صعيد تدفق المهاجرين أو على مستوى التواصل مع قواعده التنظيمية في أوروبا.

في سياق تطور العلاقات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، بدأت القيادة الصهيونية العالمية في إقامة اتصالات أولية مع الحكومة السوفيتية، مدفوعة باعتبارات سياسية وديموغرافية تتعلق بمستقبل المشروع الصهيوني في فلسطين. تشير بعض المصادر إلى أن عدد اليهود في الاتحاد السوفيتي آنذاك بلغ حوالي خمسة ملايين نسمة، وهو ما جعل هذه الكتلة السكانية محل اهتمام الحركة الصهيونية في إطار مساعيها لتشجيع الهجرة إلى فلسطين.

سياسياً، ارتبط إنشاء دولة يهودية في فلسطين في تصور القيادة الصهيونية بإمكانية استقدام موجات من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي، ولا سيما من الأراضي التي ضُمت إليه بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، مثل بولندا ودول البلطيق وبيسارابيا. وفي هذا السياق، جرت أول محاولة صهيونية لإقامة اتصالات مباشرة مع موسكو في خريف عام 1940، من خلال لجنة خاصة أنشأتها الوكالة اليهودية في أوروبا. غير أن تلك اللجنة لم تتمكن من إرسال وفد رسمي إلى العاصمة السوفيتية بسبب القيود السياسية القائمة آنذاك.

وفي شباط/فبراير 1941، سعت الحركة الصهيونية إلى استئناف محاولاتها لفتح قنوات اتصال مع الاتحاد السوفيتي عبر البعثة الدبلوماسية السوفيتية في لندن، مستفيدة من شبكة العلاقات الواسعة التي كانت تربط ممثليها بالأوساط السياسية البريطانية. وجاءت هذه المساعي امتدادًا لمحاولات سابقة هدفت إلى إقامة حوار سياسي مع موسكو، إلا أن الوثائق البريطانية تشير إلى أن الجهود التي بُذلت قبل ذلك بسنوات لم تلقَ استجابة إيجابية من الجانب السوفيتي، مما حال دون تحقيق أي تقدم ملموس في تلك المرحلة.

وتكشف الوثائق السوفيتية أن أحد اللقاءات التي عُقدت في مطلع شباط/فبراير 1941 اتخذ في ظاهره طابعًا اقتصاديًا، من خلال طرح مقترح يتعلق بشراء منتجات زراعية من فلسطين، غير أن المذكرات المعاصرة والوثائق ذات الصلة توضح أن الهدف الفعلي كان استكشاف إمكانية إقامة اتصالات سياسية مباشرة مع موسكو. ورغم أن هذه المساعي لم تفضِ إلى نتائج عملية آنذاك، فإنها أسهمت في تهيئة الأرضية لاتصالات لاحقة تطورت بصورة ملحوظة بعد اندلاع الحرب السوفيتية–الألمانية في حزيران/يونيو 1941، وما رافقها من تغيرات جوهرية في مواقف الأطراف الدولية وتحالفاتها.

اتصالات دبلوماسية بين قادة المنظمة الصهيونية والجالية اليهودية الفلسطينية مع ممثلي الحكومة السوفيتية

شكّل الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي في 22 حزيران/يونيو 1941 نقطة تحول حاسمة في مسار الحرب العالمية الثانية، وأحدث تغييرًا جذريًا في توجهات السياسة الخارجية السوفيتية. فقد وجدت القيادة في موسكو نفسها أمام تهديد وجودي فرض عليها إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية، وإعادة بناء شبكة تحالفاتها بما يتوافق مع متطلبات مواجهة الغزو النازي.

وفي هذا السياق، رأت بعض الأوساط الصهيونية أن دخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضد ألمانيا أدى إلى انتقاله من موقع الشريك السياسي لألمانيا، في ظل الاتفاق السوفيتي–الألماني، إلى موقع الحليف الفعلي للدول المناهضة للنازية. ووفقًا لهذا التقدير، أتاح هذا التحول فرصة لفتح قنوات اتصال عملية بين ممثلي المنظمات اليهودية والحكومة السوفيتية، في إطار التنسيق المشترك لدعم المجهود الحربي ضد ألمانيا النازية، وهو ما مهد لمرحلة جديدة من العلاقات بين الطرفين خلال سنوات الحرب.

أدت هذه التطورات إلى إجبار القيادة الستالينية على إتباع سياسة انفتاح دبلوماسي أوسع، هدفت إلى تعبئة جميع القوى المعادية للكتلة الفاشية، بما في ذلك المنظمات اليهودية الدولية. ومع اندلاع الحرب الوطنية العظمى (1941-1945)، بدأت اتصالات منهجية بين موسكو وقادة منظمة المنظمة الصهيونية وممثلي الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وغالباً ما كانت المبادرات تأتي من الطرف الصهيوني، الذي مثّله ما يعرف بالدائرة السياسية في الوكالة

اليهودية، أي ما يشبه وزارة الخارجية للدولة اليهودية المرتقبة.

في أعقاب دخول الاتحاد السوفيتي الحرب إلى جانب الحلفاء، بدأت أولى اللقاءات بين ممثلي الدبلوماسية السوفيتية وشخصيات بارزة في الحركة الصهيونية داخل الولايات المتحدة، بمشاركة ممثلين عن منظمات يهودية غير صهيونية وعدد من الشخصيات الدينية، بهدف إضفاء طابع رسمي وواسع التمثيل على هذه الاتصالات.

ومن أبرز هذه اللقاءات الاجتماع الذي عُقد في 17 تموز/يوليو 1941، والذي جمع ممثلين عن الحكومة السوفيتية مع قيادات في المنظمات اليهودية الدولية والحركة الصهيونية. وأسفر الاجتماع عن وضع مجموعة من المبادئ الأولية لتنظيم قنوات الاتصال بين الطرفين، ورسم إطار للمباحثات المستقبلية في ظل التحولات التي فرضها اندلاع الحرب السوفيتية–الألمانية، وما أوجدته من تقارب في المصالح بين الاتحاد السوفيتي والمنظمات اليهودية الداعمة للحرب ضد ألمانيا النازية.

تمحورت التفاهمات الأولية التي خرجت بها هذه اللقاءات حول ثلاثة أسس رئيسة. تمثل أولها في الاتفاق على اعتبار محاربة الفاشية أولوية مشتركة، بما يجعلها قاعدة للتعاون بين الطرفين في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية.

أما الأساس الثاني، فتمثل في تجاوز الخلافات التي طبعت العلاقات السابقة، والتركيز على بناء تعاون يخدم المصالح المشتركة في المرحلة الراهنة، مع تجنب إثارة القضايا الخلافية التي من شأنها عرقلة الحوار. وتشير الوثائق الدبلوماسية إلى أن هذا التوجه انعكس في امتناع الجانب السوفيتي عن إحياء الجدل المتعلق بالمواقف السابقة للصحافة اليهودية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي، مقابل إحجام ممثلي المنظمات الصهيونية عن إثارة موقف موسكو التقليدي من الحركة الصهيونية.

أما الأساس الثالث، فقد تمثل في إبداء قدر من الانفتاح تجاه فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، مع التأكيد على أن البت في هذه القضية ينبغي أن يُترك لمؤتمر السلام الذي سيعقد بعد انتهاء الحرب. وقد عُدَّ هذا الموقف مؤشرًا على حدوث تحول نسبي في الخطاب السوفيتي، إذ أوحى باستعداد موسكو للنظر في المطالب الصهيونية ضمن إطار التسوية الدولية التي كان يُتوقع أن تعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

تكشف هذه الاتصالات المبكرة عن تحوّلٍ في السياسة السوفييتية من موقف الحذر تجاه الحركة الصهيونية إلى موقفٍ أكثر براغماتية، فرضته ظروف الحرب العالمية الثانية. فالقيادة السوفييتية رأت في التواصل مع المنظمات اليهودية وسيلة لتوسيع قاعدة الدعم العالمي ضدّ النازية، لا سيما في الولايات المتحدة حيث كانت للجماعات اليهودية تأثيرات سياسية وإعلامية واسعة. في المقابل، سعت الحركة الصهيونية إلى استثمار هذا الانفتاح للحصول على اعترافٍ غير مباشر من إحدى القوى العظمى بشرعية مشروعها القومي في فلسطين.

أسهمت شخصيات بارزة في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية في إقامة قنوات اتصال مباشرة بين قيادة المجتمع اليهودي في فلسطين والممثلين الدبلوماسيين السوفييت خلال الحرب العالمية الثانية. وقد شكّلت هذه الاتصالات إحدى المحطات المهمة في تطور العلاقات بين الحركة الصهيونية والاتحاد السوفيتي، لما انطوت عليه من أبعاد سياسية ودبلوماسية عكست التحولات التي شهدها النظام الدولي خلال سنوات الحرب، والتغير التدريجي في مواقف الأطراف المختلفة تجاه القضية اليهودية ومستقبل فلسطين.

وفقًا للتقارير المتعلقة بالاتصالات السياسية خلال الحرب العالمية الثانية، جرت لقاءات بين ممثلي الوكالة اليهودية والدبلوماسيين السوفييت في تركيا خلال كانون الأول/ديسمبر 1941، في ظل ظروف سياسية معقدة اتسمت بدرجة عالية من الحساسية. فقد كانت أي اتصالات مباشرة مع ممثلي الاتحاد السوفيتي آنذاك تخضع لحسابات دقيقة، نظرًا للتحولات المتسارعة في التحالفات الدولية، وطبيعة العلاقات المتوترة سابقًا بين موسكو والحركة الصهيونية.

وتشير هذه اللقاءات إلى بداية مرحلة جديدة من التواصل السياسي، هدفت إلى استكشاف إمكانات التعاون وتبادل وجهات النظر حول القضايا المرتبطة بالحرب ومستقبل الشرق الأوسط، في وقت كانت فيه التحولات العسكرية والدبلوماسية تفرض إعادة ترتيب مواقف مختلف الأطراف الدولية.

وصل ممثل الوكالة اليهودية إلى أنقرة في تشرين الثاني/نوفمبر 1941، وشرع فور وصوله في محاولة فتح قناة اتصال رسمية مع الجانب السوفيتي، حيث طلب من السفارة البريطانية في تركيا تقديم توصية تساعده في إجراء لقاء مع الممثل الدبلوماسي السوفيتي. ونظرًا لحساسية العلاقات بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي في تلك المرحلة، ولا

سيما بعد توقيع الاتفاق الأنجلو–سوفيتي عام 1941، فقد فضلت السفارة البريطانية الرجوع إلى وزارة الخارجية في لندن قبل اتخاذ أي خطوة رسمية.

وبعد سلسلة من الاتصالات والمراسلات التي استمرت أكثر من أسبوعين، حصلت السفارة البريطانية على الموافقة اللازمة، فقامت بتوجيه رسالة رسمية إلى الجانب السوفيتي في أنقرة، عرّفت فيها ممثل الوكالة اليهودية بوصفه مندوبًا معتمدًا عنها، ومستشارًا لهيئة تحظى باعتراف رسمي من الحكومة البريطانية في القضايا المرتبطة بمستقبل الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد مهد هذا الإجراء الطريق لعقد اتصالات مباشرة بين ممثلي الحركة الصهيونية والدبلوماسية السوفيتية في إطار الظروف السياسية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية.

يشير التقرير المتعلق بالاتصالات الدبلوماسية في تلك المرحلة إلى أن الحصول على التوصية البريطانية جاء نتيجة تحركات سياسية قام بها فرع الوكالة اليهودية في لندن، الذي سعى إلى توظيف علاقاته داخل الأوساط الرسمية البريطانية لتسهيل مهمة ممثل الوكالة وفتح الطريق أمام اتصالات مباشرة مع الجانب السوفيتي.

وخلال فترة انتظار استكمال الإجراءات الرسمية، عمل ممثل الوكالة اليهودية على جمع معلومات تفصيلية عن بنية السفارة السوفيتية في أنقرة وطبيعة العاملين فيها، بهدف فهم طبيعة الطرف المقابل وآليات عمله الدبلوماسي. وقد أشار في تقريره إلى أن السفير السوفيتي كان يمتلك خلفية أكاديمية في مجال التاريخ، وسبق له العمل في مؤسسات مرتبطة بالشؤون الخارجية قبل توليه مهمته الدبلوماسية في تركيا، التي عُدت أولى مهامه الخارجية خارج الاتحاد السوفيتي. كما وصفه بأنه من جيل مبكر من المنتمين إلى الحزب الشيوعي، وأن اتصالاته مع الأجانب كانت تتم غالبًا عبر المترجمين بسبب محدودية استخدامه للغات الأجنبية.

كما تناول التقرير بعض الشخصيات العاملة في السفارة، مشيرًا إلى الدور المهم الذي كانت تؤديه المترجمة والمسؤولة الإدارية في متابعة أعمال السفير، نظرًا لإجادتها عددًا من اللغات الأجنبية وامتلاكها مستوى تعليميًا مرتفعًا. وفي المقابل، وصف أحد المسؤولين الإداريين والقنصليين بأنه يتسم بالحذر الشديد والالتزام الصارم بالتعليمات الرسمية، وربطه بالدوائر الأمنية السوفيتية.

وتكشف هذه الملاحظات عن الطبيعة المنغلقة للعمل الدبلوماسي السوفيتي خلال فترة الحرب العالمية الثانية؛ إذ أوضح التقرير أن أفراد السفارة كانوا يعيشون في إطار عزلة شبه كاملة داخل مقر البعثة، حيث كانت حياتهم اليومية وأعمالهم تتم داخل المبنى، ولم يكونوا يغادرونه إلا في ظروف محدودة. كما فرضت عليهم قيود صارمة فيما يتعلق بإقامة العلاقات الاجتماعية مع السكان المحليين أو ممثلي الدول الأجنبية، باستثناء المناسبات الرسمية التي تنظمها السلطات التركية أو البعثات الدبلوماسية المعتمدة. وحتى مع البعثات الحليفة، ظلت العلاقات في معظمها ضمن الحدود البروتوكولية، نتيجة اختلاف الأساليب الدبلوماسية والحواجز اللغوية والثقافية التي حدّت من فرص التواصل الشخصي غير الرسمي.

تبرز الوقائع التاريخية التي أحاطت بالاتصالات المحدودة بين الدبلوماسيين السوفييت وممثلي الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية جانباً من الجمود المنهجي الذي طبع السلوك السوفيتي في تلك المرحلة، إذ كان يخضع لرقابة صارمة من قبل الأجهزة الأمنية، ولا سيما جهاز المفوضية الشعبية الخارجية وأجهزة الاستخبارات الداخلية. وقد انعكس هذا النهج في تقييد حركة الدبلوماسيين السوفييت وحصر نشاطهم ضمن الإطار الراسمي المراقب، مع منع أي تواصل غير منضبط مع الجهات الصهيونية أو الغربية.

تعكس تحركات ممثل الوكالة اليهودية في تركيا خلال هذه المرحلة الطابع البراغماتي للدبلوماسية الصهيونية، التي سعت إلى بناء جسور اتصال مع مختلف القوى الدولية المؤثرة، بما فيها الاتحاد السوفيتي، بهدف استكشاف فرص الحصول على دعم سياسي للمشروع الصهيوني في فلسطين. ولم تقتصر هذه الجهود على طرف دولي واحد، بل جاءت ضمن مسعى أوسع للاستفادة من التحولات التي فرضتها الحرب العالمية الثانية وإعادة تشكيل مواقف القوى الكبرى تجاه قضايا الشرق الأوسط.

وقد وثّق ممثل الوكالة اليهودية هذه الاتصالات في تقاريره، التي تناولت لقاءاته مع المسؤولين السوفييت في تركيا، سواء على المستوى الدبلوماسي أو التجاري. وتشير هذه التقارير إلى أن تلك اللقاءات اتسمت بطابع رسمي

وحذر، إذ جرت ضمن أطر بروتوكولية محددة، بما يعكس طبيعة العلاقات السوفيتية الخارجية خلال سنوات الحرب، وحساسية أي اتصالات سياسية تتعلق بمستقبل فلسطين في ظل التنافس الدولي المحتدم.

لقد تعاملت موسكو مع تلك الاتصالات بحذر شديد، إذ لم تكن الحركة الصهيونية بالنسبة لها سوى أداة ممكنة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، خصوصاً في إطار مساعيها إلى توسيع نفوذها السياسي غير مباشرة، بعد تدهور العلاقات مع بريطانيا. ومن منظور السياسة الخارجية السوفيتية، كان الهدف الرئيس آنذاك هو حشد القوى العالمية لمساندة الاتحاد السوفيتي في حربه ضد المحور النازي، وليس منح الشرعية لأي مشروع سياسي في فلسطين.

وقد أكد الباحث الفلسطيني سليم تماري أن تلك المرحلة كشفت الفارق الجوهري بين النشاط الدبلوماسي الصهيوني النشط وبين محدودية المبادرة الفلسطينية التي ظلت أسيرة للقيادة التقليدية تحت الانتداب البريطاني، ما أتاح للحركة الصهيونية توظيف الأحداث الدولية لصالحها. كما يضيف عزمي بشارة أن تلك البراغماتية الصهيونية المبكرة تجاه موسكو تمثل مثالاً واضحاً على توظيف التحولات الدولية الكبرى في خدمة المشروع الاستعماري الاستيطاني.

من ناحية أخرى، تكشف الوثائق السوفيتية الصادرة عن أجهزة الدعاية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي في 24 آب/أغسطس 1941 أن جهود تعبئة اليهود السوفييت وتوجيه رسائل موجهة إلى اليهود في مختلف أنحاء العالم جاءت أساسًا في إطار الأهداف الدعائية والدبلوماسية للاتحاد السوفيتي خلال الحرب، بهدف حشد التأييد الدولي ضد الفاشية وتعزيز صورة موسكو باعتبارها جزءًا من المعسكر المناهض للنازية.

ويتضح هذا التوجه من خلال النداء الموجه إلى اليهود في مختلف أنحاء العالم، الذي حمل رسالة تضامن ودعوة إلى مقاومة الفاشية، إذ عكس توظيف البعد القومي والديني في خدمة أهداف الحرب والدعاية السوفيتية. وفي المقابل، تشير التقارير البريطانية إلى أن الحركة الصهيونية في فلسطين حاولت الاستفادة من هذا الخطاب لفتح قنوات تواصل غير رسمية مع موسكو، واستثمار التقارب الظرفي بين الطرفين في تعزيز حضورها السياسي والسعي إلى التأثير في الموقف السوفيتي تجاه القضية الفلسطينية.

من وجهة النظر الفلسطينية، فإن هذه الوقائع تعبر عن تلاقي مؤقت بين براغماتية صهيونية تبحث عن موطئ قدم دبلوماسي وبين سياسة سوفيتية حذرة، تسعى إلى توسيع دائرة نفوذها دون التورط في التزامات مباشرة. وقد ساهم

هذا اللقاء المحدود في تمهيد الطريق لاحقاً لتغير الموقف السوفيتي المؤقت المؤيد لقرار التقسيم عام 1947، دون أن يشكّل دعماً مبدئياً للحركة الصهيونية.

وهكذا، يظهر التحليل من منظور فلسطيني أن الحذر والبرغماتية الصهيونية عملا معاً ضمن سياق حرب عالمية شاملة، إلا أن نتائجهما السياسية انعكست سلباً على الشعب الفلسطيني، الذي وجد نفسه خارج معادلة الاتصالات الكبرى وميدان التفاهمات الدولية، وهو ما يعد من أبرز مواطن القصور في الدبلوماسية الفلسطينية المعاصرة آنذاك.

في إطار الحرب العالمية الثانية، اتخذت القيادة السوفيتية خطوة تنظيمية ذات طابع دعائي وسياسي من خلال إنشاء اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية في مطلع عام 1942، باعتبارها إحدى الأدوات الموجهة إلى الرأي العام الخارجي. وجاء تأسيس هذه اللجنة ضمن سياسة أوسع هدفت إلى تعبئة الدعم الدولي للاتحاد السوفيتي، وتعزيز صورته كقوة رئيسة في مواجهة الفاشية، إضافة إلى توظيف الروابط اليهودية العالمية في خدمة الأهداف الدبلوماسية للحرب.

وأُسند الإشراف العملي على نشاطات اللجنة إلى جهاز المعلومات والدعاية السوفيتي المختص بالتواصل الخارجي، في حين بقيت التوجيهات السياسية والأيديولوجية خاضعة بصورة مباشرة لقيادة الحزب الشيوعي السوفيتي. وتمثلت المهمة الأساسية للجنة في التأثير في الرأي العام العالمي، وتشجيع تقديم الدعم المادي والسياسي للاتحاد السوفيتي، ولا سيما المساعدات الموجهة إلى الجيش الأحمر، إلى جانب نقل المعلومات المتعلقة بالمواجهة السوفيتية ضد ألمانيا النازية إلى وسائل الإعلام الأجنبية.

كما اضطلعت اللجنة بدور في إدارة الخطاب المتعلق باضطهاد اليهود خلال الحرب، إذ سعت إلى مواجهة الروايات التي قد تُستخدم من قبل التيارات الانعزالية في بعض الدول الغربية، ولا سيما في الولايات المتحدة، والتي كانت ترى أن التركيز على جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام النازي ضد اليهود في أوروبا والأراضي السوفيتية المحتلة قد يُستغل سياسيًا باعتباره محاولة للتأثير في الرأي العام ودفع الولايات المتحدة إلى مزيد من الانخراط في الحرب.

وفي تموز/يوليو 1941، بناءً على تعليمات من سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي لعموم الاتحاد لشؤون الدعاية، تم تكليف مجموعة من الكتّاب اليهود بجمع مواد عن الفظائع النازية ضد اليهود في أوروبا الشرقية لتوظيفها في الإعلام الدولي. وكانت الصحف الصهيونية في الولايات المتحدة هي القنوات الوحيدة التي يمكنها

نشر هذه المواد، نظراً لأن الصحف الأمريكية الأخرى رفضت في ذلك الوقت تناول قضية الإبادة. كما نقل المؤتمر اليهودي إلى المكتب السوفييتي معلوماته حول الإبادة الجماعية لليهود على يد النازيين في الأراضي المحتلة ضمن الاتحاد السوفييتي ودول أخرى لتعزيز الحملة الدعائية.

ومن الملاحظ أن الحكومة السوفييتية أخفت بعناية طبيعة اتصالاتها مع الحركات الصهيونية عن مواطنيها. فعند نشر بيان حول أهداف عصبة الدفاع عن روسيا السوفيتية التي أسستها شخصيات صهيونية يسارية في فلسطين، تم حذف الفقرة التي تشير إلى التزام العصبة بالقضية الصهيونية. ولم يصدر أي رد رسمي على الاحتجاج الذي أرسلته العصبة إلى موسكو بهذا الشأن. وقد ذلك إلى خوف الكرملين من تفسير اليهود في الاتحاد السوفييتي لأي مفاوضات مع المنظمة الصهيونية على أنها اعتراف رسمي بأهداف الصهيونية. كما لم يُعلن عن حركة التضامن ضد الفاشية في الاتحاد السوفيتي والتي تطورت في المجتمعات اليهودية في الخارج.

نتيجة لذلك، واجهت اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية مشكلات جدية في أنشطتها، حيث انعكست القيود الأمنية والسياسية على قدرة اللجنة في توجيه الرسائل بشكل فعّال، وكشفت عن التناقض بين البراغماتية الصهيونية المبكرة وسياسة الحذر السوفيتي الصارم تجاه أي شكل من أشكال الاعتراف بأهداف الحركة الصهيونية. وهذا يظهر بوضوح التحديات التي واجهها النشاط الصهيوني المبكر على الساحة الدولية، ومحدودية الدور الفلسطيني في مواجهة ديناميات القوى الكبرى خلال الحرب.

شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية تداخلاً مركباً في علاقة الاتحاد السوفيتي بالحركة الصهيونية العالمية، حيث التقت المصالح التكتيكية للطرفين في ظل ظروف الحرب والاشتباك الدولي مع الفاشية. وتُظهر الوثائق السوفيتية، التي أفرج عنها لاحقاً، أن موسكو لم تكن تنظر إلى الصهيونية من منظور أيديولوجي خالص، بل تعاملت معها كأداة نافعة مؤقتاً لتحقيق أهداف الدعاية السوفيتية الخارجية في الغرب، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لليهود فيها نفوذ سياسي وإعلامي مؤثر.

تكشف الوثائق المتعلقة بنشاط اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية خلال عام 1942 عن وجود نقاشات داخل الأوساط السوفيتية حول أهمية توظيف التضامن اليهودي العالمي في خدمة الأهداف السياسية والدعائية للاتحاد السوفيتي. فقد عبّرت قيادة اللجنة عن قلقها من محدودية التغطية الإعلامية السوفيتية للجهود التضامنية التي قامت بها

الجماعات اليهودية في الخارج، ورأت أن هذا التجاهل قد ينعكس سلبًا على صورة الاتحاد السوفيتي في الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، حيث كان للجاليات اليهودية حضور مؤثر في الحياة العامة.

وفي المقابل، تعاملت القيادات الصهيونية مع موسكو بحذر سياسي، مدركةً استمرار الموقف السوفيتي المتحفظ تجاه الصهيونية. ولذلك اتجهت إلى بناء قنوات اتصال تدريجية تقوم على التعاون المرحلي في مواجهة الفاشية، مع تجنب إثارة القضايا الخلافية المرتبطة بالمواقف الأيديولوجية السابقة. وتوضح المراسلات الدبلوماسية أن بعض القيادات الصهيونية درست إمكانية إصدار مواقف تضامنية علنية مع الاتحاد السوفيتي، لكنها حرصت على تقدير ردود الفعل المحتملة في موسكو، مما دفعها إلى البحث عن صيغ أكثر مرونة من خلال المنظمات اليهودية ذات الطابع الإنساني أو غير الصهيوني.

ومنذ مطلع عام 1942، أصبحت اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية إحدى القنوات المهمة في النشاط الإعلامي والدبلوماسي السوفيتي الموجه إلى الخارج. فقد استُخدمت للتواصل مع المنظمات اليهودية الدولية، وحشد الدعم السياسي والمادي للاتحاد السوفيتي، وتعزيز صورة الدولة السوفيتية في الرأي العام العالمي باعتبارها قوة رئيسة في الحرب ضد النازية. كما اضطلع الدبلوماسيون السوفييت بدور في تنسيق الاتصالات بين اللجنة والمنظمات اليهودية المختلفة، بهدف توظيف شبكاتها الدولية في دعم المجهود الحربي السوفيتي.

وأدركت القيادة السوفيتية أهمية التأثير الذي يمكن أن تمارسه المنظمات اليهودية العالمية، ولا سيما في الولايات المتحدة، على اتجاهات الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية. وفي هذا الإطار، سعت موسكو إلى تشجيع هذه المنظمات على دعم تقديم المساعدات العسكرية للاتحاد السوفيتي، خصوصًا في ظل الحاجة الملحة إلى المعدات الحربية لمواجهة القوات الألمانية على الجبهة الشرقية.

وفي الجانب المقابل، رأت القيادات الصهيونية أن التقارب مع الاتحاد السوفيتي يمكن أن يوفر مجالًا جديدًا للتأثير السياسي، خاصة في ظل التحولات التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية. وقد انعكس ذلك في مبادرات هدفت إلى توسيع التعاون الإعلامي والسياسي مع موسكو في إطار مواجهة الفاشية، وأسهمت هذه الجهود في إطلاق سلسلة من الاتصالات والمفاوضات السرية بين المؤسسات السوفيتية والقيادات الصهيونية في عدد من العواصم، من بينها لندن وواشنطن وأنقرة والقاهرة.

وتشير هذه التطورات إلى أن العلاقة بين الطرفين خلال سنوات الحرب لم تقم على تقارب أيديولوجي، بل جاءت نتيجة تقاطع مؤقت للمصالح؛ فقد نظر الاتحاد السوفيتي إلى المنظمات اليهودية باعتبارها وسيلة لتعزيز الدعم الدولي له في الحرب، بينما رأت الحركة الصهيونية في هذا التواصل فرصة لفتح نافذة سياسية مع قوة دولية صاعدة قد يكون لها تأثير في مستقبل قضية فلسطين بعد انتهاء الحرب.

يرى الباحث أن هذه الوقائع تدل على أن العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والحركة الصهيونية لم تكن علاقة مبدئية أو أيديولوجية بقدر ما كانت علاقة مصلحية ظرفية، تحكمها اعتبارات الحرب والدعاية الدولية. فموسكو استخدمت اليهودية العالمية أداةً لتليين الموقف الأمريكي تجاه دعمها العسكري، فيما سعت الحركة الصهيونية إلى استثمار انفتاح موسكو المؤقت لتعزيز مكانتها الدولية بعد الحرب. ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن التحالف الظرفي بين الطرفين أسهم في إضفاء شرعية ضمنية على الدور اليهودي السياسي العالمي، وهو ما انعكس لاحقًا في توازنات مرحلة ما بعد الحرب وفي القرار الأممي رقم 181 لعام 1947 بشأن تقسيم فلسطين.

تكشف الوثائق الأرشيفية أن مذكرة لينتون مثّلت إحدى المحطات المهمة في مسار الاتصالات بين الاتحاد السوفيتي والحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية، إذ عكست طبيعة العلاقة البراغماتية التي حاول الطرفان بناءها في ظل الظروف الدولية الاستثنائية التي فرضتها الحرب. ولم تقم هذه المبادرة على أساس تقارب أيديولوجي، بل جاءت نتيجة تلاقي مصالح مؤقتة؛ فقد سعت الحركة الصهيونية إلى تحسين موقعها السياسي وفتح قنوات اتصال مع موسكو، في حين رأت القيادة السوفيتية في التواصل مع المنظمات اليهودية الدولية وسيلة لتعزيز حضورها الدبلوماسي والدعائي في الخارج.

وتضمنت المذكرة مجموعة من المطالب التي ركزت على القضايا التنظيمية والثقافية والهجرية، ويمكن تلخيصها في خمسة محاور رئيسة:

أولاً، المطالبة بالإفراج عن الأعضاء المرتبطين بالحركة الصهيونية داخل الاتحاد السوفيتي ممن كانوا معتقلين أو مبعدين، بهدف إعادة دمجهم في النشاط العام.

ثانيًا، السعي إلى الحصول على موافقة رسمية تسمح للمواطنين السوفييت الراغبين بالهجرة إلى فلسطين بالقيام بذلك، بما يخدم استمرار تدفق المهاجرين وتعزيز المشروع الصهيوني.

ثالثًا، المطالبة بإنشاء تمثيل رسمي للوكالة اليهودية أو إحدى مؤسساتها داخل الاتحاد السوفيتي، بما يتيح بناء قناة اتصال مباشرة ومنظمة مع السلطات السوفيتية.

رابعًا، الدعوة إلى السماح بإقامة أنشطة ثقافية ذات طابع صهيوني داخل الاتحاد السوفيتي، بما يتيح الحفاظ على بعض مظاهر الهوية الثقافية والتنظيمية للحركة.

خامسًا، المطالبة بالسماح بتدريس اللغة العبرية في عدد من المؤسسات التعليمية المحددة، باعتبارها عنصرًا ثقافيًا مرتبطًا بالهوية اليهودية والحركة القومية اليهودية.

وتوضح هذه المطالب أن مذكرة لينتون لم تكن مجرد مبادرة ثقافية أو إعلامية، بل حملت أبعادًا سياسية وتنظيمية هدفت إلى إعادة بناء علاقة أكثر مرونة بين الطرفين، في مرحلة كانت فيها الأولويات العسكرية والسياسية للحرب تفرض إعادة النظر في المواقف السابقة.

وقد برزت المصلحة المتبادلة كعامل حاسم في إمكانية إقامة واستمرار هذه الروابط بين الطرفين، فالوطن القومي اليهودي كان ضرورياً للمستعمرين الجدد في فلسطين، بينما كان الكرملين بحاجة إلى قناة للتأثير على الرأي الغربي، وخاصة في الولايات المتحدة، حيث كانت موسكو تسعى للحصول على إمدادات عسكرية عاجلة لدعم الجيش الأحمر في خريف 1941.

يعد إطلاق سراح الصهاينة الروس وإحياء النشاط الصهيوني داخل الاتحاد السوفيتي أهم مطلب في المذكرة، حيث كان يفترض أن يتيح ذلك ما أطلق عليه مصطلح الخروج الجماعي لليهود السوفييت، أي تسهيل هجرة من يرغب منهم إلى فلسطين. وقد رأي لينتون أنه في ظل الظروف الاستثنائية للحرب، قد يكون من الممكن منح إذن للهجرة بشرط عدم ربطه بأي حملات دعائية ضد النظام السوفيتي.

وعلى الرغم من ذلك، كانت الإمكانيات الفعلية للجنة شؤون اليهود الروس التي تأسست في خريف عام 1940 ضمن الوكالة الأوروبية محدودة، ولم تسمح بتنفيذ جميع مهامها الموكلة إليها، خصوصاً فيما يتعلق بمساعدة المعتقلين وتنظيم طرق هجرة غير قانونية. ولذلك كان من الضروري أن تدخل ممثلو العمليات الخاصة في اتصال رسمي مع موسكو لضمان تنفيذ هذه الإجراءات بشكل فعّال.

كما تعكس المداولات والتقييمات السياسية التي جرت خلال هذه المرحلة وجود قدر من التشاؤم بشأن إمكانية

إعادة تنشيط النشاط الصهيوني داخل الاتحاد السوفيتي. فقد أشارت بعض التقديرات الصهيونية إلى أن يهود الاتحاد السوفيتي كانوا قد اندمجوا بدرجة كبيرة في البنية الاجتماعية والسياسية السوفيتية، وأصبحوا أقرب إلى الاندماج الكامل في المجتمع العام، وهو واقع اعتُبر تحديًا أمام أي محاولة لإعادة بناء أطر تنظيمية صهيونية داخل البلاد.

وانطلاقًا من هذا الإدراك، اتجهت قيادة الوكالة اليهودية إلى تبني مقاربة عملية تقوم على البحث عن خطوات محدودة يمكن أن تشكل إشارة إيجابية من الجانب السوفيتي. وفي هذا السياق، جرى طرح فكرة السماح بخروج عدد محدود من اليهود السوفييت، قد يصل إلى نحو ثلاثة آلاف شخص، وانتقالهم إلى فلسطين، باعتبار ذلك إجراءً يمكن أن يفتح المجال أمام تحسين العلاقات السياسية بين الطرفين، مع التأكيد على ضرورة إدارة هذه الخطوة بحذر لما تحمله من حساسيات دبلوماسية وسياسية.

يمكن تحليل هذه التطورات على أنها مثال واضح على البراغماتية الاستراتيجية في العلاقات السوفييتية–الصهيونية، فقد استثمر الاتحاد السوفيتي الحركة الصهيونية كأداة للتأثير على الرأي العام الغربي، في حين حاولت الصهيونية العالمية استغلال هذه الظروف لتوسيع نطاق نفوذها الدولي، بما في ذلك تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهو ما كان له تأثير لاحق على تشكيل التوازنات السياسية في فلسطين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا أثناء ما عُرف في الاتحاد السوفيتي بالحرب الوطنية العظمى، تكثفت الاتصالات والمطالبات المتعلقة بالسماح لبعض اليهود السوفييت بالهجرة إلى فلسطين، ولا سيما أولئك الذين لم يكونوا منخرطين في النشاطات العسكرية أو المرتبطة بالمجهود الحربي. وقد طرحت هذه المطالب من جانب ممثلي الحركة الصهيونية في فلسطين على أساس أن انتقال هؤلاء الأفراد إلى الوطن القومي اليهودي يمكن أن يسهم في خدمة المصالح المشتركة وتعزيز التعاون بين الأطراف المناهضة للفاشية.

واستمرت قيادات المجتمع اليهودي في فلسطين في التأكيد على أهمية هذه الخطوة، معتبرة أن ظروف الحرب قد توفر فرصة لتجاوز التوترات السابقة وإعادة بناء جسور التواصل بين الجماعات اليهودية المتفرقة. وفي هذا السياق، رأت بعض الشخصيات القيادية في المؤسسات العمالية اليهودية أن التجارب القاسية التي فرضتها الحرب يمكن أن تؤدي إلى تقليص الخلافات القديمة، وتقريب الشعوب من بعضها، وتعزيز التضامن بين الجماعات اليهودية التي عانت من ظروف سياسية واجتماعية صعبة.

ومن منظور التحليل السياسي، أظهرت التقييمات السوفيتية في مطلع عام 1942 أن التحول في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي نتيجة دخوله الحرب إلى جانب الحلفاء لم يكن يعني تغييرًا جوهريًا في موقفه الداخلي تجاه الحركات السياسية القومية. فقد رأت موسكو أن التعاون العسكري والسياسي مع الدول الديمقراطية لا يتعارض مع استمرار الرقابة الأيديولوجية داخل الاتحاد السوفيتي، والحفاظ على وحدة الخط السياسي الرسمي ومنع ظهور تنظيمات مستقلة خارج إطار الدولة والحزب.

وفي هذا الإطار، أوضح المسؤولون السوفييت أن وجود حركات سياسية مستقلة داخل أراضي الاتحاد السوفيتي أمر غير مقبول من وجهة نظر النظام القائم. ولذلك قوبلت المطالب الصهيونية المتعلقة بالإفراج عن أشخاص اعتُقلوا قبل اندلاع الحرب أو السماح لهم بالهجرة برفض رسمي، إذ أكدت السلطات السوفيتية أن هذه الاعتقالات لم تكن مرتبطة بالهوية القومية أو بالرغبة في الانتقال إلى فلسطين، وإنما جاءت –وفق التفسير السوفيتي– بسبب نشاطات سياسية اعتُبرت غير قانونية أو غير مصرح بها.

كما رفض الجانب السوفيتي المبادرات المتعلقة بإخراج بعض اليهود البولنديين أو غيرهم من المقيمين داخل أراضيه، بحجة أنهم أصبحوا مواطنين سوفييت، وأن معظمهم اندمج في النظام الجديد ولم يطلب تغيير وضعه القانوني. وبناءً على ذلك، لم تستجب القيادة السوفيتية للمقترحات المتكررة المتعلقة بالسماح بهجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين، حتى عندما ارتبطت بعض هذه المبادرات بتسهيلات أو حصص دخول خصصتها السلطات البريطانية لفئات محددة.

وتوضح هذه التطورات أن التعاون بين الاتحاد السوفيتي والمنظمات اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية ظل محكومًا بمنطق المصالح السياسية الظرفية؛ فقد قبلت موسكو الاستفادة من النشاط اليهودي الخارجي في مجال الدعاية والتعبئة الدولية ضد الفاشية، لكنها حافظت في الوقت نفسه على موقف صارم تجاه أي نشاط صهيوني داخلي أو مطالب تتعلق بإعادة تنظيم الوجود اليهودي داخل الاتحاد السوفيتي.

في بداية عام 1942، قررت القيادة الصهيونية تأجيل قضية إمكانية إعادة المواطنين الروس إلى وطنهم، بما في ذلك اليهود البولنديين الذين قبلوا الجنسية السوفيتية، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين وحتى خريف عام 1943، كان موضوع المفاوضات الرئيسي بين موسكو ومنظمة العمليات الخاصة الصهيونية يتركز على مصير اللاجئين اليهود الذين لم يحملوا الجنسية السوفيتية، والذين طردتهم سلطات الاحتلال الألمانية في أيلول/سبتمبر-تشرين

الأول/أكتوبر 1939 من بولندا المحتلة من قبل الفيرماخت إلى مناطق النفوذ السوفيتي.

مثّل الاجتماع الذي عُقد في 17 تموز/يوليو 1941 في واشنطن نقطة انطلاق للمفاوضات المنظمة بين ممثلي المنظمات الصهيونية والجانب السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية. وخلال هذا اللقاء، طُرحت للمرة الأولى بصورة رسمية قضية السماح لبعض اليهود الذين قدموا من المناطق الواقعة غرب خط كرزون بالانتقال إلى فلسطين أو إلى دول أخرى، باعتبارها إحدى القضايا الإنسانية والسياسية المرتبطة بآثار إعادة ترسيم الحدود في أوروبا الشرقية عشية الحرب.

وكانت هذه القضية مرتبطة بأوضاع عشرات الآلاف من اليهود البولنديين الذين وجدوا أنفسهم داخل مناطق النفوذ السوفيتي بعد تقسيم بولندا عام 1939. فقد أدت العمليات العسكرية الألمانية والإجراءات الأمنية المصاحبة لها إلى انتقال أعداد كبيرة من سكان غرب بولندا، بينهم أعداد كبيرة من اليهود، إلى المناطق الخاضعة للسيطرة السوفيتية. وأصبحت أوضاع هؤلاء اللاجئين موضوعًا حساسًا بالنسبة للسلطات السوفيتية، التي حاولت تنظيم وجودهم وفق الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية للدولة.

وفي أواخر عام 1939، اتخذت القيادة السوفيتية إجراءات إدارية للتعامل مع ملف اللاجئين، حيث شُكلت لجنة خاصة لدراسة أعدادهم، وتنظيم أوضاعهم، وتحديد آليات التعامل معهم. وطُرحت أمام بعضهم خيارات متعددة، تمثلت في قبول الاندماج في نظام العمل السوفيتي والحصول على الجنسية السوفيتية، أو مغادرة الأراضي السوفيتية والعودة إلى مناطق النفوذ الألماني أو البحث عن وجهات أخرى. وقد اختار جزء من هؤلاء اللاجئين التخلي عن الجنسية السوفيتية والسعي للانتقال إلى فلسطين أو إلى الدول الغربية، بينما أعيد قسم منهم إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة الألمانية.

وتشير الوثائق السوفيتية والدراسات التاريخية إلى أن أعدادًا كبيرة من اللاجئين البولنديين استقرت بصورة تلقائية في المناطق الحدودية مع أوكرانيا وبيلاروسيا بعد تقدم القوات الألمانية عام 1939. وفي وقت لاحق، اتخذت السلطات السوفيتية إجراءات لترحيل فئات من اللاجئين الذين لم يحصلوا على الجنسية السوفيتية إلى مناطق داخلية، حيث أُخضعوا لنظام المستوطنات الخاصة.

وقد أدركت موسكو حساسية هذا الملف على المستوى الدولي، ولا سيما مع تصاعد الضغوط من جانب

المنظمات اليهودية والحكومة البريطانية للسماح لهؤلاء اللاجئين بالهجرة إلى فلسطين. وتشير المراسلات الدبلوماسية إلى أن الجانب السوفيتي تعامل مع القضية باعتبارها مسألة سيادية داخلية مرتبطة بوضع السكان الذين أصبحوا تحت الإدارة السوفيتية، وليس باعتبارها قضية هجرة إنسانية مفتوحة.

وفي المقابل، كثفت الحركة الصهيونية جهودها الدبلوماسية لدى القوى الدولية من أجل تأمين السماح لهؤلاء اللاجئين بالوصول إلى فلسطين، وحصلت على دعم محدود من بريطانيا التي حاولت التوسط لدى موسكو للسماح بدخول أعداد معينة من المهاجرين. غير أن الموقف السوفيتي بقي رافضًا لهذه المطالب، إذ رأت القيادة السوفيتية أن معالجة أوضاع اللاجئين يجب أن تتم وفق القوانين والاعتبارات السياسية الخاصة بالاتحاد السوفيتي.

وتكشف هذه التطورات أن قضية اللاجئين اليهود من بولندا أصبحت إحدى نقاط التفاوض الحساسة بين موسكو والحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية؛ فقد سعت الأخيرة إلى تحويلها إلى مدخل للتعاون السياسي والهجرة إلى فلسطين، بينما تعاملت القيادة السوفيتية معها ضمن إطار أمني وسياسي أوسع مرتبط بإدارة المناطق التي ضُمّت إلى الاتحاد السوفيتي بعد عام 1939.

اعتمدت الحجج الصهيونية المقدمة للحكومة السوفيتية على محورين أساسيين:

الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي: حيث زعمت تلك الجهات أن إمكانات اللاجئين اليهود غير مستثمرة في الاتحاد السوفيتي، وأن كثيرين منهم، بسبب خلفياتهم التعليمية والدينية والصهيونية، لم يستطيعوا التكيّف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للحياة السوفيتية. وأوضحت الصحيفة أن الاقتصاد اليهودي في فلسطين يعاني نقصاً كبيراً في اليد العاملة، وخاصة العمال المهرة، في ظل استنزاف قوى المجتمع في الدفاع والتجنيد. وقد عززت تقارير المكتب المرجعي الفلسطيني هذا الطرح مشيرة إلى الحاجة الملحة لليد العاملة اليهودية في القطاعين الزراعي والصناعي بفلسطين.

الثاني: البعد الأيديولوجي: فقد ركّزت المطالب الصهيونية على عدم توافق اللاجئين مع النظام السوفييتي، وبخاصة رجال الدين، وطلاب المدارس الدينية، والشباب الصهاينة المتحمسون الذين يرون في بناء الدولة اليهودية غايتهم السياسية العظمى. وأشار ممثلو المنظمة إلى سابقة سمحت فيها السلطات السوفيتية سنة 1940 بخروج خمسة آلاف يهودي ليتواني إلى فلسطين، وعدّوها دليلاً على إمكان تكرار الإجراء.

أبدى بعض الدبلوماسيين السوفييت قدرًا من التفهم تجاه بعض المبررات التي قدمتها الجهات المطالبة بالسماح بخروج اللاجئين، إذ أقروا بوجود حالات محدودة واجه فيها بعضهم صعوبات في التكيف مع ظروف الحياة الجديدة داخل الاتحاد السوفيتي. كما أشارت بعض التقديرات الدبلوماسية إلى إدراك أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الهجرة إلى فلسطين في دعم القدرات البشرية والعسكرية للمجتمع اليهودي هناك في ظل ظروف الحرب.

وتكشف محاضر وزارة الخارجية السوفيتية أن موسكو لم تكن تستبعد بصورة مطلقة، من حيث المبدأ، إمكانية معالجة أوضاع بعض اللاجئين منذ صيف عام 1941، وأن الموضوع ظل محل دراسة ضمن الحسابات السياسية والدبلوماسية المرتبطة بالحرب. كما ظهرت إشارات من بعض ممثلي الدبلوماسية السوفيتية في الخارج إلى إمكانية النظر في حالات معينة تتعلق باللاجئين اليهود البولنديين.

ومع ذلك، بقيت هذه المواقف في إطار التقييمات والمداولات الداخلية، ولم تتحول إلى سياسة رسمية فورية. إذ استمر الرفض السوفيتي للمطالب الواسعة المتعلقة بالسماح بالهجرة إلى فلسطين، ولم تبدأ موسكو باتخاذ خطوات عملية محدودة في هذا الاتجاه إلا في عام 1943، عندما سمحت بخروج أعداد محدودة من اللاجئين وفق ترتيبات وضوابط خاصة، وبما ينسجم مع اعتبارات الحرب والسياسة السوفيتية العامة.

يُظهر تحليل الوثائق السوفييتية والمراسلات الصهيونية-البريطانية أنّ ملف اللاجئين اليهود من بولندا كان يقع عند تقاطع معقّد بين ضرورات الأمن السوفييتي، والاعتبارات الأيديولوجية، ورغبة موسكو في استثمار اليد العاملة في زمن الحرب، مقابل السعي الصهيوني لاستغلال الظرف الحربي لتعزيز المشروع الاستيطاني في فلسطين. وبرأي الباحث، فإنّ الموقف السوفييتي السلبي لم يكن نابعا فقط من الحذر الأيديولوجي من الصهيونية بوصفها حركة قومية خارجية، بل كذلك من اعتبارات أمنية واقتصادية داخلية، إذ كان الاتحاد السوفييتي ينظر إلى هؤلاء اللاجئين – في سياق الحرب – كمورد بشري ينبغي الحفاظ عليه داخل الجبهة الداخلية. كما أن موسكو كانت واعية بأن الاستجابة السريعة للمطالب الصهيونية قد تُقرأ كاصطفاف مع السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وهو ما كانت تتفاداه خلال تلك المرحلة من الحرب العالمية الثانية. وعليه، فإنّ الاستجابة المؤجلة لعام 1943 تعكس تحوّلاً في الحسابات السوفييتية أكثر مما تعكس قبولاً بالحجج الصهيونية.

يمكن تفسير التأخر الذي اتخذته الحكومة السوفييتية في السماح بخروج اللاجئين اليهود خلال الحرب العالمية

الثانية في ضوء جملة من العوامل السياسية والأمنية التي ارتبطت بحسابات موسكو في تلك المرحلة الحساسة:

أولاً: سعت القيادة السوفييتية إلى توظيف مسألة السماح بخروج اليهود كأداة ضغط سياسية على الحكومات الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة. فقد نظر الاتحاد السوفييتي إلى هذا الإجراء بوصفه بادرة حسن نية يمكن استثمارها للحصول على مكاسب سياسية ملموسة، خصوصاً بعد أن أبدت المنظمات المؤيدة للاتحاد السوفييتي في الغرب—ومن بينها بعض أطر المنظمات اليهودية—مواقف داعمة لموسكو. ومن ثمّ، لم يكن السوفييت على استعداد للشروع في عملية خروج واسعة قبل التأكد من تحقيق فائدة سياسية واضحة. وقد أشار عدد من الباحثين العرب إلى هذا النمط من الاستثمار السياسي للقضايا الإنسانية في السياسة الخارجية السوفييتية.

ثانياً: ابتداءً من عام 1942، بدأ ستالين بطرح مسألة اليهود البولنديين مباشرة مع كل من ونستون تشرشل وفرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt). وتشير الشهادات السوفييتية إلى أن ستالين حاول الضغط على بريطانيا التي كانت تخشى من تداعيات الهجرة اليهودية إلى فلسطين على موقعها في الشرق الأوسط، خشية زيادة النفوذ الصهيوني وتوتر علاقاتها مع العرب. وقد أورد المؤرخ العربي قسطنطين زريق أن بريطانيا كانت تتبع سياسة مقيدة للهجرة خلال تلك المرحلة بسبب حساسية الموقف في فلسطين.

ثالثاً: كان لدى القيادة السوفييتية مخاوف أمنية واضحة من أن تتحول الاستعدادات لمغادرة اللاجئين اليهود إلى بيئة تسمح بنشاط دعائي صهيوني، يمكن أن يمتد إلى داخل المجتمع اليهودي السوفييتي. ولذلك أبلغت موسكو بوضوح ممثلي المنظمات الدولية واليهودية بأنها لن تسمح بأن يصاحب الهجرة أي نوع من الدعاية القومية أو الدينية. وتتفق هذه السياسة مع ما أشار إليه الباحث الفلسطيني عبد الله حنا في كتابه اليهود في الاتحاد السوفييتي حول تشدد الدولة السوفييتية في ضبط الخطاب القومي داخل الأقليات.

رابعاً: تشير تقديرات تاريخية عربية ودولية إلى أن آلافاً من هؤلاء اللاجئين—قد يصل عددهم إلى نحو 12 ألف شخص—كانوا قد مرّوا بمعسكرات العمل السوفييتية (الغولاغ). ولذلك خشيت موسكو من أن يؤدي خروجهم إلى كشف

تفاصيل عن نظام المعسكرات، وما قد يترتب على ذلك من ضرر سياسي وإعلامي لصورة الاتحاد السوفييتي في الخارج.

انعكست هذه الاعتبارات السياسية والأمنية في طريقة تعامل القيادة السوفيتية مع ملف اللاجئين، إذ لم تنظر إلى مسألة خروجهم باعتبارها قضية إنسانية منفصلة، بل ربطتها بتطورات أوسع تتعلق بالعلاقات الدولية ومسار الحرب. ومن أبرز العوامل التي أثرت في هذا الملف تشكيل الجيش البولندي داخل الاتحاد السوفيتي عقب الاتفاق السوفيتي–البولندي في 30 تموز/يوليو 1941، الذي نص على العفو عن المواطنين البولنديين الذين كانوا محتجزين في الأراضي السوفيتية. وقد أدى الاتفاق اللاحق بين موسكو والحكومة البولندية في المنفى في كانون الأول/ديسمبر 1941 إلى فتح المجال أمام إعادة تنظيم أوضاع هؤلاء، وانضمام أعداد كبيرة منهم، بمن فيهم اليهود، إلى الجيش البولندي الذي أصبح لاحقًا إحدى القنوات الرئيسة لخروجهم من الاتحاد السوفيتي.

وأدى تحسن العلاقات المؤقت بين الحكومة السوفيتية والحكومة البولندية في المنفى خلال عام 1941 إلى تغيير ملموس في أوضاع المواطنين البولنديين داخل الأراضي السوفيتية. فقد سمحت الإجراءات الجديدة بالإفراج عن أعداد كبيرة من المحتجزين في معسكرات ومناطق الاعتقال الممتدة من شمال روسيا إلى سيبيريا، وإعادة تجميعهم في مناطق أخرى، ولا سيما في آسيا الوسطى، حيث أصبحت بعض المدن مراكز رئيسة لاستقرار البولنديين وتنظيم شؤونهم بعد إعادة ترتيب علاقتهم مع السلطات السوفيتية.

وقد تابعت الصحافة الصادرة في فلسطين هذه التطورات، مشيرة إلى أن وتيرة الإفراج عن البولنديين ارتفعت بعد الاتفاق السوفيتي–البولندي، وأن الجماعات اليهودية ضمن هؤلاء اللاجئين لعبت دورًا نشطًا في تنظيم حياتها الدينية والاجتماعية في مناطق التجمع. كما تولى رجال الدين اليهود تنظيم الشعائر الدينية وتقديم الخدمات الروحية للجنود اليهود الذين انضموا إلى وحدات الجيش البولندي الجديد.

غير أن مشاركة اليهود في هذا الجيش أثارت جدلًا داخل الأوساط السياسية والعسكرية البولندية. فقد أعربت بعض القيادات البولندية عن قلقها من ارتفاع نسبة اليهود في صفوف الجيش، وربطت ذلك باعتبارات عسكرية وسياسية،

كما وجهت اتهامات إلى بعضهم تتعلق بعدم الرغبة في الخدمة العسكرية أو الارتباط بأنشطة اقتصادية غير قانونية. ويكشف هذا الجدل عن تداخل العوامل العسكرية مع التوترات القومية والتحيزات العرقية التي كانت حاضرة في العلاقات البولندية–اليهودية خلال تلك المرحلة.

وفي مطلع عام 1942، أشارت تقارير صادرة عن دوائر شيوعية دولية إلى مسألة التركيبة السكانية للجيش البولندي في الاتحاد السوفيتي، ولا سيما ارتفاع نسبة اليهود بين صفوفه. وقد أصبحت هذه القضية جزءًا من النقاشات الأوسع المتعلقة بإدارة الجيش البولندي، وطبيعة العلاقات بين القيادة البولندية والسلطات السوفيتية، في ظل التحالفات المتغيرة والصراعات السياسية التي رافقت الحرب العالمية الثانية.

مع حلول منتصف عام 1942، اتخذت الحكومة البولندية موقفًا رافضًا لإشراك قوات أندرس بصورة مباشرة في العمليات العسكرية على الجبهة السوفيتية–الألمانية، الأمر الذي أدى إلى فتح سلسلة من المفاوضات بين موسكو ووارسو انتهت بالاتفاق على إجلاء هذه القوات مع عائلات أفرادها من الأراضي السوفيتية. ووفقًا للوثائق المتعلقة بالعلاقات السوفيتية–البولندية، شملت عملية الإجلاء الوحدات العسكرية بكامل تشكيلاتها، إضافة إلى أعداد كبيرة من أفراد عائلات الجنود، تراوحت بين 20 و25 ألف شخص، ليبلغ مجموع الذين غادروا الأراضي السوفيتية عشرات الآلاف.

ولم يكن هذا الإجلاء مجرد إجراء عسكري مرتبط بإعادة انتشار القوات، بل مثّل تطورًا سياسيًا وإنسانيًا مهمًا في إعادة تشكيل أوضاع الجماعات القومية والدينية التي كانت موجودة داخل المجال السوفيتي. فقد وجد اليهود البولنديون أنفسهم مرة أخرى في قلب التفاعلات السياسية بين موسكو ووارسو، حيث ارتبط مصيرهم بقرارات عسكرية ودبلوماسية أوسع من مجرد قضية اللجوء أو الهجرة.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1942 و1943، تصاعدت الاتصالات الدبلوماسية المتعلقة بمصير اليهود البولنديين الموجودين في الاتحاد السوفيتي، في ظل إعادة تنظيم القوات البولندية بقيادة الجيش الذي تشكل عقب الاتفاق السوفيتي–البولندي عام 1941. فمنذ صيف عام 1942، بدأت عملية نقل هذه القوات وأفراد عائلاتها إلى مناطق الشرق

الأوسط، ولا سيما إيران وفلسطين، غير أن خروج اليهود ضمن هذه المجموعات لم يجرِ بالوتيرة نفسها، وظلت أوضاعهم محل نقاش سياسي بين مختلف الأطراف المعنية.

وفي أواخر آب/أغسطس 1942، تقدمت قيادات يهودية في فلسطين بطلب رسمي إلى السلطات السوفيتية للإسراع في معالجة قضية خروج اللاجئين اليهود البولنديين، مشيرة إلى ضخامة أعدادهم داخل الاتحاد السوفيتي. وتبعت ذلك مبادرات دبلوماسية أخرى هدفت إلى تنظيم عملية خروج محدودة ومنتظمة، حيث اقترحت الوكالة اليهودية تقديم قوائم بأسماء آلاف اليهود البولنديين للحصول على موافقة السلطات السوفيتية تمهيدًا لنقلهم إلى فلسطين.

واستمرت هذه الاتصالات خلال عام 1943، إذ واصلت الوكالة اليهودية طرح مطالبها لدى الممثلية السوفيتية في لندن، مستفيدة من دعم سياسي من بعض الدول الحليفة، التي رأت أن تسهيل خروج هؤلاء الأشخاص يمكن أن ينسجم مع أهداف الحرب وجهود دعم التحالف المناهض لألمانيا.

وفي هذا السياق، جرت محاولات من جانب بريطانيا والولايات المتحدة للتأثير في الموقف السوفيتي، انطلاقًا من اعتبار أن إعادة ترتيب أوضاع الجيش البولندي وعائلات أفراده تخدم المصالح العسكرية للحلفاء. وقد ارتبطت هذه الجهود بالمطالبة بالسماح بخروج أعداد إضافية من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال الذين كانوا يعتمدون على الإعانات المقدمة للقوات البولندية، باعتبار أن استمرار وجودهم داخل الاتحاد السوفيتي يمثل عبئًا لوجستيًا في ظروف الحرب.

بحلول أيلول/سبتمبر 1942، كانت عملية إجلاء القوات البولندية من الاتحاد السوفيتي قد قطعت شوطًا كبيرًا، إذ تشير المراسلات بين قادة الحلفاء إلى نقل عشرات الآلاف من الجنود البولنديين، إلى جانب أعداد كبيرة من أفراد عائلاتهم، عبر الأراضي الإيرانية باتجاه مناطق الشرق الأوسط، ولا سيما فلسطين. وقد بلغ مجموع الذين نُقلوا عبر هذا المسار أكثر من مائة ألف شخص من العسكريين والمدنيين، في حين بقيت أعداد أخرى من الجنود وعائلاتهم داخل المناطق السوفيتية–الإيرانية حتى عام 1943، وكان من بينهم عدد كبير من اليهود البولنديين الذين التحقوا بالجيش البولندي بهدف مغادرة الاتحاد السوفيتي والوصول إلى فلسطين.

وفي إطار المساعي الرامية إلى تسوية هذا الملف، جرى طرح مقترحات باستخدام القنوات الدبلوماسية للضغط على القيادة السوفيتية من أجل تسهيل خروج ما تبقى من هؤلاء الأشخاص. وقد استندت هذه المقترحات إلى اعتبارات متعددة، من بينها تخفيف العبء اللوجستي عن السلطات السوفيتية في ظروف الحرب، وفي الوقت نفسه دعم أهداف الحلفاء العسكرية من خلال إعادة توزيع القوات البولندية في مناطق أكثر ملاءمة للعمليات العسكرية. إلا أن الموقف السوفيتي ظل يؤكد أن مغادرة المواطنين البولنديين لم تكن تواجه عراقيل رسمية، وأن أعداد الراغبين في الخروج لم تكن، وفق التقديرات السوفيتية، بالحجم الذي يستدعي إجراءات استثنائية.

وفي أواخر أيار/مايو 1943، استمرت الجهود السياسية الرامية إلى معالجة أوضاع اليهود البولنديين الموجودين في الاتحاد السوفيتي، حيث طُرحت حجج تدعو إلى السماح بخروج أعداد منهم باتجاه فلسطين، مستندة إلى واقع إغلاق طرق الهجرة الأوروبية بسبب الاحتلال النازي. وركزت هذه المطالب على أن وجود هؤلاء اللاجئين في مناطق آسيا الوسطى السوفيتية، ولا سيما في المدن الكبرى هناك، جعل انتقالهم عبر إيران إلى فلسطين أمرًا ممكنًا من الناحية العملية، وأن الموافقة على ذلك يمكن أن تُفسر بوصفها إشارة إيجابية تجاه الشعب اليهودي.

ومع تدهور العلاقات السوفيتية–البولندية خلال عام 1943، تسارعت عملية نقل ما تبقى من وحدات الجيش البولندي من الأراضي السوفيتية إلى إيران، ثم إلى العراق، حيث أعيد تنظيمها تحت الإشراف البريطاني. وبعد إعادة انتشار هذه القوات في الشرق الأوسط، انتقلت وحدات منها إلى فلسطين، وكان ضمن صفوفها عدد كبير من العسكريين اليهود وأفراد عائلاتهم.

وتشير تقارير الأجهزة السياسية والعسكرية السوفيتية إلى أن انتقال القوات البولندية إلى فلسطين رافقه تغير في أوضاع اليهود داخل تلك الوحدات. فقد أظهرت بعض التقارير أن أعدادًا من الجنود اليهود لم تكن ترغب في مواصلة الخدمة ضمن التشكيلات البولندية، وأن حالات ترك الخدمة والانتقال إلى فلسطين ازدادت خلال تلك المرحلة. كما رصدت هذه التقارير اختلافًا في طبيعة التعامل مع الجنود اليهود داخل الوحدات البولندية؛ ففي التشكيلات التي كانت

نسبتهم فيها محدودة اندمجوا نسبيًا مع بقية الجنود، بينما ظهرت توترات أكبر في الوحدات التي شكل اليهود فيها نسبة مرتفعة.

وتوضح هذه التطورات أن قضية اليهود البولنديين لم تكن مجرد مسألة لجوء أو إجلاء عسكري، بل تحولت إلى ملف سياسي ودبلوماسي ارتبط بتوازنات الحرب العالمية الثانية، والعلاقات بين الاتحاد السوفيتي والحكومة البولندية في المنفى، إضافة إلى مساعي الحركة الصهيونية لاستثمار الظروف الدولية من أجل تعزيز الهجرة إلى فلسطين.

تكشف الوثائق السوفييتية أن اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين ضمن موجات الإجلاء من الاتحاد السوفيتي لم يسلكوا مسارًا واحدًا في حياتهم الجديدة، بل اتجهوا إلى خيارات متعددة فرضتها ظروف الحرب والتحولات السياسية. فقد التحق بعضهم بالوحدات العسكرية اليهودية التي تشكلت ضمن الجيش البريطاني، في حين اختار آخرون الاستقرار داخل المجتمع اليهودي في فلسطين، والانخراط في مؤسسات اليشوف والعمل في المستوطنات الزراعية (الكيبوتسات) والمجالات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع الصهيوني.

وقد عكست بعض الشهادات الصهيونية أهمية هذه الهجرة بالنسبة للحركة اليهودية في فلسطين، إذ رأت فيها إضافة بشرية وسياسية جديدة إلى صفوفها، خاصة أن العديد من القادمين كانوا يحملون خبرة عسكرية وتنظيمية اكتسبوها خلال فترة وجودهم في الجيش البولندي. ومن هذا المنظور، اعتُبرت هذه المجموعة رافدًا جديدًا للحركة الصهيونية التي سعت إلى توظيف ظروف الحرب العالمية الثانية لتعزيز وجودها البشري والسياسي في فلسطين.

وفي هذا السياق، مثّل السماح السوفيتي بخروج أعداد من اليهود البولنديين إلى فلسطين خلال ربيع عام 1943 تحولًا ملحوظًا في موقف موسكو، إذ اعتُبر لدى بعض المراقبين إشارة سياسية إيجابية تجاه الحركة الصهيونية، وليس مجرد إجراء إنساني أو إداري مرتبط بملف اللاجئين. ويرى عدد من الباحثين أن توقيت هذه الخطوة ارتبط بمجموعة من الاعتبارات الدولية التي واجهتها القيادة السوفيتية في تلك المرحلة.

فمن ناحية، شهدت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه الغربيين، ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة، حالة من التوتر خلال عام 1943 بسبب الخلافات المتعلقة بإدارة الحرب، وتأخر فتح جبهة عسكرية ثانية في أوروبا،

إضافة إلى الصعوبات التي رافقت تدفق المساعدات العسكرية الغربية إلى موسكو خلال الفترة السابقة. وفي ظل هذه الظروف، سعت القيادة السوفيتية إلى تعزيز صورتها لدى الرأي العام الغربي، وكسب مزيد من التأييد داخل الأوساط المؤثرة سياسيًا واقتصاديًا، بما في ذلك بعض الجماعات اليهودية في بريطانيا والولايات المتحدة، بهدف دعم مطالبها بزيادة المساندة العسكرية والاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، ارتبطت هذه الخطوة بمحاولات موسكو تخفيف الانتقادات التي تعرضت لها بسبب سياساتها الداخلية تجاه بعض التيارات الاشتراكية اليهودية وغير اليهودية في الغرب، ولا سيما بعد الإجراءات القمعية التي طالت شخصيات مرتبطة بالتيارات الاشتراكية اليهودية المستقلة. فقد سعت القيادة السوفيتية إلى تحسين صورتها لدى هذه الأوساط، وإظهار قدر من المرونة تجاه القضايا اليهودية في الخارج.

وعليه، فإن السماح بخروج اليهود البولنديين إلى فلسطين عام 1943 يمكن فهمه ضمن إطار أوسع يجمع بين الاعتبارات الإنسانية والسياسية والدبلوماسية؛ فقد خدم من جهة مصالح اللاجئين أنفسهم، ومن جهة أخرى أصبح أداة ضمن السياسة السوفيتية الرامية إلى تعزيز نفوذها الدولي وتحسين علاقاتها مع القوى الحليفة والجماعات المؤثرة في الغرب.

يمكن فهم مشروع نقل اليهود البولنديين من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين، في إطار الحسابات السياسية للقيادة السوفييتية خلال الحرب العالمية الثانية، بوصفه أداة دبلوماسية وظيفية تتجاوز البعد الإنساني المباشر، إذ ارتبط بمحاولة موسكو تعزيز نفوذها لدى الأوساط اليهودية المؤثرة في الغرب، ولا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا. فقد أدركت القيادة السوفييتية أن المنظمات اليهودية الدولية تمتلك قدرة مهمة على التأثير في الرأي العام الغربي، وأن استثمار هذه القنوات يمكن أن يخدم أهدافها في حشد الدعم السياسي والمادي للاتحاد السوفييتي في مواجهة ألمانيا النازية.

وفي هذا السياق، أولت موسكو أهمية خاصة لنشاط اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية(JAC) ، التي أصبحت إحدى أدوات الدبلوماسية الشعبية السوفييتية الموجهة إلى الخارج. وقد كُلِّف عدد من أبرز ممثليها بالمشاركة في مهمة

خارجية خلال عام 1943 إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، بهدف تعزيز التعاون مع الجماعات اليهودية الدولية، وتوظيف الروابط القومية والدينية في إطار التعبئة ضد النازية.

وجرى إعداد هذه المهمة باعتبارها حملة دعائية وسياسية موجهة إلى الخارج، هدفت إلى توظيف العامل اليهودي في دعم المجهود الحربي السوفييتي. وتمثلت أهدافها الأساسية في إقامة قنوات تعاون بين اليهود السوفييت واليهود في الولايات المتحدة، باستثناء التيارات التي عُرفت بمواقفها المعادية للاتحاد السوفييتي، على أساس مواجهة ألمانيا النازية وحلفائها، إضافة إلى تنظيم حملات لدعم الجيش الأحمر وجمع المساعدات المادية والمعنوية لصالح الاتحاد السوفييتي.

ومن الناحية الرسمية، جاءت هذه الجولة استجابة لدعوات وجهتها منظمات يهودية أمريكية مؤيدة للاتحاد السوفييتي، عملت على دعم التعاون بين الجانبين خلال الحرب. وقبل انطلاق الوفد، شهدت الدوائر السوفييتية المعنية بالشؤون الخارجية نقاشات حول طبيعة الاتصالات الممكنة مع مختلف التيارات اليهودية في الولايات المتحدة، بما في ذلك الحركة الصهيونية.

وفي هذا الإطار، أكدت التقييمات الدبلوماسية السوفييتية أهمية إشراك المنظمات الصهيونية الأمريكية في استقبال الوفد، انطلاقًا من الاعتقاد بأن التعاون معها قد يساهم في توسيع قاعدة التأييد للاتحاد السوفييتي، وفي الوقت نفسه الحد من تأثير الجماعات اليهودية التي اتخذت مواقف معارضة للسياسة السوفييتية. وبذلك تحولت العلاقات مع المنظمات اليهودية، بما فيها الدوائر الصهيونية، إلى جزء من الاستراتيجية السوفييتية الأوسع الرامية إلى بناء جبهة دولية مناهضة للفاشية خلال سنوات الحرب.

تكشف الوثائق والمذكرات المرتبطة بنشاط اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية خلال الحرب العالمية الثانية عن وجود تباين واضح داخل الدوائر السوفييتية بشأن طبيعة العلاقة الممكنة مع الحركة الصهيونية. ففي الوقت الذي أدرك فيه بعض المسؤولين السوفييت أهمية الاستفادة من نفوذ المنظمات اليهودية في الغرب، ظل آخرون ينظرون إلى الصهيونية باعتبارها حركة سياسية مستقلة لا ينبغي منحها اعترافًا أو مساحة واسعة للتأثير.

وفي هذا الإطار، اتخذ بعض الدبلوماسيين السوفييت موقفًا حذرًا تجاه أي اتصال مباشر مع القيادات الصهيونية، انطلاقًا من اعتقادهم بأن قدرة موسكو على التأثير في توجهات الحركة الصهيونية محدودة، وأن الاتصالات معها قد تحمل مخاطر سياسية وأمنية. لذلك رأى هذا الاتجاه ضرورة إخضاع أي تواصل مع هذه الدوائر لرقابة مشددة، بحيث يتم عبر قنوات رسمية أو من خلال أشخاص موثوقين أمنيًا.

ولم يُحسم الجدل حول طبيعة التعامل مع المنظمات الصهيونية قبل وصول وفد اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية إلى الولايات المتحدة في صيف عام 1943. فقد دفعت الاستفسارات التي رفعتها الممثلية السوفييتية في الولايات المتحدة إلى إعداد توجيهات خاصة من الجهات السوفييتية المختصة، تناولت كيفية التعامل مع مشاركة المنظمات الصهيونية في الفعاليات المنظمة لاستقبال الوفد، وطبيعة حضورها في الاجتماعات العامة، وحدود الاتصالات الممكنة مع مختلف المؤسسات اليهودية الأمريكية.

ويعكس هذا الموقف حالة من التردد داخل القيادة السوفييتية؛ إذ إن إدراك الأهمية السياسية المحتملة للتواصل مع الدوائر الصهيونية لم يكن يعني التخلي عن التحفظ الأيديولوجي تجاهها. ولذلك تركت موسكو للوفد مهمة إدارة هذه الاتصالات ضمن حدود محددة، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالتعليمات الرسمية وعدم تجاوز الإطار المرسوم له.

وخلال التحقيقات اللاحقة المتعلقة باللجنة اليهودية المناهضة للفاشية، أشارت شهادات بعض مسؤوليها إلى أن الوفد تلقى تعليمات واضحة بضرورة إجراء الاتصالات المهمة بحضور ممثلي البعثة الدبلوماسية السوفييتية، والعودة إلى موسكو في القضايا الأساسية، والاكتفاء باللقاءات مع الصحفيين وممثلي المنظمات العامة، مع تجنب الدخول في علاقات مباشرة مع القيادات الحزبية والسياسية.

ومع ذلك، أظهرت التقارير الدبلوماسية السوفييتية في الولايات المتحدة أن بعض الشخصيات اليهودية الدولية لعبت دورًا مهمًا في ترتيب اتصالات الوفد مع مختلف الأوساط اليهودية، وسعت إلى إزالة العقبات السياسية التي يمكن أن تعيق التقارب المؤقت بين الطرفين. فقد عملت هذه الشخصيات على تهيئة الظروف المناسبة للحوار، انطلاقًا من إدراكها لأهمية التعاون مع الاتحاد السوفييتي في مواجهة ألمانيا النازية.

وفي سياق هذه الاتصالات، جرى ترتيب لقاء بين وفد اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية وقيادات الحركة الصهيونية العالمية الموجودة في الولايات المتحدة. وقد جاء هذا اللقاء بعد مشاورات مع المسؤولين السوفييت، وبموافقة القيادة الدبلوماسية السوفييتية، الأمر الذي عكس تحولًا عمليًا في موقف موسكو تجاه إمكانية إجراء حوار محدود مع القيادات الصهيونية عندما يخدم ذلك أهدافها السياسية خلال الحرب.

وخلال اللقاء، تناولت المناقشات عددًا من القضايا المرتبطة بوضع اليهود في الاتحاد السوفييتي، وأوضاع اللاجئين اليهود البولنديين، ومستقبل الثقافة والحياة الدينية اليهودية، إضافة إلى موقف اليهود السوفييت من المشروع الصهيوني. وأوضح ممثلو الوفد السوفييتي أن أغلبية اليهود السوفييت اندمجوا في النظام الاجتماعي السوفييتي، وأن الهجرة إلى فلسطين لم تكن تمثل توجهًا عامًا بينهم، كما أشاروا إلى التحديات التي واجهتها المؤسسات الثقافية اليهودية داخل الاتحاد السوفييتي.

وفي النهاية، ركز خطاب الوفد السوفييتي على إبراز دور الاتحاد السوفييتي في مواجهة النازية وإنقاذ ملايين البشر من الاحتلال والإبادة، وهو خطاب جمع بين البعد الإنساني والدعاية السياسية، وعكس استخدام القضية اليهودية ضمن الاستراتيجية السوفييتية الأوسع لكسب التأييد الدولي وتعزيز مكانة موسكو في النظام العالمي الذي كان يتشكل أثناء الحرب.

ومن جهة أخرى، تكشف اللقاءات المتعددة بين ممثلي اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية وقيادات المنظمات اليهودية العالمية في الولايات المتحدة عن الدور السياسي المعقد الذي أدته بعض الشخصيات اليهودية الدولية خلال تلك المرحلة. فقد جمع بعض هؤلاء بين مواقعهم في المؤسسات اليهودية العالمية وبين صلاتهم بالحركة الصهيونية، الأمر الذي منحهم قدرة على التحرك بين الدوائر السياسية الأمريكية والمنظمات اليهودية المختلفة، وجعلهم أطرافًا مؤثرة في صياغة قنوات الاتصال بين موسكو والحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية.

نظر ممثلو اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية (JAC) إلى غولدمان باعتباره شخصية سياسية ذات وزن داخل الحركة الصهيونية الدولية، وهو تقييم انسجم مع الصورة التي قدمها ممثلو اللجنة لاحقًا عن المؤتمر اليهودي العالمي،

بوصفه إطارًا دوليًا يضم عددًا واسعًا من المؤسسات اليهودية في مختلف الدول، رغم إعلانه عدم الانتماء الحزبي، مع احتفاظه بتأثير صهيوني واضح وقدرة على جمع تيارات يهودية متعددة حول قضايا مشتركة.

وفي هذا الإطار، رأى غولدمان في مهمة وفد اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية فرصة محتملة لفتح مرحلة جديدة في العلاقات بين الحركة الصهيونية والاتحاد السوفييتي، مستندًا إلى اعتقاده بأن الموقف السوفييتي خلال الحرب قد يوفر مجالًا لإعادة بناء جسور التواصل حول بعض القضايا اليهودية. وقد تناولت مباحثاته مع ممثلي اللجنة عددًا من الموضوعات، من أبرزها إمكانية قيام اللجنة بدور حلقة وصل بين المؤتمر اليهودي العالمي والسلطات السوفييتية، إضافة إلى بحث أوضاع اللاجئين اليهود داخل الاتحاد السوفييتي وإمكانية تقديم الدعم لهم أو تنظيم انتقال بعضهم إلى خارج البلاد.

وخلال جولة وفد اللجنة في الولايات المتحدة، ظهرت محاولات من جانب بعض المنظمات اليهودية الدولية لتقديم مساعدات للمتضررين من الحرب. فقد عرض ممثلو منظمات الإغاثة اليهودية تقديم دعم إنساني لليهود المتأثرين بالعمليات العسكرية والظروف القاسية التي فرضتها الحرب. وعلى إثر ذلك، أبدت السلطات السوفييتية استعدادًا مبدئيًا لمناقشة إمكانية قبول هذه المساعدات، لكنها وضعت مجموعة من الشروط المنظمة لها.

فقد اشترط الجانب السوفييتي أن تكون المساعدات ذات طابع إنساني عام وألا تقوم على أساس قومي أو ديني، وأن يتم تمريرها عبر قنوات رسمية معترف بها دوليًا، مثل الصليب الأحمر، مع رفض إنشاء وجود دائم لمنظمات الإغاثة الأجنبية داخل الأراضي السوفييتية. ولم تحقق هذه المفاوضات نتائج عملية واسعة، بسبب مجموعة من العوامل السياسية والتنظيمية، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالتواصل بين الأطراف المختلفة.

وتوضح هذه التطورات أن اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية لم تكن مجرد مؤسسة ثقافية أو إعلامية، بل شكلت إحدى الأدوات التي استخدمتها السياسة الخارجية السوفييتية للتواصل مع الرأي العام اليهودي العالمي، وفتحت قنوات غير مباشرة مع بعض المؤسسات والمنظمات الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية. فقد أدت دور الوسيط بين موسكو والدوائر اليهودية الدولية في مرحلة اتسمت بالحاجة إلى تعبئة الدعم السياسي والإعلامي ضد ألمانيا النازية.

ويمكن تحديد تأثير بعثة ممثلي اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية في ثلاثة مجالات رئيسة:

أولاً، المجال الإعلامي والدعائي؛ إذ أسهمت الزيارة في تحسين صورة الاتحاد السوفييتي لدى قطاعات من الرأي العام اليهودي والغربي، من خلال إبراز دوره في الحرب ضد النازية والتأكيد على معاناة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الألماني.

ثانيًا، المجال السياسي والمعلوماتي؛ فقد وفرت الاتصالات التي أجراها الوفد معلومات حول أوضاع فلسطين ونشاط المؤسسات الصهيونية، وهو ما ساعد القيادة السوفييتية على متابعة تطورات الحركة الصهيونية ومكانتها الدولية.

ثالثًا، المجال التنظيمي والاقتصادي؛ إذ ارتبطت بعض أنشطة الوفد بمهام تتعلق بجمع الموارد وتعزيز قنوات الاتصال مع المؤسسات اليهودية العالمية، بما يخدم الأهداف السوفييتية في الحرب.

كما كان لهذه الاتصالات أثر واضح داخل الأوساط اليهودية في فلسطين، حيث رأت بعض الصحف والمؤسسات اليهودية في اللقاءات التي جمعت ممثلي اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية مع قيادات الحركة الصهيونية، ومنها اللقاءات مع شخصيات بارزة في الحركة الصهيونية العالمية، مؤشرًا على احتمال حدوث تغير في موقف موسكو تجاه الصهيونية. وقد انعكس ذلك في التصريحات التي عبّرت عن الأمل بإمكانية قيام علاقات أكثر انفتاحًا بين اليهود السوفييت والجماعات اليهودية في العالم بعد انتهاء الحرب.

على الرغم من تطور قنوات الاتصال بين الدبلوماسيين السوفييت وممثلي الوكالة اليهودية خلال سنوات الحرب، فإن هذه العلاقات بقيت محكومة بدرجة من الالتباس وسوء الفهم المتبادل، نتيجة محدودية معرفة الطرفين بالبنية الاجتماعية والسياسية للطرف الآخر. فقد أظهرت التقارير المتبادلة في تلك المرحلة أن التصورات السوفييتية عن المجتمع اليهودي في فلسطين كانت متأثرة إلى حد كبير بالخطاب الدعائي السابق الذي قدّم الاستيطان اليهودي بوصفه امتدادًا للمصالح الإمبريالية الغربية وأداة مرتبطة بالنفوذ الاستعماري. غير أن هذه الصورة بدأت تخضع للتعديل تدريجيًا منذ عام 1941، مع توسع الاتصالات المباشرة وتزايد تدفق المعلومات حول طبيعة المؤسسات اليهودية في فلسطين وتركيبها الاجتماعي والاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى تجربة اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية (JAC) وبعثة ممثليها خلال الحرب العالمية الثانية بوصفها نموذجًا واضحًا لطبيعة العلاقة البراغماتية التي حكمت موقف الاتحاد السوفييتي من الحركة الصهيونية. فلم يكن التقارب السوفييتي مع بعض المؤسسات الصهيونية نتيجة تحول أيديولوجي أو تبنٍّ لمبادئ الحركة الصهيونية، بل جاء انعكاسًا لحسابات سياسية ودبلوماسية فرضتها ظروف الحرب، وحاجة موسكو إلى توسيع دائرة حلفائها وتعزيز نفوذها لدى الرأي العام الدولي، ولا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي إطار دراسة التفاعلات الفكرية والسياسية بين الحركة الصهيونية والاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية، تظهر بعض نقاط الالتقاء في تصورات الطرفين حول قضايا الدولة والمجتمع والتنظيم الاقتصادي. وقد عبّرت إحدى الوثائق التي أعدتها القيادة الصهيونية في مطلع عام 1942 عن محاولة تقديم أرضية مشتركة بين الفكر الصهيوني والتجربة السوفييتية، من خلال إبراز أوجه التشابه في بعض المبادئ الاجتماعية والاقتصادية.

فقد رأت الوثيقة أن هناك ثلاثة مجالات رئيسة يمكن أن تشكل نقاط تقاطع بين الرؤية الصهيونية والتجربة السوفييتية:

أولاً، مبدأ الملكية الجماعية للموارد الاقتصادية، حيث اعتُبر تقديم المصلحة العامة على المصالح الفردية الخاصة عنصرًا أساسيًا في بناء نظام اقتصادي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم استخدام الموارد لخدمة المجتمع.

ثانيًا، مبدأ المساواة بين العمل الفكري والعمل اليدوي، إذ رأت الوثيقة أن إزالة الفوارق التقليدية بين الفئات المنتجة تتيح تطوير القدرات العلمية والثقافية إلى جانب النشاط الاقتصادي، وتشكل أساسًا لبناء مجتمع حديث يقوم على المشاركة الاجتماعية الواسعة.

ثالثًا، التخطيط الاقتصادي باعتباره أداة لبناء مجتمع منظم في البيئات التي تعاني من التخلف الاقتصادي، حيث اعتُبر الاقتصاد المخطط وسيلة ضرورية لتوجيه الموارد وتنمية القطاعات الإنتاجية وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية بما يتناسب مع متطلبات بناء الدولة الحديثة.

ويكشف هذا الطرح عن محاولة الحركة الصهيونية تقديم مشروعها السياسي والاجتماعي بلغة قريبة من المفاهيم السائدة في الاتحاد السوفييتي آنذاك، بهدف تعزيز فرص التقارب مع موسكو. إلا أن هذا التقاطع ظل محدودًا ومرتبطًا بالظروف السياسية للحرب، إذ بقيت الاختلافات الأيديولوجية العميقة بين النظام السوفييتي والحركة الصهيونية قائمة، ولم يتحول التشابه في بعض المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية إلى تحالف فكري أو سياسي دائم.

أكدت القيادة الصهيونية في اتصالاتها مع الجانب السوفييتي أن العقبات النفسية والسياسية التي تراكمت خلال السنوات السابقة لا ينبغي أن تشكل عائقًا أمام بناء علاقة أكثر انفتاحًا بين الطرفين. فقد جرى التأكيد على أن الحركة الصهيونية لم تنظر إلى التجربة الاجتماعية السوفييتية باعتبارها نقيضًا مطلقًا، بل أبدت استعدادًا لتقدير بعض جوانبها، ولا سيما ما يتعلق بتنظيم المجتمع والاقتصاد ودور الجماعات العاملة في عملية البناء الوطني.

كما أشارت هذه الرؤية إلى أن قطاعات واسعة من مؤيدي الصهيونية كانت ترتبط بروابط تاريخية وعائلية مع مناطق الاتحاد السوفييتي، وأن هذه الروابط أسهمت في تكوين قدر من التعاطف مع الشعب السوفييتي، خاصة بعد الدور الذي لعبه في مقاومة ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية. وقد اعتُبر الصمود السوفييتي في مواجهة الهجوم الألماني عنصرًا أساسيًا في إعادة تشكيل صورة الاتحاد السوفييتي لدى العديد من الأوساط اليهودية والصهيونية في الخارج.

وفي هذا السياق، جرى التأكيد على ضرورة تجاوز الخلافات السابقة وعدم السماح للتجارب الماضية بإعاقة تطوير العلاقات المستقبلية. فقد رأت القيادة الصهيونية أن وجود أعداد كبيرة من اليهود داخل الاتحاد السوفييتي يجعل من الضروري إقامة قنوات تفاهم مع موسكو، وأن القضية اليهودية يمكن أن تكون أحد الموضوعات المطروحة في المناقشات الدولية المتعلقة بترتيبات ما بعد الحرب.

وسعت القيادة الصهيونية إلى نقل هذه الأفكار إلى المسؤولين السوفييت عبر القنوات الدبلوماسية المتاحة، بهدف إدراج المسألة اليهودية ومستقبل فلسطين ضمن النقاشات السياسية التي كانت تُعد للمرحلة التي ستلي انتهاء الحرب.

وقد عكست هذه الجهود محاولة لإعادة صياغة العلاقة مع موسكو على أساس المصالح المشتركة، وليس على أساس الخلافات الأيديولوجية السابقة.

وفي عام 1943، أعادت قيادة الوكالة اليهودية طرح مسألة التعاون بين المجتمع اليهودي في فلسطين والاتحاد السوفييتي في مواجهة ألمانيا النازية، مؤكدة وجود بعض أوجه التشابه بين التجربتين، خاصة في التركيز على دور العمال والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي في بناء الدولة الحديثة. وقد استُخدمت هذه المقارنات بهدف إظهار إمكانية وجود أرضية مشتركة بين المشروع الصهيوني والتجربة السوفييتية في مجالات التنمية الاجتماعية وبناء المؤسسات.

وتكشف هذه الوثائق عن وجود محاولات متبادلة لإيجاد نقاط التقاء بين الحركة الصهيونية والاتحاد السوفييتي خلال سنوات الحرب، إلا أن هذا التقارب كان مرتبطًا بدرجة كبيرة بظروف المرحلة التاريخية ومتطلبات المواجهة مع النازية. فقد ركز الطرفان على إبراز عناصر التشابه في قضايا التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وبناء الدولة، لكن ذلك لم يُلغِ الاختلافات العميقة في الأسس الفكرية والسياسية لكل منهما.

وبذلك يمكن القول إن العلاقات بين الطرفين خلال الحرب العالمية الثانية جمعت بين البعد البراغماتي والبعد الفكري؛ فقد استفادت موسكو من قنوات الاتصال مع المؤسسات اليهودية والصهيونية في المجال الدبلوماسي والدعائي، بينما سعت الحركة الصهيونية إلى استثمار الانفتاح السوفييتي المؤقت للحصول على دعم سياسي لقضية فلسطين. ومن ثم فإن مظاهر التقارب بين الجانبين كانت نتاج تفاعل بين المصالح السياسية والظروف الدولية، أكثر من كونها تحالفًا أيديولوجيًا مستقرًا.

تُعد المذكرة التي أعدّها نحوم غولدمان في أيار/مايو 1943 حول العلاقات بين الحركة الصهيونية وروسيا السوفييتية وثيقة سياسية مهمة تكشف عن محاولة صهيونية واعية لإعادة تعريف موقع الحركة ضمن التحولات الدولية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية. فقد جاءت المذكرة في مرحلة بدأت فيها موسكو تبرز بوصفها قوة دولية مؤثرة في رسم ملامح النظام العالمي بعد الحرب، الأمر الذي دفع القيادة الصهيونية إلى البحث عن قنوات جديدة للتفاهم مع الاتحاد السوفييتي، باعتباره طرفًا يمكن أن يكون له دور حاسم في مستقبل القضية الفلسطينية.

وجّه غولدمان مذكرته إلى الرئيس التشيكوسلوفاكي إدفارد بينيش، مستندًا إلى استعداد سابق أبداه الأخير لبحث المسألة الصهيونية مع القيادة السوفييتية. ويشير ذلك إلى إدراك متزايد داخل الأوساط الصهيونية لأهمية استثمار العلاقات الدبلوماسية الدولية، ولا سيما مع القوى الكبرى، لضمان حضور المشروع الصهيوني في ترتيبات ما بعد الحرب.

حدّد غولدمان في تحليله عاملين أساسيين فسّرا، من وجهة نظره، موقف العداء السوفييتي السابق تجاه الصهيونية. تمثل العامل الأول في الصراع الفكري الذي شهدته أوساط اليهود في روسيا القيصرية بين التيار الصهيوني، الذي دعا إلى الحل القومي من خلال إقامة وطن لليهود في فلسطين، والتيارات الاشتراكية والشيوعية اليهودية التي رأت أن معالجة المسألة اليهودية لا تكون عبر مشروع قومي منفصل، بل من خلال التغيير الاجتماعي والثورة الأممية. وقد حاول غولدمان تفسير الموقف السوفييتي السابق باعتباره امتدادًا لهذا الصراع الأيديولوجي التاريخي بين الاتجاهين.

أما العامل الثاني، فقد ربطه غولدمان بطبيعة العلاقات المتوترة بين بريطانيا وروسيا خلال العقود السابقة، حيث نظر الخطاب السوفييتي إلى الصهيونية باعتبارها امتدادًا للنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط وأداة من أدوات السياسة الإمبريالية الغربية. ويكشف هذا التفسير عن إدراك القيادة الصهيونية لحساسية الصورة التي ارتبط بها المشروع الصهيوني في الوعي السوفييتي، ومحاولتها إعادة تقديمه باعتباره حركة اجتماعية وطنية لا أداة للهيمنة الخارجية.

غير أن غولدمان رأى أن الظروف التي أنتجت هذا الموقف قد تغيرت بحلول عام 1943. فقد اعتبر أن الصراع التاريخي بين الصهاينة والشيوعيين اليهود فقد جزءًا كبيرًا من تأثيره نتيجة تغير الأجيال داخل المجتمع اليهودي السوفييتي، وأن التحالف العسكري بين موسكو ولندن خلال الحرب ضد ألمانيا النازية أضعف بدوره التصورات القديمة التي ربطت بريطانيا بالعداء السوفييتي. وبناءً على ذلك، دعا إلى إعادة تقييم الموقف السوفييتي من الحركة الصهيونية وإقامة علاقة تقوم على التفاهم والمصالح المشتركة.

ولتعزيز هذا الاتجاه، ركّز غولدمان على إبراز الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتجربة الصهيونية في فلسطين، ولا سيما نظام المستوطنات الجماعية (الكيبوتسات)، حيث قدّمها باعتبارها نموذجًا للتنظيم التعاوني القائم على العمل الجماعي والملكية المشتركة للأراضي. وقد هدفت هذه المقارنة إلى تقديم المشروع الصهيوني بصورة أكثر تقاربًا مع بعض المفاهيم الاشتراكية التي كان الاتحاد السوفييتي يروّج لها، في محاولة لتقليل المسافة الفكرية بين الطرفين.

كما أشار غولدمان إلى أن نسبة مهمة من أوائل المهاجرين اليهود إلى فلسطين جاءت من مناطق الإمبراطورية الروسية السابقة، وأن هؤلاء احتفظوا بروابط ثقافية وتاريخية مع روسيا. وقد استخدم هذا المعطى لإظهار وجود أرضية اجتماعية مشتركة مع الاتحاد السوفييتي، مؤكدًا أن النظام السوفييتي تجاوز، بحسب رؤيته، إرث الاضطهاد الذي اتسم به العهد القيصري تجاه اليهود. إلا أن هذا الطرح تجاهل البنية الاستعمارية للصراع في فلسطين، كما أغفل حضور الشعب الفلسطيني وموقعه في المعادلة السياسية والاجتماعية للمنطقة.

وفي الجانب العملي، تكشف الوثائق أن الوكالة اليهودية عملت بصورة منتظمة على إرسال تقارير ومعلومات اقتصادية وإعلامية إلى البعثات السوفييتية، بهدف تقديم صورة إيجابية عن المؤسسات اليهودية في فلسطين ودورها في دعم المجهود الحربي للحلفاء ضد ألمانيا النازية. وقد ركزت هذه المواد على إبراز ما اعتبرته الوكالة إنجازات العمال اليهود في مجالات الزراعة والصناعة والتنظيم الاجتماعي.

واجهت هذه الجهود بعض العقبات، كان أبرزها الحاجز اللغوي، إذ كانت غالبية المنشورات والمعلومات المتبادلة باللغة الإنجليزية، مما تطلب ترجمتها إلى الروسية حتى تصبح قابلة للاستخدام من قبل الدبلوماسيين السوفييت. وفي عام 1944، اتجهت الدائرة الاقتصادية للوكالة اليهودية إلى إصدار نشرات باللغة الروسية موجهة إلى الأوساط السوفييتية، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين فلسطين والاتحاد السوفييتي.

وبذلك تعكس مذكرة غولدمان تحولًا مهمًا في الاستراتيجية الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية؛ إذ انتقلت الحركة من محاولة مواجهة التحفظ السوفييتي تجاهها إلى السعي لإعادة بناء صورتها أمام موسكو بوصفها حركة ذات

عناصر اجتماعية واقتصادية يمكن التفاهم معها. ومع ذلك، بقي هذا التقارب محكومًا بحسابات سياسية ظرفية فرضتها الحرب، أكثر مما كان نتيجة تطابق أيديولوجي كامل بين الطرفين.

يرى الباحث أن مذكرة غولدمان تمثل نموذجاً واضحاً للبراغماتية السياسية الصهيونية، حيث جرى تكييف الخطاب الأيديولوجي بما يتلاءم مع التحولات الدولية، لا سيما صعود الاتحاد السوفييتي كقوة حاسمة في مرحلة ما بعد الحرب. ويلاحظ أن المذكرة تجاهلت كليًا البعد الاستعماري-الاستيطاني للمشروع الصهيوني، وسعت إلى إعادة تعريفه بلغة اشتراكية انتقائية تخاطب العقل السوفييتي، دون أي اعتبار للواقع الفلسطيني القائم. وعليه، فإن الوثيقة لا تعبّر عن تحول جوهري في طبيعة الصهيونية، بقدر ما تعكس إعادة تسويق سياسية لمشروع استيطاني واحد بأدوات خطابية متعددة.

في صيف عام 1942، شهدت فلسطين أول زيارة رسمية لممثلين دبلوماسيين سوفييت، حيث وصل وفد من السفارة السوفييتية في أنقرة في 22 آب/أغسطس للمشاركة بصفة ضيوف شرف في المؤتمر الأول لإحدى المنظمات اليسارية الصهيونية المؤيدة للاتحاد السوفييتي. وقد اكتسبت هذه الزيارة أهمية سياسية ورمزية كبيرة لدى الأوساط الصهيونية اليسارية، التي رأت فيها مؤشرًا على بداية انفتاح سوفييتي محتمل تجاه فلسطين اليهودية، بل واعتبرها بعض أنصار التقارب مع موسكو خطوة تحمل دلالة اعتراف سياسي غير مباشر.

وخلال افتتاح المؤتمر المنعقد في القدس، جرى رفع أربعة أعلام فوق منصة القيادة، تمثلت في علم الاتحاد السوفييتي، والعلم الصهيوني، والعلم البريطاني، والعلم الأمريكي، في مشهد عكس طبيعة التحالفات الدولية القائمة خلال الحرب العالمية الثانية. وقد عبّر منظمو المؤتمر عن اعتقادهم بأن مشاركة الوفد السوفييتي تمثل إشارة إيجابية إلى إمكانية تطوير علاقات أكثر ودية بين موسكو والمؤسسات اليهودية في فلسطين.

وخلال إقامة الوفد السوفييتي التي استمرت نحو أسبوع، أُجريت سلسلة من اللقاءات مع القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات اليهودية بفلسطين. وقد عكست هذه الاجتماعات رغبة الجانب الصهيوني في تقديم صورة شاملة عن التطورات التي شهدها المشروع الاستيطاني اليهودي، وإبراز ما اعتبره نجاحات في مجالات التنظيم الاقتصادي، والعمل الجماعي، وبناء المؤسسات الاجتماعية.

كما عقد الوفد لقاءات مع ممثلي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليهودية الرئيسية، حيث جرى التركيز على عرض التجربة التعاونية في المستوطنات الزراعية والصناعية، ودور التنظيمات العمالية في بناء المجتمع اليهودي في فلسطين. وقد سعى قادة الحركة الصهيونية العمالية إلى التأكيد على وجود عناصر مشتركة بينهم وبين التجربة السوفييتية، ولا سيما في مجالات الاقتصاد المخطط، والعمل الجماعي، ودور الطبقة العاملة في عملية البناء الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، طُلب من الوفد السوفييتي تخصيص وقت كافٍ للاطلاع على مظاهر التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين اليهودية، بما في ذلك المؤسسات الزراعية والصناعية والمشروعات الجماعية، بهدف نقل صورة مباشرة إلى القيادة السوفييتية عن طبيعة التحولات التي أحدثتها الحركة الصهيونية في المنطقة. وفي الوقت ذاته، برزت بعض التباينات الفكرية، خاصة فيما يتعلق بالأولوية التي منحتها الحركة الصهيونية للمطالب القومية الخاصة مقارنة بالتصور الأممي الذي تبنته الأيديولوجية السوفييتية.

ولم تقتصر الجولة على القدس، بل شملت عددًا من المدن والمناطق الأخرى، من بينها الناصرة وطبريا وحيفا، إضافة إلى زيارة عدد من المستوطنات الزراعية الجماعية في مناطق مختلفة، ولا سيما في وادي الأردن. كما شملت الجولة منشآت اقتصادية وصناعية، من بينها المرافق المرتبطة باستخراج ومعالجة البوتاس في منطقة البحر الميت، بهدف تعريف الوفد بحجم النشاط الصناعي والاقتصادي الذي أقامته المؤسسات اليهودية في فلسطين.

وقد تركت الزيارة لدى الدبلوماسيين السوفييت انطباعات متباينة؛ فمن جهة، أقرّوا بوجود إنجازات اقتصادية وتنظيمية واضحة حققتها المؤسسات العمالية اليهودية، وأبدوا تقديرًا للجهود المبذولة في تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء المستوطنات. ومن جهة أخرى، بقي تقييمهم مرتبطًا بالإطار السياسي السوفييتي الذي كان ينظر بحذر إلى المشروع الصهيوني باعتباره حركة ذات أبعاد قومية مرتبطة بالسياق الاستعماري البريطاني.

ومع ذلك، كشفت الزيارة عن تحول مهم في طبيعة الاتصال بين موسكو والمؤسسات اليهودية في فلسطين، إذ أتاحت للجانب السوفييتي الاطلاع المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمستوطنات اليهودية، بعيدًا عن الصور النمطية التي كانت سائدة في الخطاب الدعائي السابق. كما استثمرت الحركة الصهيونية هذه الزيارة سياسيًا باعتبارها فرصة لإعادة تقديم نفسها أمام الاتحاد السوفييتي بوصفها حركة اجتماعية منتجة ذات عناصر اشتراكية، وليس مجرد

مشروع قومي مرتبط بالقوى الغربية.

أظهر الدبلوماسيون السوفييت خلال لقاءاتهم في فلسطين قدرًا من الاهتمام بالتجربة الاقتصادية التعاونية التي قدمتها المؤسسات الصهيونية، ولا سيما نموذج الكيبوتس، باعتباره أحد أشكال التنظيم الجماعي للإنتاج والعمل. غير أنهم تجنبوا إبداء مواقف صريحة تجاه المقارنات التي حاول بعض قادة الحركة الصهيونية طرحها بين هذه التجربة والنظام الاقتصادي السوفييتي، خاصة تلك الادعاءات التي رأت أن العمال السوفييت يمكن أن يستفيدوا من تجربة الكومونات الزراعية اليهودية.

وتكشف المراسلات الداخلية للوكالة اليهودية أن الوفد السوفييتي تعامل بحذر مع المحاولات الرامية إلى تقديم الكيبوتس بوصفه نموذجًا قريبًا من الاشتراكية السوفييتية. فقد أشار بعض مسؤولي الوكالة إلى أن ممثلي موسكو كانوا يتجنبون الحديث المباشر عن طبيعة الصهيونية وموقعها الفكري، إلا أن بعض ملاحظاتهم كشفت عن إدراكهم لحجم الإنجازات الاقتصادية التي حققتها المؤسسات اليهودية في فلسطين، مع استمرار تحفظهم على الأبعاد السياسية والأيديولوجية للحركة الصهيونية.

ومن خلال التقارير التي رفعها الدبلوماسيون السوفييت إلى مؤسساتهم الرسمية، يتضح أن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته المؤسسات اليهودية في فلسطين قُوبل بتقييم حذر؛ إذ لم يُنظر إليه باعتباره تعبيرًا عن حركة ذات مضمون اشتراكي مماثل للتجربة السوفييتية، بل اعتُبر في كثير من الأحيان جزءًا من خطاب دعائي يسعى إلى تحسين صورة المشروع الصهيوني لدى موسكو وإبعاده عن ارتباطاته بالقوى الغربية.

وكان من أبرز محاور الحوار بين الجانبين محاولة القيادة الصهيونية إعادة تقديم اليهود باعتبارهم جماعة قومية عالمية موحدة، وتصوير الصهيونية باعتبارها حركة تحرر قومي واجتماعي للشعب اليهودي. واستند هذا الخطاب إلى إبراز مساهمة اليهود في الحرب ضد ألمانيا النازية، سواء عبر المشاركة العسكرية أو النشاط السياسي والاقتصادي في الدول الحليفة.

وفي هذا السياق، أرسلت المؤسسات اليهودية في فلسطين تقارير دورية إلى موسكو ركزت على مشاركة الجنود اليهود في الجبهات المناهضة للنازية، وعلى الدور الذي تؤديه المؤسسات اليهودية في فلسطين في بناء مجتمع منظم اقتصاديًا واجتماعيًا. وقد هدفت هذه الرسائل إلى إقناع القيادة السوفييتية بأن المشروع الصهيوني يمثل جزءًا من

حركات التحرر الوطني والاجتماعي العالمية، وليس مشروعًا برجوازيًا أو استعماريًا كما كان يُنظر إليه في الخطاب السوفييتي السابق.

كما عبّر بعض قادة التيارات الصهيونية اليسارية خلال لقاءاتهم مع الوفد السوفييتي عن أملهم في أن تعيد موسكو تقييم موقفها من الصهيونية، وأن تنظر إليها باعتبارها تجربة اجتماعية ذات أبعاد تقدمية. واستُشهد في هذا السياق ببعض الرسائل والبرقيات التضامنية التي صدرت عن مؤسسات يهودية مرتبطة بالاتحاد السوفييتي، والتي تضمنت إشارات إيجابية إلى التطور المؤسسي والاجتماعي الذي شهدته فلسطين اليهودية.

ومع ذلك، فإن هذه الإشارات الإيجابية لم تعنِ تحولًا جوهريًا في الموقف السوفييتي الرسمي من الصهيونية. فقد بقيت القيادة السوفييتية تنظر إلى الحركة الصهيونية بوصفها حركة قومية برجوازية مرتبطة بالمصالح الاستعمارية الغربية، ولم تقبل الأطروحات التي قدمتها المؤسسات الصهيونية حول وحدة اليهود عالميًا أو اعتبار الصهيونية حركة تحرر قومي بالمعنى الذي تبنته الحركات المناهضة للاستعمار.

وكانت قضية هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين من أكثر القضايا التي كشفت حدود التقارب بين الطرفين. فقد واصلت المؤسسات الصهيونية مطالبة موسكو بالسماح لليهود السوفييت بالهجرة، بينما رفض الجانب السوفييتي هذه المطالب، مؤكدًا أن اليهود السوفييت يشكلون جزءًا من المجتمع السوفييتي متعدد القوميات، ولا ينبغي التعامل معهم باعتبارهم جماعة منفصلة ذات مشروع قومي مستقل.

وقد أوضح الدبلوماسيون السوفييت خلال لقاءاتهم مع القيادات اليهودية في فلسطين أن هذا الموضوع كان يثير تحفظًا شديدًا لديهم، لأن السماح بالهجرة كان يعني الاعتراف ضمنيًا بالفكرة الصهيونية القائلة بوجود شعب يهودي عالمي منفصل عن الإطار السوفييتي. ومن ثم، بقيت هذه القضية نقطة خلاف أساسية رغم الأجواء الودية التي سادت بعض اللقاءات.

أما فيما يتعلق بالمسألة العربية، فقد حاولت بعض التيارات الصهيونية اليسارية تقديم تصور يقوم على إمكانية التعايش بين اليهود والعرب في فلسطين، مؤكدة أن الصراع ليس حتميًا بين الشعبين، وأن الحل يكمن في إيجاد صيغة سياسية تسمح لكل طرف بالتطور بصورة مستقلة ومتساوية. وربط هذا التصور أسباب التوتر العربي–اليهودي بالسياسات الإمبريالية البريطانية وبالعوامل الخارجية التي استُخدمت، بحسب هذا الطرح، لتعميق الانقسام بين السكان.

وقد قُدّمت الصهيونية في هذا الخطاب باعتبارها مشروعًا ذا رسالة اجتماعية وتحديثية، وأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين تمثل، وفق الرؤية الصهيونية، عملية تاريخية ينبغي أن تحصل على دعم القوى التقدمية الدولية. غير أن هذا التصور تجاهل التعقيدات المرتبطة بوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية والوطنية، كما عكس بصورة أساسية وجهة نظر التيار الصهيوني اليساري في تفسير الصراع.

وبذلك تكشف زيارة الوفد السوفييتي إلى فلسطين عام 1942 عن حالة من التفاعل المعقد بين الطرفين؛ فقد أبدت موسكو اهتمامًا بالاطلاع على التجربة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات اليهودية، لكنها لم تتخلَّ عن تحفظاتها الأيديولوجية تجاه الصهيونية. وفي المقابل، حاولت الحركة الصهيونية استثمار هذه الزيارة لإعادة بناء صورتها لدى الاتحاد السوفييتي، من خلال التركيز على الجوانب الاشتراكية والتعاونية في مشروعها، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير جذري في موقف موسكو خلال سنوات الحرب.

في 25 آب/أغسطس 1942، عُقد لقاء في مدينة بيت لحم بين أحد الدبلوماسيين السوفييت ومجموعة من الشخصيات العربية الفلسطينية، ضمّت أكثر من ثلاثين مشاركاً من الطلبة والمثقفين، مع احتمال وجود بعض المنتمين إلى التيار الشيوعي بينهم. وقد وصلت معلومات عن هذا الاجتماع إلى الوكالة اليهودية عبر تقارير داخلية، أشارت إلى أن أحد المشاركين العرب أكد أن الهدنة التي فرضتها ظروف الحرب مع البريطانيين والحركة الصهيونية لا تعني التخلي عن المطالب الوطنية، بل إن النضال من أجلها سيُستأنف بعد انتهاء الحرب.

وتُظهر مجريات اللقاء أن الدبلوماسي السوفيتي لم يتجاوب مع هذا الطرح، بل قدّم رؤية مختلفة تقوم على اعتبار فلسطين وطناً يتسع لكل من العرب واليهود، مستنداً إلى الروابط التاريخية التي تجمع الشعبين بهذه الأرض، ومؤكداً أن النظام الدولي الذي سيُقام بعد الحرب ينبغي أن يستند إلى مبادئ ميثاق الأطلسي، بما يعكس دعوة إلى التعايش بين الطرفين ضمن إطار سياسي جديد.

وتشير التقديرات الواردة في التقارير إلى أن هذا الموقف قد يكون تأثر بما حققته المؤسسات الاستيطانية اليهودية من تطورات خلال تلك المرحلة، إلا أن السياق السياسي العام يوحي بأن الدافع الأهم كان مرتبطاً بالسياسة الخارجية السوفيتية آنذاك، التي أولت أولوية للحفاظ على تماسك التحالف مع بريطانيا وبقية دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وهو ما يفسر الإشارة الصريحة إلى ميثاق الأطلسي بوصفه المرجعية التي ينبغي أن تستند إليها ترتيبات

ما بعد الحرب.

مثّلت الزيارات التي قام بها عدد من الدبلوماسيين السوفييت إلى فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية محطة مهمة في تطور سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية. فقد أتاحت هذه الزيارات للمسؤولين السوفييت الاطلاع المباشر على الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد، والمشاركة في فعاليات عامة، وإجراء لقاءات مع ممثلي المؤسسات اليهودية الرئيسة، بما في ذلك الوكالة اليهودية، والمجلس الوطني اليهودي، والاتحاد العام للعمال اليهود (الهستدروت). وأسهمت هذه الاتصالات في تزويد القيادة السوفييتية بتقييمات أكثر دقة حول واقع المشروع الصهيوني وتطوراته، الأمر الذي انعكس في التقارير التي رُفعت إلى المستويات العليا في موسكو، وأسهم في تنامي اهتمام القيادة السوفييتية بإقامة قنوات للتواصل والتعاون مع المنظمات اليهودية في فلسطين منذ صيف عام 1942.

وفي سياق هذا التحول، قام أحد أبرز الدبلوماسيين السوفييت بزيارة إلى فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر 1943، وذلك في مرحلة شهدت إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية السوفييتية استعداداً لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وجاءت هذه الزيارة بعد استدعائه إلى موسكو للمشاركة في المشاورات المتعلقة برسم ملامح السياسة السوفييتية في مرحلة ما بعد الحرب، ثم تعيينه في منصب رفيع ضمن جهاز السياسة الخارجية، قبل أن يعود إلى لندن لتسليم مهامه الدبلوماسية. وقد اختير له مسار العودة إلى موسكو عبر عدد من دول ومدن الشرق الأوسط، مروراً بالقاهرة والقدس ودمشق وبغداد وطهران، وهي رحلة لم تكن مجرد ترتيبات لوجستية، بل حملت أبعاداً سياسية ودبلوماسية واضحة.

ورغم أن المذكرات الشخصية للدبلوماسي السوفييتي بررت هذه الرحلة بظروف صحية تتعلق بزوجته، فإن مجريات الأحداث تشير إلى أن الزيارة ارتبطت أيضاً بمهام سياسية محددة، من أبرزها العمل على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي ومصر، إلى جانب إجراء تقييم ميداني للأوضاع في فلسطين. ويعكس ذلك إدراك القيادة السوفييتية للأهمية المتزايدة التي اكتسبتها فلسطين في الحسابات الدولية خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، وحرصها على بناء فهم مباشر للتوازنات السياسية والقوى الفاعلة فيها، تمهيداً لتحديد موقفها من مستقبل القضية الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب.

قبيل مغادرته بريطانيا، عقد الدبلوماسي السوفييتي محادثات مطولة مع رئيس الوكالة اليهودية، تناولت بصورة رئيسة الترتيبات والتمهيد للزيارة المرتقبة إلى فلسطين، في خطوة عكست تنامي اهتمام القيادة السوفييتية بمتابعة التطورات السياسية في البلاد عن كثب. وبعد ذلك غادر بريطانيا في منتصف أيلول/سبتمبر 1943 ضمن قافلة بحرية متجهة إلى الشرق، فوصل إلى القاهرة مطلع تشرين الأول/أكتوبر، ومنها واصل رحلته براً عبر فلسطين في طريقه إلى طهران. وقد دوّن في مذكراته وصفاً تفصيلياً لهذه الرحلة، مشيراً إلى أن السلطات البريطانية تولت مسؤولية تأمينها من القاهرة حتى طهران في ظل غياب التمثيل الدبلوماسي السوفييتي على امتداد هذا المسار، كما وصف المشقة التي رافقت السفر بسبب الظروف المناخية القاسية، ولا سيما الحرارة المرتفعة التي واجهها خلال الطريق إلى القدس.

وخلال إقامته في القدس، استضافه المفوض السامي البريطاني في فلسطين في مقر إقامته الرسمي، حيث أجرى معه سلسلة من المحادثات تناولت الأوضاع السياسية في البلاد. وتعكس مذكراته الانطباعات التي كوّنها عن الإدارة البريطانية، إذ وصف المفوض السامي بأنه يمثل النموذج التقليدي للمسؤول الاستعماري البريطاني، ورأى أن مواقفه تميل إلى التعاطف مع العرب أكثر من اليهود، وهو استنتاج استند فيه إلى طبيعة النقاشات التي جرت بينهما وإلى الأجواء السائدة في محيطه الرسمي والاجتماعي.

وفي اليوم التالي، خصص الدبلوماسي السوفييتي وقتاً للتعرف ميدانياً إلى مدينة القدس وضواحيها، في محاولة لاستيعاب الواقع السياسي والاجتماعي عن قرب. وخلال هذه الجولة، استعان بأحد الموظفين العرب العاملين في إدارة الانتداب، الذي قدّم له تصوراً عن الأوضاع السكانية والسياسية في المدينة، موضحاً أن الخلاف بين العرب واليهود لم يكن يقتصر على التنافس حول الأعداد السكانية، بل امتد إلى الانقسام المكاني والسياسي، حيث بدت القدس وكأنها تضم مجتمعين منفصلين تسودهما حالة من التوتر والعداء المستمر.

وفي مساء اليوم نفسه، نظمت سلطات الانتداب البريطاني، بالتنسيق مع الوكالة اليهودية، زيارة إلى عدد من المستوطنات اليهودية القريبة من القدس، في إطار برنامج أُعد خصيصاً لاطلاع الضيف السوفييتي على واقع المشروع الاستيطاني. وشملت الجولة عدداً من المستوطنات النموذجية، ورافقه خلالها كبار قادة الحركة الصهيونية الذين حرصوا على تقديم صورة متكاملة عن الإنجازات الاقتصادية والتنظيمية للمجتمع اليهودي في فلسطين. وتعكس طبيعة هذا الاستقبال المكانة التي كان يحظى بها الدبلوماسي السوفييتي في نظر القيادة الصهيونية، التي رأت فيه أحد أبرز صناع

القرار في السياسة الخارجية السوفييتية، وأدركت أن نتائج هذه الزيارة قد تؤثر في رسم الموقف السوفييتي من مستقبل فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

في اليوم التالي، عقد الدبلوماسي السوفييتي اجتماعاً مطولاً مع أحد أبرز قادة الحركة الصهيونية، انصبّ خلاله النقاش على مجموعة من القضايا التي عكست اهتمام القيادة السوفييتية باستشراف مستقبل فلسطين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتركزت الأسئلة حول قدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب موجات جديدة من الهجرة اليهودية، ورؤية الحركة الصهيونية لمستقبل البلاد، والطبيعة الاجتماعية والسياسية للمشروع الصهيوني، إضافة إلى مواقف سلطات الانتداب البريطاني والقيادات العربية من تطورات القضية الفلسطينية.

وتكشف مضامين هذا الحوار أن القيادة السوفييتية بدأت تنظر إلى القضية اليهودية بوصفها إحدى المسائل الدولية التي ستفرض نفسها بقوة بعد انتهاء الحرب، الأمر الذي دفع ممثلها إلى التأكيد على ضرورة الحصول على معلومات مباشرة وموضوعية عن واقع فلسطين وإمكاناتها، بدلاً من الاكتفاء بالتقارير الرسمية البريطانية. ويعكس هذا التوجه رغبة موسكو في بناء موقفها المستقبلي استناداً إلى معطيات ميدانية، في ظل إدراكها أن التسوية المقبلة ستتطلب فهماً دقيقاً للأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

وخلال اللقاء، برز تباين واضح بين الرواية البريطانية والرواية الصهيونية بشأن القدرة الاستيعابية لفلسطين. فقد أصرت سلطات الانتداب على أن إمكانات البلاد الاقتصادية والزراعية لا تسمح باستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، مستندة إلى نتائج الدراسات واللجان البريطانية التي تناولت هذه القضية. وفي المقابل، قدمت القيادة الصهيونية معطيات وإحصاءات هدفت إلى إثبات أن فلسطين تمتلك الموارد الكافية لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين، في محاولة لإقناع الجانب السوفييتي بإمكانية توسيع المشروع الاستيطاني دون عوائق اقتصادية أو ديموغرافية.

وفي هذا السياق، حرصت الحركة الصهيونية على إبراز مشروعها الاستيطاني بوصفه مشروعاً تنموياً قائماً على استصلاح الأراضي وتطوير الزراعة والري، مقدمةً نماذج عملية لما اعتبرته إنجازات اقتصادية وعمرانية. وقد استحوذت هذه العروض على اهتمام الدبلوماسي السوفييتي، ولا سيما ما يتعلق ببرامج الاستيطان الزراعي وأساليب تنظيم الإنتاج، باعتبارها تمثل جانباً مهماً في تقييمه لقدرة المشروع الصهيوني على تحقيق أهدافه.

كما أولت قيادة الوكالة اليهودية اهتماماً خاصاً بإبراز الطابع التعاوني والاشتراكي لبعض مؤسساتها الزراعية،

في محاولة لإظهار وجود قواسم فكرية وتنظيمية يمكن أن تجد صدى لدى القيادة السوفييتية. وأبدى الدبلوماسي السوفييتي اهتماماً ملحوظاً بتجربة المزارع الجماعية (الكيبوتسات)، مع احتفاظه بشيء من الحذر إزاء الصورة التي قُدمت له، متسائلاً عما إذا كانت هذه التجربة تعكس الواقع بصورة كاملة أم أنها صيغت بأسلوب دعائي يخدم أهداف الحركة الصهيونية.

وشملت الجولة الميدانية زيارة عدد من المستوطنات الزراعية القريبة من القدس، حيث اطّلع على تنظيم العمل الجماعي وأساليب الإنتاج الزراعي ومراحل تأسيس تلك المستوطنات. وقد حرص القائمون على الزيارة على إبراز ما اعتبروه تحولاً عمرانياً وزراعياً تحقق بفعل الاستيطان، في إطار مسعى متكامل للتأثير في انطباعات الضيف السوفييتي وإقناعه بجدوى المشروع الصهيوني وقدرته على تطوير البلاد. ومن ثم، لم تكن هذه الزيارات مجرد جولات ميدانية، بل مثلت جزءاً من جهد دبلوماسي وإعلامي منظم استهدف كسب تعاطف الاتحاد السوفييتي، في مرحلة بدأت فيها موسكو تعيد تقييم موقفها من مستقبل فلسطين والقضية اليهودية.

غادر الدبلوماسي السوفييتي القدس في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر 1943 بعد زيارة اتسمت بأهمية سياسية كبيرة، نظراً إلى مكانته البارزة في هرم السياسة الخارجية السوفييتية. وقد شكلت هذه الزيارة، إلى جانب اللقاءات التي أجراها مع القيادات الصهيونية في لندن والقدس، محطة مفصلية في تطور الموقف السوفييتي من القضية الفلسطينية، إذ بدأت القيادة السوفييتية منذ مطلع عام 1944 تنظر إلى فلسطين باعتبارها إحدى القضايا التي ستفرض نفسها على ترتيبات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل، أدركت الحركة الصهيونية أن تنامي اهتمام موسكو بالقضية الفلسطينية قد يفتح أمامها مجالاً جديداً لكسب التأييد الدولي إلى جانب الدعم البريطاني التقليدي.

وبالتوازي مع الاتصالات السياسية، شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية محاولات لإحياء العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد السوفييتي والمؤسسات اليهودية في فلسطين، بعد فترة من التراجع في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. فقد تناولت اللقاءات التي جرت بين ممثلي الجانبين إمكانات التعاون في مجالات الصناعات الطبية والكيميائية، وتبادل الخبرات العلمية، فضلاً عن مناقشة مشاريع ذات طابع ثقافي، مثل توزيع الأفلام السوفييتية في فلسطين، وهو ما يعكس اتساع مجالات الاتصال بين الطرفين خلال سنوات الحرب.

إلا أن الوثائق الدبلوماسية السوفييتية توضح أن هذه المبادرات لم تكن مدفوعة بالاعتبارات الاقتصادية وحدها،

بل ارتبطت في المقام الأول بأهداف سياسية واستراتيجية. فقد رأت وزارة الخارجية السوفييتية أن وجود تمثيل دائم في فلسطين من شأنه أن يعزز الحضور السياسي لموسكو في منطقة تزداد أهميتها الدولية، ولذلك طُرحت مبكراً فكرة إنشاء تمثيل قنصلي سوفييتي في فلسطين، باعتبارها خطوة تتيح متابعة التطورات الميدانية وتعزيز النفوذ السوفييتي في شرق البحر المتوسط.

وتشير هذه المعطيات إلى أن مطلع أربعينيات القرن العشرين شهد بداية تحول تدريجي في طبيعة العلاقة بين الحركة الصهيونية والاتحاد السوفييتي. فبعد أن ارتبط المشروع الصهيوني بصورة وثيقة بالدعم البريطاني، بدأت قيادته تسعى إلى بناء جسور اتصال مع القوة السوفييتية الصاعدة، مستفيدة من التحولات التي فرضتها الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق، حرصت القيادة الصهيونية على تقديم مشروعها الاستيطاني في صورة تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنظيم التعاوني، وهو خطاب وجد اهتماماً لدى بعض الدوائر السوفييتية، وأسهم في تهيئة مناخ سياسي جديد سبق التحول الذي ظهر بوضوح في الموقف السوفييتي المؤيد لتقسيم فلسطين عام 1947.

ومع ذلك، ظل الموقف الرسمي السوفييتي يتسم بالحذر في بعض القضايا العملية. فعلى الرغم من وجود مئات المواطنين السوفييت في فلسطين، امتنعت موسكو عن المطالبة بفتح قنصلية أو إثارة قضية حمايتهم بصورة رسمية، خشية أن يؤدي ذلك إلى مطالب بريطانية مماثلة داخل الأراضي السوفييتية، وهو ما كانت القيادة السوفييتية ترى أنه لا يخدم مصالحها السياسية. كما أنه، رغم حصولها على موافقة أولية من الجانب البريطاني لإيفاد ممثل قنصلي إلى فلسطين، فإن وزارة الخارجية السوفييتية فضلت تأجيل تنفيذ هذه الخطوة، في دلالة على أن سياستها خلال تلك المرحلة كانت تقوم على الموازنة الدقيقة بين توسيع حضورها في فلسطين والحفاظ على علاقاتها مع بريطانيا، الحليف الرئيس في الحرب العالمية الثانية.

واستمراراً لهذا النهج، وفي تموز/يوليو 1943، استجابةً لنداء جديد من السفارة السوفيتية في تركيا، اكتفت وزارة الخارجية بالسماح بمهمة قنصلية قصيرة جداً لفلسطين، مؤكدةً على رفض الترسيم الدائم لأي تمثيل قنصلي في المستعمرة البريطانية طالما أن السماح بوجود قناصل بريطانيين في روسيا أمر غير وارد. ومع تنامي اهتمام موسكو بالملف الفلسطيني في ربيع عام 1945، بدأت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية عبر سفير الاتحاد السوفيتي في لندن مفاوضات مع الخارجية البريطانية لفتح قنصلية سوفيتية في فلسطين؛ بيد أن أول مهمة دبلوماسية سوفيتية

فعلية في الأرض المقدسة لم تتبلور إلا بعد إعلان قيام دولة إسرائيل.

على الصعيد الاقتصادي، أبدت شركات يهودية في فلسطين رغبة كبيرة في شراء بذور القطن والكتان والقنب والبنجر، بالإضافة إلى براميل خشب الزان والبلوط، والأسمدة وألف طن من الحديد من الاتحاد السوفيتي، مقترحةً مقابل ذلك توريد أدوية ومنتجات صيدلانية كيماوية. ومع ذلك، اضطرت مفوضية الشعب للتجارة الخارجية لرفض المقترح الفلسطيني بسبب استحالة تلبية طلبهم في الوقت الحاضر. على الرغم من أن الورقة الرسمية السوفيتية أطلقت عليه مقترح فلسطيني، إلا أن الجوهر الاقتصادي والسياسي للصفقة يجعله مقترحاً يهودياً صهيونياً هدفته تعزيز اقتصاد الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وتم تصنيفه جغرافياً كفلسطيني فقط بسبب مكان صدوره.

وفي محاولة لتجاوز العقبات، أبرمت شركة "شونفيلد" (Schonfeld) اليهودية في عام 1942 اتفاقية مع البعثة التجارية السوفيتية في تركيا لبيع 20 فيلماً طويلاً، و8 أفلام قصيرة، و100 مجلة سينمائية، بإجمالي قيمة بلغ نحو 24 ألف دولار، على أن تُخصص عائدات الصفقة لشراء أدوية وأجهزة طبية من فلسطين. إلا أن الصفقة أجهضت نظراً لصدور بعض الأوامر الجديدة المتعلقة برحيل اليهود من فلسطين، والتي منعت شونفيلد من السفر إلى إسطنبول. كما شهدت الفترة نفسها اهتماماً سوفييتياً مستقبلاً، حيث تقدمت الجمعية الحكومية لتجارة التجزئة في صيف 1943 بطلب لشراء كميات كبيرة من البطانيات اليهودية.

وقد تُوجت هذه المساعي بإنشاء مكتب في فلسطين عام 1944 معني بإقامة علاقات تجارية مع موسكو. وعلى الرغم من هذه المحاولات، فإن العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والوطن القومي اليهودي لم تُستأنف قط خلال سنوات الحرب. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم وجود فائض إنتاجي سوفيتي يسمح بتصدير السلع التي طلبها التجار اليهود في فلسطين، فضلاً عن صعوبات الملاحة البحرية التي فرضتها الحرب، والقيود المشددة التي فرضتها إدارة الانتداب البريطاني على حركة اليهود في فلسطين، وغياب أي تمثيل قنصلي أو تجاري سوفيتي في أرض الميعاد. وفي هذا السياق، ربط مجلس إدارة شركة التصدير بين انتعاش العلاقات الاقتصادية وبين انتهاء الحرب، متوقعاً أن يقود النمو الديموغرافي (الهجرة) والتوسع في الإعمار والزراعة إلى نمو في التجارة الخارجية اليهودية، سيكون الاتحاد السوفيتي -باعتباره دولة جارة-شريكاً بارزاً فيها.

استناداً إلى الوثائق والمعلومات السابقة، يمكن إسقاط مجموعة من الاستنتاجات التحليلية حول طبيعة العلاقة

بين الاتحاد السوفيتي وفلسطين في ظل الانتداب البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أولوية الموازنة الجيوسياسية على المصالح القنصلية يثبت أن موسكو كانت تتعامل مع ملف فلسطين من منظور المواجهة العالمية مع بريطانيا الإمبراطورية أكثر من كونه ملفاً إنسانياً أو خدمياً لحماية رعاياها. فرفض مفوضية الشعب فتح قنصلية في فلسطين خوفاً من أن يتمادى البريطانيون ويطلبوا فتح قنصلية في باكو (العاصمة النفطية) أو فلاديفوستوك (الميناء الاستراتيجي في الشرق الأقصى)، يؤكد أن القيادة السوفيتية كانت ترسم خطوطاً حمراء دقيقة، ولم تكن مستعدة للمساومة على نقاط نفوذ حيوية داخل عمق الاتحاد السوفيتي مقابل حضور دبلوماسي رمزي في فلسطين. هذا يدل على حسابات الصفري في الدبلوماسية السوفيتية في تلك المرحلة.

ثانياً: الجمود الاقتصادي السوفيتي مقابل الرغبة التوسعية للكيان الصهيوني الناشئ من الواضح أن الشركات اليهودية في فلسطين كانت تتحرك ببراغماتية اقتصادية واضحة، ساعية لتنويع مصادر استيرادها الخام والبضائع الصناعية من الاتحاد السوفيتي (مثل القطن، الحديد، والأخشاب)، ومحاولة الاستفادة من احتياجات السوفييت للحرب. في المقابل، يظهر أن الآلة البيروقراطية السوفيتية (مفوضية التجارة الخارجية) كانت مشلولة بفقل الحرب وعجزها عن تلبية طلبات التصدير، ما أدى لإفشال هذه الصفقات. هذا يعكس أن الاقتصاد السوفيتي الحربي كان موجهاً بالكامل للاحتياجات العسكرية الداخلية، مما جعل أي تبادل تجاري مع الوطن القومي اليهودي غير ذي أولوية وغير قابل للتنفيذ عملياً.

ثالثاً: البريطانيون كحاجز فعلي (حجر عثرة) لم تكن المعوقات سوفيتية فحسب، بل كانت الإدارة البريطانية في فلسطين تلعب دور الشرطي الذي يعيق الحركة. فإلغاء صفقة الأفلام مع شركة "شونفيلد" بسبب أوامر جديدة تمنع سفر اليهود، يكشف جانباً مهماً من سياسة الانتداب التي كانت تفرض قيوداً صارمة على التنقل، مما عطل حتى التبادلات التجارية البسيطة التي كان يمكن أن تنعش الاقتصاد المحلي. وتوقعات مجلس إدارة شركة التصدير بنمو التجارة بعد الحرب كانت تتضمن إشارة ضمنية إلى أن عائق الانتداب والحرب هما السبب الرئيسي في التراجع الاقتصادي.

رابعاً: التباين بين التطلع والواقع بتوقعات تفاؤلية من الجانب اليهودي في فلسطين بمستقبل تجاري واعد مع الاتحاد السوفيتي بعد الحرب. ومعرفة الباحث بالمسار التاريخي يجعلنا نرى تناقضاً صارخاً بين هذه التوقعات

الاقتصادية وما حدث لاحقاً على الصعيد السياسي؛ فبدلاً من أن تصبح فلسطين شريكة تجارية لروسيا، تحولت مسألة فلسطين إلى ملف سياسي ساخن في الأمم المتحدة، وصوت الاتحاد السوفيتي لصالح تقسيم فلسطين عام 1947. هذا التحول يبرز أن الاقتصاد كان مجرد غطاء أو مقدمة لتحولات جيوسياسية كبرى، وأن غياب التمثيل الدبلوماسي السوفيتي طوال سنوات الحرب أدى إلى فراغ ملأته لاحقاً الاعترافات السياسية وليس العلاقات التجارية المتوقعة.

تكشف هذه الوثائق أن فترة الحرب العالمية الثانية كانت فرصة ضائعة لتطوير علاقات اقتصادية بين الاتحاد السوفيتي والقطاع اليهودي في فلسطين، ويعزى ذلك إلى تواطؤ العوامل الثلاثة، الحذر الدبلوماسي السوفيتي، وانهيار القدرة الإنتاجية السوفيتية، وتشدد الانتداب البريطاني. لقد استيقظت موسكو على أهمية فلسطين متأخرة (ربيع 1945)، لكنها حينها فكرت في فتح القنصلية كقوة عظمى تريد حماية مصالحها السياسية، وليس كشريك تجاري يبحث عن الربح.

خطاب التأييد للاتحاد السوفيتي في صفوف "اليشوف" (فلسطين اليهودية)

اتسمت مواقف التجمع اليهودي في فلسطين تجاه الاتحاد السوفييتي بقدر كبير من التردد والالتباس خلال الفترة الممتدة من توقيع اتفاقية عدم الاعتداء السوفيتية–الألمانية عام 1939 وحتى الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي في 22 حزيران/يونيو 1941. فقد بدا الموقف السوفييتي متناقضاً في نظر الأوساط اليهودية؛ إذ واصل الخطاب الرسمي السوفييتي إدانة معاداة السامية واعتبارها ظاهرة تتعارض مع المبادئ التي يقوم عليها النظام السوفييتي، في حين أظهرت السياسة الخارجية تقارباً استراتيجياً مع ألمانيا النازية، الأمر الذي أثار حالة من الغموض بشأن الموقع الحقيقي للاتحاد السوفييتي في الصراع الأوروبي.

وأدى هذا الغموض إلى بقاء موقف الاتحاد السوفييتي من الحرب موضع ترقب حتى صيف عام 1941، وهو ما انعكس على مواقف يهود فلسطين الذين تابعوا تطورات الأحداث بحذر. غير أن الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي شكّل نقطة تحول حاسمة، إذ اعتُبر انتقال موسكو إلى معسكر الحلفاء مؤشراً على دخول الحرب مرحلة جديدة اتسمت بطابعها الوجودي في مواجهة الفاشية، الأمر الذي استُقبل في الأوساط اليهودية في فلسطين بارتياح واضح، لما حمله من آمال بإضعاف ألمانيا النازية وتعزيز فرص الانتصار عليها.

وتشير المصادر المعاصرة إلى أن هذا التحول حظي بتأييد واسع بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية داخل التجمع اليهودي في فلسطين، إذ ساد الاعتقاد بأن المواجهة بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا النازية كانت حتمية، وأن اندلاعها أنهى مرحلة التوازنات المؤقتة وفتح الباب أمام صراع شامل لا يقبل التسويات أو الحلول الوسط.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، يمكن ملاحظة وجود تقارب نسبي في أنماط السلوك السياسي لكل من الحركة الصهيونية والاتحاد السوفييتي خلال الأعوام 1939–1941، وإن اختلفت الدوافع والأهداف بين الطرفين. فقد دفعت المتغيرات الدولية، وما رافقها من إخفاقات سياسية، كلا الجانبين إلى إعادة تقييم خياراتهما الخارجية والبحث عن بدائل تحقق مصالحهما في ظل بيئة دولية شديدة الاضطراب.

فمن جهة، أدى تعثر الرهانات السياسية للحركة الصهيونية على الدعم البريطاني، ولا سيما بعد فشل مؤتمر سانت جيمس وإصدار الكتاب الأبيض، إلى إعادة صياغة أولوياتها السياسية والبحث عن وسائل جديدة لخدمة مشروعها. ومن جهة أخرى، لجأ الاتحاد السوفييتي إلى إبرام اتفاقية عدم الاعتداء مع ألمانيا بعد فشل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى بناء جبهة أوروبية موحدة في مواجهة التوسع الألماني. وفي ظل هذه الظروف، اتجهت بعض الأوساط الصهيونية إلى تبني سياسات براغماتية هدفت إلى الحفاظ على مصالحها، ولا سيما فيما يتعلق بتسهيل الهجرة اليهودية، وهو ما يعكس أن الطرفين، رغم اختلاف منطلقاتهما الأيديولوجية وأهدافهما الاستراتيجية، انتهجا سياسات واقعية فرضتها تعقيدات البيئة الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية.

استندت قيادة التجمع اليهودي في فلسطين، في تفسيرها لظاهرة معاداة السامية، إلى المرتكزات الفكرية للصهيونية الكلاسيكية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، والتي ربطت اضطهاد اليهود بغياب كيان قومي مستقل لهم، وعدّت معاداة السامية ظاهرة متجذرة في أوضاعهم السياسية والاجتماعية داخل المجتمعات الأوروبية. وانطلاقاً من هذا التصور، ساد الاعتقاد بإمكانية إقامة تفاهمات سياسية مع بعض الحكومات أو المسؤولين الذين تبنوا مواقف معادية لليهود، إذا كان ذلك يخدم هدف الهجرة والاستيطان في فلسطين.

وفي ضوء هذه الرؤية، لم تُدرك قطاعات من القيادة الصهيونية في المراحل الأولى الطبيعة النوعية للسياسات النازية، إذ جرى التعامل معها بوصفها امتداداً لأشكال معاداة السامية التقليدية التي عرفتها أوروبا في العقود السابقة. ولذلك استمرت بعض القيادات في مقارنة الجرائم النازية بأحداث الاضطهاد السابقة التي تعرض لها اليهود في أوروبا الشرقية، وهو ما يعكس محدودية الوعي، في تلك المرحلة، بالطابع الإبادي المنهجي الذي ميّز المشروع النازي مقارنةً بأنماط الاضطهاد التقليدية.

ويفسر هذا الإطار الفكري جانباً من السياسات التي انتهجتها المؤسسات الصهيونية في السنوات الأولى للحرب، إذ استمرت في التعاون مع السلطات الألمانية في بعض الملفات المرتبطة بتسهيل هجرة اليهود من ألمانيا والأراضي الخاضعة لسيطرتها إلى فلسطين حتى خريف عام 1940. وقد جاء هذا التعاون في إطار تغليب أولوية تعزيز الهجرة والاستيطان، رغم ما انطوى عليه من إشكاليات أخلاقية وسياسية عميقة.

وفي هذا السياق، شهدت فلسطين خلال ثلاثينيات القرن العشرين تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود الفارين من الاضطهاد النازي وسياسات التمييز والإقصاء الاقتصادي في ألمانيا. وقد حمل هؤلاء المهاجرون معهم خبرة مباشرة بالسياسات العنصرية التي فرضها النظام النازي، الأمر الذي أسهم في بلورة رؤية أكثر إدراكاً للطبيعة الإبادية للمشروع النازي، وأدى إلى تزايد الانتقادات داخل بعض الأوساط اليهودية للتفسيرات الصهيونية التقليدية التي تعاملت مع معاداة السامية باعتبارها استمراراً لظاهرة تاريخية مألوفة، بدلاً من النظر إليها بوصفها مشروعاً قائماً على الإبادة المنظمة.

وفي المقابل، أسهمت الدعاية النازية في تعزيز النزعات المعادية للسامية داخل فلسطين ذاتها، لا سيما خلال فترة الثورة العربية الكبرى (1936–1939)، حين بدا لبعض الأوساط أن دول المحور تمثل حليفًا أيديولوجيًا محتملًا ضد الانتداب البريطاني، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي في فلسطين الانتدابية.

شكلت سنوات الحرب العالمية الثانية منعطفاً حاسماً في ديناميكيات المنطقة؛ إذ مع حلول خريف عام 1940، تصاعدت حدة العدوان الإيطالي على مصر، مما فتح الباب أمام تدخل مباشر للمحور في شمال أفريقيا. سعت القوات

الإيطالية والألمانية، بدءاً من ربيع 1941، إلى اختراق قناة السويس، فيما مثّل نظام فيشي في فرنسا تهديداً إضافياً للمصالح البريطانية في سوريا ولبنان. ووفقاً للمؤرخين الفلسطينيين، فإن هذا التطور قد حرم قوات الحلفاء من قواعد استراتيجية شرق المتوسط، وقلل من مقدراتهم العسكرية عقب انشقاق جزء كبير من الجيش الفرنسي ولاءه للمارشال بيتان. وعلى الرغم من احتلال القوات الفرنسية الحرة لسوريا ولبنان في تموز/يوليو 1941 بدعم بريطاني، إلا أن خطر الغزو الفاشي ظل يخيّم على فلسطين حتى حسمت معركة العلمين لصالح الحلفاء في تشرين الثاني/نوفمبر 1942 .

وفي ظل هذه المخاطر المشتركة، أظهرت القوى السياسية في الوطن القومي اليهودي تقويماً متسقاً مع الرؤية الديمقراطية العالمية التي تعتبر النازية عدواً خطيراً. وقد تجلى هذا التحول في استئناف "الواد ليئومي" (المجلس الوطني) تعاونه مع إدارة الانتداب البريطاني. فشجعت قيادة الهاجاناه، وهي القوة شبه السرية التابعة للسلطة التنفيذية والتي ضخت نحو 20 ألف فرد، أعضاءها على الانضمام للوحدات اليهودية التطوعية داخل الجيش البريطاني. وبالمقابل، أعلنت منظمة إيتسل الصهيونية التصحيحية، التي كانت تضم حوالي ألف مقاتل، وقف عملياتها التخريبية ضد البريطانيين. إلا أن مجموعة ليحي (مقاتلو حرية إسرائيل) المنشقة شذت عن هذا التوجه، واستمرت في كفاحها المسلح ضد بريطانيا، مستمرة في إبقاء قنوات اتصالها مع ألمانيا النازية وحلفائها.

على صعيد آخر، أثار الهجوم الألماني على الاتحاد السوفييتي مشاعر تضامن عميقة بين الرأي العام في الييشوف (الجالية اليهودية). سيطرت أخبار الجبهة السوفيتية على عناوين الصحف الفلسطينية اليهودية، مثل "فلسطين بوست"، حيث ربطت التحليلات الاستراتيجية بين مصير المعركة في الشرق الأوسط والجبهة الشرقية. ففي مقال نُشر في شباط/فبراير 1942 بعنوان "منطقة الخطر -القوقاز"، تم تبرير الهجوم الألماني بأنه مدفوع بالرغبة في تأمين موارد النفط والغذاء، وبدافع الخوف من التهديد السوفييتي للجناح الألماني في حال نجاح خططه للسيطرة على قناة السويس. وأصبحت معركة القوقاز تُعرف في أدبيات تلك الفترة بالمعقل المشترك للاتحاد السوفييتي والإمبراطورية البريطانية.

على الصعيد الدولي، استجابت التجمعات اليهودية في مختلف أنحاء العالم لدعوات التضامن مع الاتحاد السوفييتي عقب الغزو الألماني في صيف عام 1941، ولا سيما بعد نشر نداء وجّهه عدد من العلماء والمثقفين اليهود

السوفييت يحثّ اليهود في العالم على تقديم مختلف أشكال الدعم لموسكو في حربها ضد ألمانيا النازية. وأسهم هذا النداء في تأسيس هيئات ولجان دعم في عدد من الدول، هدفت إلى تقديم المساعدات المالية والمادية للاتحاد السوفييتي باعتباره أحد الأطراف الرئيسة في مواجهة الفاشية.

وامتد هذا التوجه إلى التجمع اليهودي في فلسطين، حيث شهدت الساحة المحلية سلسلة من الفعاليات المؤيدة للاتحاد السوفييتي، شملت إلقاء كلمات وخطب عبر إذاعة القدس شاركت فيها شخصيات دينية وسياسية وفكرية بارزة، أكدت جميعها أهمية مساندة الاتحاد السوفييتي في حربه ضد ألمانيا النازية، وعدّت انتصاره جزءاً من المعركة العالمية ضد الفاشية.

كما تجسد هذا الدعم في حملات مالية نظمتها المؤسسات اليهودية، خُصص ريعها لمساندة الجيش الأحمر. وقد نجحت إحدى هذه الحملات في جمع تبرعات كبيرة خلال فترة وجيزة، ثم نُقلت إلى الممثلين السوفييت، واستُخدمت في تجهيز وحدات طبية وتعقيم لخدمة القوات السوفييتية، مع إرفاقها برسائل تضامن بلغات متعددة، في تعبير عن الرغبة في توثيق أواصر التعاون والمشاركة في الحرب ضد ألمانيا النازية.

وتكشف هذه التطورات أن التجمع اليهودي في فلسطين لم يكن مجرد متابع للأحداث العسكرية في أوروبا، بل انخرط بصورة مباشرة في المجهود الحربي للحلفاء، انطلاقاً من اعتبارات سياسية واستراتيجية ارتبطت بالمشروع الصهيوني. فقد رأت القيادات الصهيونية أن المشاركة في الحرب ضد الفاشية لا تمثل واجباً أخلاقياً وسياسياً فحسب، بل توفر أيضاً فرصة لتعزيز مكانة المشروع الصهيوني على الساحة الدولية، وإثبات دوره في المعسكر المنتصر، بما قد ينعكس إيجاباً على مطالبه السياسية في مرحلة ما بعد الحرب.

وانطلاقاً من هذا الإدراك، شهدت فلسطين تعبئة واسعة في صفوف التجمع اليهودي، حيث سُجل عشرات الآلاف للخدمة العسكرية، والتحق عدد كبير منهم بوحدات الجيش البريطاني في مختلف التشكيلات العسكرية. ولم يقتصر ذلك على القوات البرية، بل امتد إلى القوات البحرية والجوية والخدمات الطبية، كما شاركت النساء في عدد من الوحدات العسكرية والمساندة، وهو ما يعكس حجم الانخراط اليهودي في المجهود الحربي للحلفاء، واستثمار هذه المشاركة في خدمة الأهداف السياسية للحركة الصهيونية خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية.

تجاوز المجهود الحربي للتجمع اليهودي في فلسطين المجال العسكري المباشر، ليشمل تعبئة الطاقات

الاقتصادية والعلمية لخدمة متطلبات الحرب. فقد جرى تشغيل أعداد كبيرة من العمال في مشاريع الأشغال العامة والأعمال الزراعية المرتبطة بالمجهود العسكري، كما شاركت المؤسسات العلمية والهندسية في تطوير وسائل دفاعية وإنتاج مستلزمات ذات استخدامات عسكرية. وأسهمت المؤسسات الأكاديمية والصناعية في حيفا، ولا سيما مراكز البحث والتدريب التقني، في تطوير تجهيزات للدفاع الجوي وتحويل بعض الورش الإنتاجية إلى تلبية احتياجات الصناعة المرتبطة بالحرب، مثل إنتاج المعدات الصناعية ومواد النقل والبنية التحتية.

وقد استند هذا الانخراط الشامل في الحرب إلى رؤية أيديولوجية اعتبرت أن المشاركة في الصراع العالمي تخدم ثلاثة أهداف مترابطة: المساهمة في مواجهة الخطر الفاشي باعتباره عدواً مشتركاً، إثبات قدرة اليهود على الاضطلاع بدور فاعل في صفوف الشعوب المناهضة للفاشية، وتعزيز بناء المؤسسات الاقتصادية والعسكرية للمشروع القومي اليهودي في فلسطين. ومن هذا المنطلق، لم تُنظر الحرب فقط باعتبارها مواجهة عسكرية، بل باعتبارها فرصة لتعزيز مكانة التجمع اليهودي داخلياً وخارجياً.

وفي هذا الإطار، ظهرت خلال خريف عام 1941 حركة تضامن مع الاتحاد السوفييتي باعتبارها جزءاً من الجبهة الدولية المناهضة للنازية، رغم ما أحاط بها من تعقيدات سياسية وأيديولوجية. فقد انطلقت مبادرات تضامنية من مراكز حضرية رئيسية في فلسطين، وشارك فيها ناشطون من اتجاهات يسارية وصهيونية مختلفة، سعوا إلى تجاوز الخلافات السابقة والتركيز على ضرورة مواجهة ألمانيا النازية.

غير أن هذا التوجه لم يكن موحداً أو خالياً من الجدل؛ إذ بقيت في ذاكرة قطاعات من التجمع اليهودي مواقف سابقة للاتحاد السوفييتي تجاه الحركة الصهيونية، ولا سيما خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، إضافة إلى الموقف السوفييتي الداعم لبعض القوى العربية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي 1936 و1939. كما أثارت سياسات القيادة السوفييتية الداخلية، وخاصة القضايا المرتبطة بالقمع السياسي، نقاشات حادة داخل الأوساط اليسارية الصهيونية حول حدود التعاون مع موسكو.

وعلى الرغم من هذه التحفظات، تمكنت التيارات الداعمة للتقارب مع الاتحاد السوفييتي من تأسيس أطر تنظيمية هدفت إلى تقديم المساعدة والتعبير عن التضامن معه. وضمت هذه الأطر شخصيات عامة وثقافية من خلفيات سياسية وفكرية متنوعة، في محاولة لتجاوز الانقسامات الأيديولوجية لصالح هدف مشترك تمثل في دعم الحرب ضد الفاشية.

وبالتوازي مع النشاط التضامني في تل أبيب، ظهرت مبادرات مشابهة في حيفا، تمثلت في تأسيس أطر مناهضة للفاشية جمعت بين مثقفين وناشطين من تيارات مختلفة داخل المجتمع اليهودي في فلسطين. وقد عكست هذه المبادرات تنوع المواقف داخل التجمع اليهودي؛ فبعض المشاركين كانوا من أنصار الرؤية الثنائية القومية التي دعت إلى قيام تعاون عربي–يهودي، بينما جاء آخرون من التيار الصهيوني العمالي المؤسساتي المرتبط بالمشاريع الاستيطانية والتنظيمية. وعلى الرغم من اختلاف الخلفيات الفكرية، فإن العداء للفاشية شكّل نقطة التقاء مؤقتة دفعت هذه التيارات إلى التعاون مع الاتحاد السوفييتي بوصفه قوة رئيسية في الحرب ضد ألمانيا النازية.

في 2 أيار/مايو 1942، وبعد اجتماع عقد في حيفا، جرى الاتفاق على توحيد مختلف المبادرات والهيئات المتفرقة الداعمة للاتحاد السوفييتي في إطار تنظيمي واحد حمل اسم رابطة المساعدة للاتحاد السوفييتي، وعُرفت لاحقاً باسم الدوري الخامس (V) نسبة إلى رمز النصر المستخدم باللغة الإنجليزية. وكانت النواة الأولى لهذا التنظيم مكوّنة أساساً من التيارات الماركسية المؤيدة للاتحاد السوفييتي وبعض الحركات اليسارية الصهيونية، إلا أن وزنها السياسي والجماهيري ظل محدوداً، ولم يكن كافياً لتأسيس حركة تضامن واسعة على مستوى التجمع اليهودي في فلسطين.

ومن هنا برزت الحاجة إلى استقطاب القوى الاجتماعية والسياسية الأكثر نفوذاً، ولا سيما التيارات الديمقراطية الاجتماعية المرتبطة بالمؤسسات العمالية الرئيسية. وقد ساعد تصاعد التعاطف الشعبي مع الاتحاد السوفييتي في مواجهة ألمانيا النازية على تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، فخلال ربيع وصيف عام 1942 انضمت القوى العمالية الصهيونية الرئيسة إلى الرابطة، الأمر الذي منحها دعماً تنظيمياً واسعاً وموارد بشرية ومؤسساتية كبيرة.

غير أن هذا الاندماج حمل في داخله أبعاداً سياسية واضحة؛ إذ اشترطت بعض القوى اليسارية الصهيونية إدراج هدف سياسي ضمن برنامج الرابطة يتمثل في العمل على كسب تأييد سوفييتي للمشروع الصهيوني في فلسطين. وقد أثار هذا الشرط جدلاً واسعاً داخل الأوساط اليسارية، حيث رأت بعض التيارات أن إدخال المطالب القومية في إطار حركة تضامن دولية قد يؤدي إلى إضعاف الطابع الأممي للحركة، بينما اعتبره أنصاره خطوة ضرورية لتوسيع الجبهة المناهضة للفاشية وربط الدعم العسكري والسياسي بأهداف التجمع اليهودي في فلسطين.

وتوجت هذه الجهود بعقد المؤتمر العام الأول للرابطة في القدس في 25 آب/أغسطس 1942، حيث ظهر التنظيم بوصفه إطاراً سياسياً وثقافياً واسعاً يمثل شرائح مختلفة من المجتمع اليهودي في فلسطين. وشارك في قيادته عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية البارزة، إلى جانب مثقفين وأكاديميين كان لبعضهم ارتباطات سابقة بالتيارات الثورية في أوروبا الشرقية. وعكس هذا الحضور الواسع المكانة المتنامية التي بدأت الرابطة تكتسبها داخل الحياة العامة، وقدرة المؤسسات الصهيونية على توظيف التضامن الدولي مع الاتحاد السوفييتي لتعزيز حضورها السياسي.

وكان حضور ممثلين عن الاتحاد السوفييتي في هذا المؤتمر بمثابة حدث ذي دلالة سياسية كبيرة، إذ سعت المؤسسات الصهيونية إلى استثماره لإظهار وجود علاقة متنامية مع قوة دولية صاعدة، وتقديم التجمع اليهودي في فلسطين باعتباره شريكاً طبيعياً في الحرب ضد الفاشية. وقد اعتُبر هذا الحضور فرصة لإبراز أن المشروع الصهيوني لا يقتصر على البعد الاستيطاني، بل يمكن أن يقدم نفسه أيضاً كجزء من المعسكر الدولي المناهض للنازية.

وقد اتخذ المؤتمر طابعاً جماهيرياً واسعاً، إذ شهد حضوراً كبيراً تجاوز قدرة القاعة المخصصة على استيعاب جميع المشاركين، وامتد التأييد إلى خارج مكان الاجتماع حيث تجمع المؤيدون ورددوا الأناشيد الثورية وأغاني التضامن مع الاتحاد السوفييتي. وشارك في المؤتمر مئات المندوبين الذين مثلوا عشرات الفروع المحلية، وأعلنوا تحويل الرابطة إلى تنظيم وطني مستقل يضم تيارات مختلفة بهدف توسيع قاعدتها الجماهيرية.

ويكشف برنامج الرابطة عن طبيعة استراتيجية مزدوجة جمعت بين هدفين متداخلين: الأول تقديم الدعم المعنوي والمادي للاتحاد السوفييتي في حربه ضد ألمانيا النازية، والثاني السعي إلى بناء علاقة سياسية مع موسكو يمكن توظيفها مستقبلاً لخدمة المطالب الصهيونية المتعلقة بالهجرة والاستيطان في فلسطين. فقد أدرك قادة الرابطة أن قدرتهم على تقديم مساعدات عسكرية فعلية للجيش السوفييتي كانت محدودة، ولذلك ركزوا بدرجة أكبر على الجانب الدعائي والسياسي، من خلال محاولة تقديم الصهيونية والاشتراكية باعتبارهما مشروعين يمكن أن يلتقيا في مواجهة الفاشية وخدمة مستقبل اليهود في فلسطين.

على صعيد التمويل، أسست الرابطة صندوقاً لجمع التبرعات للجيش الأحمر، وتم تنظيم حملات ضخمة في

ذكرى ثورة تشرين الأول/أكتوبر 1942 والذكرى الثانية للحرب في حزيران/يونيو 1943. ومع أن هذه التبرعات، التي بلغت عشرات الآلاف من الجنيهات الإسترلينية بالإضافة إلى مساهمات الهستدروت، قدّمت كدعم للحرب ضد الفاشية، إلا أنها كانت في جوهرها أداة سياسية لتقوية العلاقات مع موسكو وتسويق المشروع الصهيوني دولياً.

بحلول منتصف عام 1943، بلغ إجمالي ما تم جمعه عبر رابطة النصر حوالي 30,000 جنيه فلسطيني. وبشكل عام خلال فترة الحرب الوطنية العظمى، نجحت المؤسسات الصهيونية في تحويل ما يقرب من 750,000 دولار أمريكي إلى الحكومة السوفيتية.

ومن المفيد مقارنة هذه الأرقام مع التعبئة المالية الداخلية لليشوف؛ ففي النصف الأول من عام 1943 وحده، نجح صندوق الضريبة الذاتية والخلاص التابع لما يُعرف بمجلس النواب (عاصفة هانيفاريم) في جمع حوالي 320,000 جنيه إسترليني. وقد صُممت هذه الضرائب أساساً لتمويل العصابات الصهيونية المسلحة، لا سيما "الهاغاناة"، في إطار الاستعداد للسيطرة على الأرض. وفي شهر نيسان/أبريل من نفس العام، خصم الاتحاد العام للعمال العبريين (الهستدروت) مبلغ 35,000 جنيه من دخول يوم عمل واحد بحجة مساعدة مقاتلي الغيتو.

تكشف هذه الأرقام عن الأولويات الاستراتيجية للحركة الصهيونية؛ ففي ظل تصاعد المواجهة مع السكان العرب الأصليين وتعزيز البيئة الأمنية المعادية لهم، كان يهود فلسطين يخصصون أموالهم في المقام الأول لجيشهم السري (الهاغاناة). ورغم أن دعم الجالية اليهودية لإخوانهم في أوروبا المحتلة يبدو أمراً مفهوماً إنسانياً، إلا أن هذه المجالات كانت تخدم في النهاية أجندة الوطن القومي اليهودي وبناء قوته العسكرية.

على الصعيد الدولي، يمكن النظر إلى مساهمات يهود فلسطين في دعم الاتحاد السوفييتي ضمن إطار أوسع من جهود الجاليات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، إذ شاركت المجتمعات اليهودية في عدد من الدول في حملات تضامن وجمع تبرعات ومساعدات مادية لصالح الحرب ضد ألمانيا النازية. وقد تباين حجم هذه المساهمات تبعاً للظروف الاقتصادية والديموغرافية والسياسية لكل جالية، إلا أن مساهمة التجمع اليهودي في فلسطين برزت بوصفها ذات أهمية نسبية، ليس فقط من حيث حجم الدعم، بل أيضاً بسبب ارتباطها بأهداف سياسية تتجاوز الجانب الإنساني المباشر.

وتشير المقارنة بين المبادرات المختلفة إلى أن الدعم اليهودي العالمي للاتحاد السوفييتي لم يكن مجرد تعبير

عن التضامن مع دولة تخوض حرباً ضد الفاشية، بل كان جزءاً من شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاجتماعية التي هدفت إلى التأثير في الرأي العام الدولي وتعزيز مكانة الجماعات اليهودية في مرحلة اتسمت بإعادة تشكيل موازين القوى العالمية. وفي حالة التجمع اليهودي في فلسطين، ارتبط هذا الدعم بشكل خاص بالسعي إلى إظهار دوره كطرف فاعل في المعسكر المناهض للنازية، بما يخدم في الوقت نفسه أهداف المشروع الصهيوني في الحصول على اعتراف دولي أوسع.

وتكشف المعطيات المتاحة حول المساعدات المقدمة من مختلف الجماعات اليهودية والمنظمات الدولية وجود تفاوت واضح في حجم الدعم، إذ جاءت بعض المساهمات من جاليات كبيرة ومستقرة اقتصادياً، في حين قدمت جاليات أخرى مساعدات تتناسب مع إمكاناتها. كما شاركت منظمات غير يهودية في بعض الدول في دعم الاتحاد السوفييتي، ولا سيما في إطار الحملات الدولية المناهضة للفاشية، الأمر الذي يوضح أن المساندة اتخذت طابعاً متعدد المستويات جمع بين الاعتبارات الإنسانية والسياسية والعسكرية.

ويبرز من خلال هذه المقارنة أن شبكات التضامن اليهودية العالمية خلال الحرب العالمية الثانية امتلكت قدرة تنظيمية عالية على تعبئة الموارد وتنسيق الجهود عبر الحدود، مستفيدة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة في مختلف البلدان. وقد أسهمت هذه الشبكات في تقديم الدعم المادي والمعنوي للاتحاد السوفييتي، لكنها في الوقت ذاته شكلت مجالاً للتفاعل السياسي، حيث سعت بعض الحركات اليهودية، وخاصة في فلسطين، إلى توظيف هذا التضامن لتعزيز حضورها الدولي وإبراز دورها في النظام العالمي الذي كان يتشكل خلال سنوات الحرب.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، تكشف المعطيات عن انتشار واسع لهذه المساهمات عبر قارات متعددة، بما في ذلك الأمريكيتان وأوروبا وأفريقيا وأستراليا، إضافة إلى فلسطين. وتبرز أهمية هذه النقطة في إظهار الدور الذي لعبته الجاليات اليهودية عالميًا في بناء شبكات دعم فعّالة ومنظمة، وهو ما يعكس امتلاكها أدوات تأثير مالية وسياسية عابرة للحدود، في وقت كان فيه الشعب الفلسطيني يفتقر إلى بنية مماثلة قادرة على الحشد الدولي بهذا الحجم.

أما من حيث حجم المساهمات، فإن التفاوت الكبير بينها يعكس بوضوح الفوارق الاقتصادية والتنظيمية بين هذه المجتمعات. فقد تصدرت الولايات المتحدة المشهد بأرقام ضخمة، سواء من جهات غير يهودية أو منظمات يهودية،

تلتها كندا ومساهمات أخرى كبيرة تُنسب إلى تنظيمات محددة، في حين جاءت مساهمات مناطق أخرى، ومنها فلسطين، ضمن مستويات متوسطة أو محدودة. ويُبرز ذلك، اختلال موازين القوة المالية العالمية، حيث تتركز القدرة على التأثير في مراكز اقتصادية كبرى، بينما تبقى المجتمعات الواقعة تحت ظروف استعمارية أو انتقالية، مثل فلسطين آنذاك، أقل قدرة على المنافسة في هذا المجال.

وتحمل هذه المعطيات دلالات سياسية عميقة، إذ تكشف عن طبيعة التحالفات الدولية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث تلاقت مصالح قوى مختلفة في دعم الاتحاد السوفيتي ضد النازية. غير أن الدور البارز للجاليات اليهودية يكتسب، بعدًا إضافيًا، إذ يُظهر كيف ساهمت هذه الشبكات في تعزيز حضورها وتأثيرها الدولي في تلك المرحلة، وهو ما ستكون له انعكاسات لاحقة في قضايا المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ومع ذلك، لا تخلو هذه البيانات من إشكاليات نقدية، خاصة فيما يتعلق ببعض الأرقام الضخمة التي قد تكون مبالغًا فيها أو ناتجة عن اختلاف في العملات أو طرق التقدير، الأمر الذي يستدعي التعامل معها بحذر علمي والتحقق من دقتها ضمن سياقها التاريخي.

وفي المحصلة، يكشف الجدول عن حشد مالي دولي واسع لصالح الاتحاد السوفيتي، كان لليهود فيه دور محوري، وهو ما يسلط الضوء، على أهمية العامل التنظيمي والمالي في التأثير على مجريات الأحداث الدولية، وعلى الفجوة القائمة آنذاك بين إمكانيات الفاعلين المختلفين على الساحة العالمية.

اتسمت مساعدات التجمع اليهودي في فلسطين المقدمة للاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية بطابع براغماتي واضح، إذ ارتبطت بدرجة كبيرة بالظروف السياسية والعسكرية القائمة، وبالرغبة في بناء علاقة إيجابية مع إحدى القوى الدولية الصاعدة. فقد جرى توجيه هذه المساعدات بما يتلاءم مع الاحتياجات السوفييتية المتغيرة، وفي الوقت نفسه بما يخدم هدفاً سياسياً أوسع تمثل في كسب التعاطف الدولي مع المطالب الصهيونية المتعلقة بمستقبل فلسطين.

وخلال الاتصالات التي جرت بين القيادات الصهيونية والممثلين السوفييت، برزت محاولة لتقديم صورة عن التجمع اليهودي في فلسطين باعتباره شريكاً فاعلاً في الحرب ضد الفاشية، وقادراً على المساهمة في المجهود العسكري للحلفاء. وقد انعكس ذلك في توجه بعض المؤسسات اليهودية إلى تنظيم حملات دعم للجيش الأحمر، شملت الدعوة إلى توفير احتياجات عسكرية ومستلزمات ضرورية للقوات السوفييتية، إلى جانب جمع التبرعات وإرسال المساعدات المادية.

ومع تطور ظروف الحرب، انتقل التركيز تدريجياً من الدعم العسكري المباشر إلى المجال الطبي والإنساني، استجابةً للأولويات التي حددتها الجهات السوفييتية المختصة. فقد جرى الاهتمام بتوفير الأدوية والمعدات الطبية، وإنشاء أطر تنظيمية لدراسة إمكانات الإنتاج المحلي وتوجيه جزء من القدرات الصناعية في فلسطين لخدمة الاحتياجات السوفييتية. وأظهرت هذه المبادرات أن المؤسسات الاقتصادية والعلمية اليهودية في فلسطين سعت إلى توظيف قدراتها الإنتاجية ضمن المجهود الحربي، ولا سيما في الصناعات الدوائية والمواد الكيميائية.

كما ارتبطت بعض هذه الجهود بالموارد الطبيعية والصناعية المتاحة في فلسطين، حيث جرى تصدير بعض المواد الخام المستخدمة في الصناعات الحربية، الأمر الذي عكس العلاقة بين التطور الاقتصادي للمؤسسات الاستيطانية وبين محاولات تعزيز حضورها السياسي على الساحة الدولية. فقد لم تكن المساعدات مجرد أعمال إغاثية، بل شكلت أيضاً وسيلة لإبراز القدرات الاقتصادية والتنظيمية للتجمع اليهودي في فلسطين أمام القوى الدولية.

وكان من أبرز مظاهر هذا النشاط إرسال قوافل طبية تضمنت سيارات إسعاف وتجهيزات علاجية إلى المناطق المرتبطة بالجبهة السوفييتية، حيث قطعت مسافات طويلة عبر عدد من دول الشرق الأوسط للوصول إلى وجهتها. وقد حملت هذه المبادرات بعداً إنسانياً يتمثل في دعم الجنود المصابين، لكنها حملت في الوقت نفسه بعداً سياسياً ودعائياً، إذ هدفت إلى إظهار قدرة المؤسسات اليهودية في فلسطين على التنظيم والتنسيق والقيام بمهام ذات طابع دولي، بما يعزز صورتها كقوة سياسية وعسكرية صاعدة في المنطقة.

في طهران، حظي الوفد باستقبال رسمي حافل، حيث عبّرت السلطات السوفييتية عن تقديرها للمبادرة، وأُتيح لأعضائه حضور فعاليات ثقافية وعسكرية مرتبطة بالمناسبة. وخلال مراسم تسليم المساعدات، أُكد أن هذه الخطوة تمثل بداية لمرحلة جديدة من التواصل المباشر بين التجمع اليهودي في فلسطين والاتحاد السوفييتي، بعد الاتصالات التي جرت سابقاً بين الجانبين. ومن الجانب السوفييتي، قُدمت هذه المبادرة باعتبارها تعبيراً عن تضامن الشعوب المناهضة للفاشية، إلا أن هذا التفاعل الرسمي حمل أيضاً دلالة سياسية مهمة، إذ منح المؤسسات الصهيونية فرصة لإظهار وجود علاقة مباشرة مع إحدى القوى الكبرى في الحرب.

وحظيت أخبار قافلة المساعدات الطبية باهتمام واسع في الصحافة اليهودية في فلسطين، حيث جرى تقديمها بوصفها دليلاً على تنامي العلاقات بين التجمع اليهودي والاتحاد السوفييتي. وسعت القيادات الصهيونية إلى استثمار التغطية الإعلامية لهذه المبادرات لإبراز دور المؤسسات اليهودية في دعم الحرب ضد الفاشية، وإظهار أن التعاون مع موسكو يمكن أن يشكل مدخلاً لبناء علاقة سياسية مستقبلية. كما اعتُبرت الإشارات الإيجابية الواردة في بعض وسائل الإعلام السوفييتية حول مشاركة سكان فلسطين اليهود في دعم الجيش الأحمر مؤشراً على تغير نسبي في طبيعة التعامل السوفييتي مع النشاط الصهيوني.

ومع ذلك، لم تكن هذه القراءة المتفائلة محل اتفاق كامل داخل الأوساط اليهودية في فلسطين، إذ ظهرت تفسيرات أكثر حذراً رأت أن اهتمام الاتحاد السوفييتي بهذه الأنشطة لم يكن مرتبطاً بحجم المساعدات المادية المقدمة بقدر ما كان مرتبطاً بأهداف سياسية أوسع، وخاصة تعزيز الحضور والنفوذ السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية. ومن هذا المنظور، كانت المبادرات التضامنية المتبادلة جزءاً من تفاعل سياسي يتجاوز الجانب الإنساني المباشر.

وجاء نشاط رابطة التضامن مع الاتحاد السوفييتي في ظل تصاعد التعاطف الشعبي مع موسكو داخل قطاعات واسعة من التجمع اليهودي في فلسطين، إذ شهدت الرابطة توسعاً ملحوظاً في عضويتها، وانضمت إليها قوى من التيارات اليسارية الصهيونية، ما جعلها إحدى المنظمات المؤثرة في نشر الخطاب المؤيد للاتحاد السوفييتي. كما رصدت

التقارير السياسية تنامي المظاهر المؤيدة لموسكو، وظهور رموز وشعارات مرتبطة بالاتحاد السوفييتي في بعض المناسبات العامة، في تعبير عن التحول الذي طرأ على صورة الاتحاد السوفييتي لدى قطاعات من المجتمع اليهودي في فلسطين بعد دخوله الحرب ضد ألمانيا النازية.

ولم يقتصر هذا التأثير على المجال السياسي، بل امتد إلى الحياة الثقافية والفنية، حيث شهدت فلسطين انتشاراً واسعاً للمنتجات الثقافية السوفييتية خلال سنوات الحرب. فقد لاقت الأفلام السوفييتية، وخاصة الأفلام ذات الطابع العسكري والوثائقي، إقبالاً في دور العرض، كما عرضت المسارح المحلية أعمالاً لعدد من الكتاب السوفييت، وظهرت الموسيقى والأعمال الفنية السوفييتية ضمن البرامج الثقافية والفنية السائدة. وقد عكس هذا الانتشار تحولاً ثقافياً واضحاً ارتبط بتعاظم صورة الاتحاد السوفييتي باعتباره القوة الأساسية في مواجهة النازية.

كما كان للحرب بعد شخصي مباشر لدى كثير من يهود فلسطين، بسبب وجود أقارب أو روابط عائلية في الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي جعل أخبار المعارك والمآسي الإنسانية ذات صدى خاص داخل المجتمع المحلي. وانعكس ذلك في الإنتاج الأدبي والثقافي الذي تناول تجارب الحرب والخسائر البشرية، وفي المبادرات التي هدفت إلى تخليد ذكرى الضحايا والتعبير عن التضامن مع المتضررين.

وفي هذا السياق، أسهمت المؤسسات اليهودية المناهضة للفاشية في تعزيز الروح المعنوية داخل التجمع اليهودي في فلسطين، من خلال نشر أخبار المقاومة والبطولات العسكرية للجنود اليهود المشاركين في صفوف الجيش السوفييتي، وربط هذه الأخبار بالمعركة العالمية ضد النازية. وهكذا تحولت العلاقة مع الاتحاد السوفييتي خلال سنوات الحرب من مجرد موقف سياسي إلى ظاهرة امتدت إلى المجالات الاجتماعية والثقافية والإعلامية داخل المجتمع اليهودي في فلسطين.

على الرغم من تنامي التعاطف مع الاتحاد السوفييتي خلال سنوات الحرب، انتشرت داخل بعض الأوساط الصهيونية رواية سياسية مفادها أن السلطات السوفييتية قامت بعملية إجلاء واسعة ومنظمة لليهود من مناطق الخطر خلال بداية الغزو الألماني، بهدف حمايتهم من التقدم النازي، في حين صُوّرت الدول الغربية على أنها لم تقم بخطوات

مماثلة. وقد جرى توظيف هذه الرواية في الخطاب السياسي الصهيوني بوصفها دليلاً على اختلاف موقف الاتحاد السوفييتي عن القوى الغربية، واستخدامها في الضغط على الحلفاء لاتخاذ موقف أكثر فاعلية تجاه مأساة اليهود في أوروبا.

غير أن الدراسات التاريخية اللاحقة تشير إلى أن هذه الصورة لا تعكس الواقع بصورة كاملة، إذ لم تكن هناك سياسة سوفييتية خاصة تستهدف إجلاء اليهود باعتبارهم جماعة قومية مستقلة، بل جاءت عمليات الإخلاء ضمن الإجراءات العامة التي اتخذتها الدولة السوفييتية لمواجهة الخطر الألماني وحماية الموارد البشرية والاقتصادية في المناطق المهددة بالاحتلال. ومن ثم، فإن تصوير هذه الإجراءات باعتبارها عملية إنقاذ يهودية منظمة يمثل، وفق هذا التحليل، إعادة تفسير سياسية لاحقة للأحداث أكثر مما يمثل وصفاً دقيقاً لطبيعتها.

وتوضح المعطيات الديموغرافية أن أعداداً كبيرة من سكان المناطق الغربية للاتحاد السوفييتي تمكنوا من الانتقال إلى المناطق الداخلية قبل تقدم القوات الألمانية، وكان من بينهم عدد كبير من اليهود، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة سياسة موجهة خصيصاً لإنقاذهم، بل جاء نتيجة معايير إدارية وعسكرية اعتمدت على الأولويات الاقتصادية والمهنية. فقد ركزت عمليات الإجلاء على نقل العمال المهرة، والموظفين، والمتخصصين، والعناصر المرتبطة بالإنتاج الصناعي والمؤسسات الحكومية، بغض النظر عن الانتماء القومي أو الديني.

ويفسر هذا الواقع ارتفاع نسبة اليهود بين الذين تمكنوا من الإجلاء مقارنة بحجمهم السكاني النسبي، إذ كان جزء كبير منهم يعيش في المدن ويعمل في قطاعات اقتصادية وإدارية وتعليمية، وهي الفئات التي حظيت بأولوية في عمليات النقل إلى المناطق الآمنة. إلا أن ذلك لا يعني وجود امتياز خاص أو سياسة سوفييتية قائمة على إنقاذ اليهود، بل يعكس طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات التي شملتها عمليات الإجلاء.

وفي المقابل، فإن أعداداً كبيرة من اليهود الذين كانوا يعيشون في المناطق الحدودية الغربية لم يتمكنوا من المغادرة بسبب سرعة التقدم العسكري الألماني وانهيار خطوط الدفاع السوفييتية في بداية الحرب، الأمر الذي جعلهم عرضة للسياسات النازية القائمة على الاضطهاد والإبادة الجماعية. وبالتالي، فإن الحديث عن وجود خطة سوفييتية

مخصصة لإنقاذ اليهود يحتاج إلى وضعه في سياقه التاريخي؛ فقد كانت عمليات الإخلاء جزءاً من استراتيجية عسكرية وإدارية عامة هدفت إلى حماية القدرات البشرية والصناعية للدولة السوفييتية، وليس برنامجاً قومياً خاصاً باليهود.

شهدت الحركة المؤيدة للاتحاد السوفييتي في فلسطين تطوراً تنظيمياً وثقافياً مهماً خلال عام 1943، مع إنشاء إطار مؤسسي خاص لتعزيز العلاقات الثقافية مع موسكو. وضمت هذه الهيئة ممثلين عن عدد من المؤسسات الثقافية والنقابية الفاعلة في المجتمع اليهودي في فلسطين، بما في ذلك الهيئات الداعمة للاتحاد السوفييتي، واتحادات الأدباء والفنانين، والمؤسسات المسرحية، والدوائر الثقافية التابعة للحركة العمالية.

وقد تولى إدارة هذه اللجنة أحد الناشطين ذوي الخلفية المرتبطة بالحركة الصهيونية اليسارية في الاتحاد السوفييتي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وكان اختياره لهذا الدور يحمل دلالة رمزية، نظراً لتجربته السابقة في النشاط السياسي والتنظيمي داخل الأوساط الصهيونية السوفييتية، وما تعرض له من ملاحقة واعتقال ونفي خلال فترة تصاعد الصراع بين السلطات السوفييتية وبعض التيارات الصهيونية. وبعد خروجه من الاتحاد السوفييتي واستقراره في فلسطين، تحول إلى أحد الداعمين لفكرة توثيق العلاقات الثقافية بين الجانبين، انطلاقاً من قناعة بأن هناك إمكانية للربط بين بعض عناصر الفكر الاشتراكي والمشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين.

وفي صيف عام 1943، نظمت المؤسسات المؤيدة للتقارب مع الاتحاد السوفييتي معرضاً متنقلاً واسعاً تناول موضوع التعاون بين الاتحاد السوفييتي والتجمع اليهودي في فلسطين خلال الحرب. وقد افتُتح المعرض في أحد المراكز الثقافية البارزة، وسرعان ما أصبح حدثاً مهماً في الحياة العامة، إذ لم يقتصر هدفه على عرض تطورات الحرب والمجتمع السوفييتي، بل حمل أيضاً رسائل سياسية ورمزية واضحة.

وقد عكست طريقة تنظيم المعرض رغبة في تقديم صورة عن التوافق بين أطراف مختلفة في الحرب ضد الفاشية، حيث جرى الجمع بين رموز الحلفاء وبين رموز الحركة الصهيونية، في محاولة لإبراز موقع التجمع اليهودي في فلسطين باعتباره جزءاً من المعسكر الدولي المناهض للنازية، وشريكاً محتملاً في ترتيبات ما بعد الحرب.

وشارك في افتتاح المعرض عدد من الشخصيات السياسية والثقافية المرتبطة بالتيار العمالي الصهيوني، حيث ركزت كلماتهم على إبراز أوجه التشابه بين التجربة الاستيطانية اليهودية في فلسطين والتجربة الاشتراكية السوفييتية، ومحاولة تقديم المشروع الصهيوني باعتباره حركة بناء وتقدم اجتماعي منسجمة مع التيارات العالمية المناهضة للفاشية.

ورغم أن الهدف المعلن للمعرض كان تعريف الجمهور بتضحيات الشعوب السوفييتية ومساهمتها في الحرب، فإنه حمل في جوهره بعداً سياسياً ودعائياً مهماً، إذ سعت المؤسسات المنظمة إلى استخدام الثقافة والتضامن الدولي وسيلةً لتعزيز شرعية التجمع اليهودي في فلسطين، وبناء صورة عنه بوصفه قوة اجتماعية وسياسية قادرة على إقامة علاقات مع القوى الكبرى، وخاصة الاتحاد السوفييتي الذي بدأ يكتسب مكانة متزايدة في النظام الدولي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

جاء تنظيم هذا المعرض في سياق المحاولات الدؤوبة التي بذلتها الحركة الصهيونية في فلسطين لتأمين التضامن الدولي، محاولةً استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية لتقديم الكيان اليهودي النامي في فلسطين كشريك موثوق وقوة داعمة للحلفاء. وقد تضمنت الرسائل الموجهة إلى الشعب السوفييتي تسويقاً لصورة فلسطين اليهودية، متجاهلةً الوجود العربي الأصيل، وركزت على عرض الأسس الاقتصادية للمشروع الاستيطاني القائم على الزراعة الجماعية (الكيبوتس) والتعاونيات، إلى جانب إبراز دور المنظمات العمالية الصهيونية ومشاركة المستوطنين اليهود في المجهود الحربي، وذلك بهدف كسب الشرعية السياسية.

وفقاً لما سطره القائمون على المعرض، فقد وُضعت خطط لإقامته أولاً في فلسطين ثم نقله إلى الاتحاد السوفييتي ليُفتتح ضمن معرض الشعوب في موسكو. وفي هذا الصدد، أجرت لجنة العلاقات الثقافية التابعة للوكالة اليهودية مفاوضات مع جهات سوفييتية (جمعية الترويج للثقافة الخارجية)، إلا أن هذه المساعي اصطدمت بالحسابات السياسية السوفييتية، مما أدى إلى إفشال عرض المعرض في العاصمة موسكو. وبالمقابل، أُقيم المعرض في تل أبيب لمدة خمسة أسابيع، حيث استقطب نحو عشرين ألف زائر، قبل أن يُنقل إلى حيفا ليعرض في القاعة الكبرى للتخنيون، معتبراً بذلك مظهراً من مظاهر التعزيز الثقافي للمجتمع الاستيطاني.

تضمن المعرض قسمين رئيسيين يعكسان رغبة المنظمين في إظهار تكافؤ القوة بين الاشتراكية السوفييتية والاشتراكية الصهيونية. ففي القسم السوفييتي، عُرضت إنجازات الدولة الصناعية والزراعية والاجتماعية عبر الرسوم البيانية، بينما تناول القسم اليهودي (المقصود به قسم المستوطنين) مظاهر البناء الاقتصادي والثقافي الخاصة باليهود فقط. وقد ركز هذا القسم بشكل لافت على أنشطة الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود) كواجهة لتطور الحركة العمالية الصهيونية، إضافة إلى تخصيص زوايا أدبية للأدباء اليهود وإبراز التعبئة العسكرية والاقتصادية للمستوطنين، لتأكيد مشاركتهم الفعالة في الحرب تحت لواء الحلفاء.

وفي تقاطع بين القسمين، أُقيم ما عُرف بالجناح الأسود، الذي وثق الجرائم النازية بحق اليهود اعتماداً على مصادر يهودية. وقد هدف المنظمون من خلال هذا الجناح إلى استدراج تعاطف الزائر السوفييتي، وتسليط الضوء على معاناة يهود الاتحاد السوفييتي تحديداً، بوصفها جزءاً من قضية يهودية عالمية تبرر الهجرة إلى فلسطين ودعم المشروع الصهيوني.

ومن المنظور الفلسطيني، يُعد هذا المعرض مثالاً على كيفية استغلال القيادة الصهيونية لظروف الحرب العالمية الثانية وتعقيداتها لتقديم روايتها الاستعمارية بوصفها مشروعاً تقدمياً. ورغم أن هذا الطرح لم يكن متسقاً تماماً مع الرؤية الأيديولوجية السوفييتية الرسمية آنذاك، إلا أن ضغط الحرب ضد ألمانيا النازية في عام 1942 دفع موسكو للسماح بقدر من التعاون. ومع ذلك، يظل المعرض في الذاكرة التاريخية الفلسطينية محاولة مبكرة لفرض سردية تغفل الوجود العربي الفلسطيني وتسعى لخلق قنوات اتصال سياسية وثقافية بين المستوطنين والقوى الكبرى على أرض فلسطين.

سعت القيادة الصهيونية في فلسطين، من خلال مؤسساتها السياسية والتنظيمية، إلى استثمار ظروف الحرب العالمية الثانية في بناء قنوات اتصال مباشرة مع اليهود في الاتحاد السوفييتي، بهدف تعزيز حضورها بين الجماعات اليهودية خارج فلسطين وتهيئة أرضية لتحقيق مكاسب سياسية مستقبلية تخدم مشروع الوطن القومي اليهودي. وقد رأت هذه القيادة أن المشاركة في الحرب ضد النازية توفر فرصة لإقامة علاقات جديدة مع يهود الاتحاد السوفييتي، وتحويل التضامن العسكري والإنساني إلى وسيلة لتعزيز الروابط السياسية والثقافية.

وفي هذا الإطار، أكدت الصحافة المرتبطة بالحركة العمالية الصهيونية أن الانخراط المشترك في مواجهة الفاشية أوجد ظروفاً مناسبة لتقوية العلاقات بين يهود فلسطين ويهود الاتحاد السوفييتي، معتبرة أن النضال ضد العدو المشترك يمكن أن يشكل جسراً للتواصل بين الطرفين. وقد ترجمت هذه الرؤية إلى خطوات عملية تمثلت في إرسال مساعدات مادية تضمنت مواد غذائية وملابس إلى اليهود المتضررين من الحرب داخل الاتحاد السوفييتي.

وقد أظهرت هذه المبادرات طبيعة العلاقات البراغماتية التي حكمت التفاعل بين الأطراف المختلفة خلال الحرب؛ إذ ارتبط السماح بإرسال المساعدات بإجراءات إدارية وشروط تنظيمية فرضتها السلطات المعنية، ما يعكس أن الجانب الإنساني كان متداخلاً مع الحسابات السياسية والأمنية في تلك المرحلة. وبعد جهود دبلوماسية واتصالات مع الجهات البريطانية المسؤولة عن طرق النقل والإمداد، أمكن توسيع نطاق إرسال الطرود إلى أفراد ومؤسسات داخل الاتحاد السوفييتي.

كما عملت الدعاية الصهيونية على توظيف هذه المبادرات إعلامياً، من خلال إبراز رسائل التقدير الواردة من المستفيدين من المساعدات، وتقديمها بوصفها دليلاً على قدرة المؤسسات اليهودية في فلسطين على رعاية اليهود في الشتات وتقديم الدعم لهم في ظروف الحرب. وهكذا لم تكن هذه المساعدات مجرد عمل إغاثي، بل تحولت إلى أداة سياسية ورمزية هدفت إلى تعزيز صورة المشروع الصهيوني باعتباره مركزاً جامعاً لليهود وقادراً على بناء علاقات عابرة للحدود.

ولضمان استمرار هذه المبادرات وتحويلها إلى نشاط مؤسسي منظم، جرى إنشاء لجنة خاصة ضمت شخصيات قيادية من المؤسسات الصهيونية، إلى جانب ممثلين عن الهيئات اليهودية المحلية المعنية بالتواصل والتعاون. وقد هدفت هذه اللجنة إلى تنسيق جهود جمع المعلومات وتسهيل الاتصال بين يهود فلسطين واليهود في الاتحاد السوفييتي خلال ظروف الحرب.

وفي هذا السياق، أُنشئ مكتب متخصص للمعلومات حول يهود الاتحاد السوفييتي في تل أبيب، أدى دوراً يتجاوز الجانب الإنساني للمساعدة، إذ أصبح أداة لجمع البيانات المتعلقة بالجاليات اليهودية هناك، وتوثيق الروابط

العائلية والاجتماعية بين اليهود في الاتحاد السوفييتي وأقاربهم في فلسطين. وقد ساعد هذا النشاط في تكوين قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها لاحقاً في قضايا التواصل والهجرة وإعادة بناء العلاقات بين الجماعات اليهودية بعد انتهاء الحرب.

وبعد ذلك، حصلت المؤسسات المنظمة على موافقات رسمية من سلطات الانتداب البريطاني لتوسيع نطاق عمليات الإغاثة، والسماح بإرسال المزيد من المساعدات إلى اليهود في الاتحاد السوفييتي. وتعكس هذه التطورات انتقال النشاط من مبادرات تضامنية محدودة إلى مشروع منظم يجمع بين الأهداف الإنسانية والمصالح السياسية، حيث استُخدمت المساعدات وسيلة لتعزيز الروابط مع يهود الشتات وتدعيم مكانة المؤسسات الصهيونية بوصفها جهة قادرة على تمثيل المصالح اليهودية خارج فلسطين.

ومع ذلك، لم تكن الأهداف السرية لهذه الحركة منحصرة في الإغاثة، بل تجاوزتها إلى المطالبة بالسماح بهجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين، وهو الأمر الذي أثار استياء وحذر السلطات السوفييتية التي نظرت إلى هذه المطالب كمحاولة لاستنزاف السكان وتحدي السيادة السوفييتية. ومنذ عام 1944، اتخذت الحكومة السوفيتية موقفًا أكثر صرامة تجاه هذه الأنشطة الصهيونية.

في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، طرأ تحول ملحوظ على الخطاب السوفييتي الرسمي، إذ بدأت القيادة السوفييتية تقلل من التركيز على الهويات القومية التقليدية لصالح ترسيخ مفهوم الشعب السوفييتي بوصفه جماعة تاريخية وسياسية جديدة تقوم على وحدة الإقليم والنظام الاقتصادي والثقافة المشتركة. وقد عكس هذا التوجه محاولة بناء هوية فوق قومية تتجاوز الانتماءات القومية الضيقة، وتؤكد اندماج مختلف القوميات داخل إطار الدولة السوفييتية الواحدة.

وقد شكّل هذا التصور تحدياً للرؤية الصهيونية التي ركزت على خصوصية الهوية اليهودية العالمية وارتباطها بالمشروع القومي في فلسطين. فبينما سعت المؤسسات الصهيونية إلى إبراز الدور اليهودي المستقل في الحرب،

وتوظيف تضحيات اليهود لتعزيز مكانة المشروع القومي اليهودي، كانت السياسة السوفييتية تميل إلى دمج اليهود ضمن الهوية السوفييتية العامة، باعتبارهم جزءاً من المجتمع الاشتراكي وليس جماعة قومية منفصلة ذات ارتباطات خارجية.

ومع اقتراب نهاية الحرب وتزايد قوة الاتحاد السوفييتي على الساحة الدولية، تغيرت طبيعة علاقاته مع الحركات والمنظمات الخارجية، فلم تعد موسكو بحاجة إلى استقطاب التأييد الدولي بالأسلوب نفسه الذي اتبعته خلال سنوات الحرب الأولى. وأصبحت أكثر تشدداً في تحديد شروط التعاون معها، بحيث يرتبط التقارب بالانسجام مع التوجهات الأيديولوجية والسياسية السوفييتية، وليس بمجرد المصالح المشتركة أو المواقف المؤقتة. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور تناقض بين رغبة بعض المؤسسات الصهيونية في الاستفادة من التقارب مع موسكو سياسياً، وبين توقعات الجانب السوفييتي بضرورة الالتزام بخطابه السياسي والأيديولوجي.

وتجسد هذا التباين في تقييم السلطات السوفييتية لبعض أنشطة منظمات التضامن اليهودية في فلسطين، إذ رأت أن بعض هذه الهيئات انتقلت تدريجياً من العمل الثقافي والتضامني إلى استخدام النشاط المؤيد للاتحاد السوفييتي كوسيلة لتعزيز الدعاية الصهيونية. ووفق هذا التقييم، فإن الموارد التي جُمعت تحت شعار دعم الحرب ضد ألمانيا النازية استُخدمت جزئياً لخدمة أهداف سياسية مرتبطة بالمشروع الصهيوني، في حين تراجع الاهتمام بنشر الثقافة السوفييتية كما كانت ترغب الجهات الرسمية في موسكو.

وبناءً على ذلك، بدأت الهوة تتسع بين تصور المؤسسات الصهيونية لطبيعة العلاقة مع الاتحاد السوفييتي، وبين الرؤية السوفييتية التي أرادت أن يكون التعاون قائماً على أساس أيديولوجي واضح. فقد اعتبرت موسكو أن بعض النشاطات المرتبطة بالحركة الصهيونية لا تنسجم مع أهدافها السياسية، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في طبيعة التعامل مع هذه المؤسسات والحد من بعض أنشطتها.

وفي محاولة للحفاظ على قنوات التواصل مع الاتحاد السوفييتي، ظهرت داخل حركة التضامن اليهودية في فلسطين تيارات حاولت تقديم نفسها بوصفها أكثر التزاماً بالموقف السوفييتي. وسعت هذه المجموعات إلى إنشاء أطر ثقافية مستقلة تركز على ترجمة ونشر الأدب السوفييتي، وتعزيز التعريف بالفكر والثقافة السوفييتية داخل المجتمع

اليهودي في فلسطين، بهدف الفصل بين التضامن الحقيقي مع موسكو وبين الاستخدام السياسي لهذا التضامن لخدمة أهداف قومية خاصة.

وهكذا تكشف هذه المرحلة عن انتقال العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والمؤسسات اليهودية في فلسطين من مرحلة التقارب القائم على مواجهة العدو المشترك إلى مرحلة أكثر تعقيداً، تحكمها اختلافات أيديولوجية عميقة بين مشروع قومي يسعى إلى بناء هوية يهودية مستقلة في فلسطين، ونظام سوفييتي يهدف إلى دمج القوميات المختلفة ضمن هوية سياسية اشتراكية جامعة.

ومن المهم الإشارة إلى أن المنشورات الصادرة عن هذه المؤسسة الثقافية تضمنت رؤى وتقييمات سوفييتية لم تنسجم مع التصورات الصهيونية السائدة، إذ ركزت على مفهوم المواطنة السوفييتية والاندماج داخل المجتمع الاشتراكي، ونفت وجود رابطة قومية أو سياسية عضوية تجمع يهود الاتحاد السوفييتي باليهود في مختلف أنحاء العالم. وقد تعارض هذا الطرح مع الرواية الصهيونية التي قامت على فكرة وحدة الشعب اليهودي ووجود ارتباط قومي عابر للحدود بين الجماعات اليهودية المختلفة.

واجهت هذه المؤسسة خلال نشاطها عدة صعوبات، تمثلت في محدودية الإمكانات المالية، إضافة إلى العقبات التي واجهتها في نشر وتوزيع مطبوعاتها داخل فلسطين. وقد عكس ذلك حجم النفوذ الذي تمتعت به المؤسسات الصهيونية المهيمنة على المجال العام، وحرصها على الحد من انتشار الأفكار التي رأت فيها تهديداً للأسس الفكرية التي قام عليها المشروع الصهيوني، ولا سيما فكرة الوحدة القومية اليهودية وضرورة توجيه الهجرة اليهودية نحو فلسطين.

وتكشف هذه المواجهة عن تناقض واضح في طبيعة العلاقة بين بعض التيارات الصهيونية والاتحاد السوفييتي؛ ففي الوقت الذي سعت فيه المؤسسات الصهيونية إلى الاستفادة من التقارب مع موسكو خلال الحرب، فإنها ظلت حذرة تجاه الأفكار السوفييتية التي تتعارض مع مرتكزاتها القومية، الأمر الذي جعل التعاون بين الطرفين محكوماً بالتوازن بين المصالح السياسية المؤقتة والاختلافات الأيديولوجية العميقة.

الفصل الثالث: إنشاء دولة إسرائيل والسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط

فلسطين في المشاريع السوفييتية لنظام ما بعد الحرب

شكّلت التحولات العسكرية الكبرى في الحرب العالمية الثانية، ولا سيما الانتصارات التي حققتها قوات الحلفاء على الجبهة الشرقية والغربية، نقطة تحول استراتيجية أعادت رسم موازين القوى الدولية. فلم تعد هذه التطورات مجرد نجاحات عسكرية في مواجهة ألمانيا النازية، بل أصبحت مؤشراً على بداية تشكل نظام دولي جديد يقوم على صعود قوى كبرى وإعادة توزيع النفوذ العالمي، وهو ما كان له تأثير مباشر في قضايا المناطق الخاضعة للانتداب، ومنها فلسطين، ضمن ترتيبات مرحلة ما بعد الحرب.

وفي هذا الإطار، برز الاتحاد السوفييتي بوصفه أحد أبرز الفاعلين في النظام الدولي الناشئ، إذ أسهمت انتصاراته العسكرية في تعزيز مكانته كقوة عالمية قادرة على منافسة القوى الغربية التقليدية. وقد بدأت الأوساط السياسية والإعلامية الغربية تدرك مبكراً هذا التحول، حيث أشارت بعض التقديرات إلى أن الاتحاد السوفييتي سيحتل موقعاً مركزياً في أي نظام دولي جديد بعد انتهاء الحرب. ولم يكن هذا الإدراك مجرد تقييم للقدرات العسكرية السوفييتية، بل كان اعترافاً بظهور واقع دولي جديد ستؤثر فيه موسكو في العديد من القضايا العالمية، بما فيها قضايا الشرق الأوسط وفلسطين.

وتكشف الوثائق السوفييتية أن التحضير لمرحلة ما بعد الحرب بدأ في وقت مبكر، من خلال إنشاء لجان متخصصة لدراسة شكل النظام الدولي المقبل وآليات إعادة تنظيم العلاقات بين الدول. وقد شملت هذه الدراسات مناطق جغرافية متعددة، من بينها أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، مما يعكس إدراك القيادة السوفييتية للأهمية الاستراتيجية لهذه المناطق في الصراعات السياسية المقبلة.

وتبرز أهمية إدراج الشرق الأوسط ضمن دوائر التخطيط السوفييتي في أنه يعكس تزايد إدراك القوى الكبرى للدور الحيوي الذي ستلعبه المنطقة في النظام الدولي بعد الحرب. فقد أصبحت فلسطين، بحكم موقعها الجغرافي وأهميتها السياسية، جزءاً من الحسابات الدولية المتصلة بإعادة ترتيب النفوذ العالمي، الأمر الذي مهّد لمرحلة جديدة من التنافس الدولي حول مستقبلها في السنوات اللاحقة.

وعليه، فإن هذه التحولات لا يمكن فصلها عن السياق الاستعماري الأوسع، حيث أسهمت إعادة تشكيل النظام الدولي بعد الحرب في تهميش الإرادة الوطنية للشعوب المستعمَرة، ومن ضمنها الشعب الفلسطيني، الذي وجد نفسه موضوعاً لتجاذبات القوى الكبرى بدل أن يكون طرفاً فاعلاً في تقرير مصيره. وهكذا، فإن صعود الاتحاد السوفييتي، إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، لم يؤدِّ بالضرورة إلى تحقيق العدالة الدولية، بل إلى إعادة إنتاج توازنات قوى جديدة كان للقضية الفلسطينية نصيبٌ من تداعياتها.

فلسطين في ظل تشكّل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية: بين الهيمنة البريطانية والطموح السوفييتي

منذ عام 1943، ومع انعقاد المؤتمرات الدولية التي جمعت قادة الحلفاء، بدأت تتبلور تدريجياً ملامح النظام الدولي الذي سيظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال تفاهمات بين القوى الكبرى حول مستقبل العلاقات الدولية وتقاسم الأدوار والنفوذ. وفي هذا السياق، سعت القيادة السوفييتية إلى تثبيت مكانة الاتحاد السوفييتي بوصفه قوة عظمى مساوية للقوى الغربية الكبرى، ليس فقط في القارة الأوروبية، بل أيضاً في المناطق التي كانت تُعد تقليدياً ضمن نطاق النفوذ الاستعماري، وفي مقدمتها الشرق الأوسط.

غير أن هذا الطموح السوفييتي واجه قيوداً كبيرة فرضتها طبيعة الأوضاع السياسية في المنطقة، وخاصة واقع الانتداب البريطاني على فلسطين. فقد كانت بريطانيا تمتلك السيطرة السياسية والعسكرية المباشرة على البلاد، وتتحكم في مؤسسات الحكم والأمن والاقتصاد، الأمر الذي جعل قدرة الاتحاد السوفييتي على التأثير المباشر في الشأن الفلسطيني محدودة خلال سنوات الحرب. وتشير بعض التقييمات السوفييتية إلى أن موسكو لم تكن تمتلك نفوذاً فعلياً في الشرق

الأوسط آنذاك، وهو ما ينسجم مع رؤية عدد من الباحثين الذين اعتبروا أن المنطقة كانت خاضعة لمنظومة استعمارية غربية حالت دون ظهور توازن دولي حقيقي بين القوى المتنافسة.

وتكشف محاولات الاتحاد السوفييتي تعزيز حضوره في محيط البحر المتوسط عن بُعد استراتيجي واضح، ارتبط بالسعي إلى توسيع المجال الجيوسياسي السوفييتي خارج حدوده التقليدية. فقد كان الوصول إلى مناطق النفوذ القريبة من البحر المتوسط، سواء عبر أوروبا الشرقية أو الشرق الأوسط، يحمل أهمية عسكرية وسياسية، لأنه يفتح المجال أمام الاقتراب من مناطق ذات أهمية استراتيجية، بما فيها فلسطين وسواحلها.

إلا أن هذه التطلعات اصطدمت باستمرار الهيمنة البريطانية على المشرق العربي، إذ حافظت لندن على شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاتفاقيات العسكرية والقواعد الاستراتيجية في المنطقة. فقد امتلكت بريطانيا نفوذاً مباشراً في عدد من الدول العربية، إلى جانب وجودها العسكري في مناطق حيوية، مما مكّنها من الحفاظ على موقعها كالقوة الخارجية الأكثر تأثيراً في الشرق الأوسط خلال فترة الحرب وما بعدها.

وبذلك، فإن مرحلة الحرب العالمية الثانية شهدت بداية انتقال تدريجي في ميزان القوى الدولي؛ إذ بدأ الاتحاد السوفييتي في الظهور كقوة عالمية تسعى إلى توسيع نفوذها، في وقت كانت فيه بريطانيا تحاول الحفاظ على إمبراطوريتها ومواقعها الاستراتيجية. وقد شكّل هذا التنافس الدولي أحد العوامل الأساسية التي ستؤثر لاحقاً في إعادة صياغة الموقف الدولي تجاه قضايا المنطقة، وفي مقدمتها مستقبل فلسطين.

أما الإشارة إلى فلسطين ضمن قائمة المناطق (العراق، لبنان، فلسطين)، فهي تعكس إدراكًا سوفييتيًا لأهميتها، لكن دون قدرة فعلية على التأثير. وهذا يتقاطع مع ما يطرحه وليد الخالدي بأن القوى الكبرى تعاملت مع فلسطين كجزء من ترتيبات النفوذ، وليس كقضية شعب وحق تقرير مصير.

في إطار نظام ما بعد الحرب، تبرز ثلاثة ملامح رئيسية للسياسة السوفيتية، السعي للمساواة مع القوى الكبرى، المطالبة بمناطق نفوذ، وطرح مبادرات دولية. غير أن هذه الملامح، عند إسقاطها على الحالة الفلسطينية، تكشف فجوة

بين الطموح والواقع؛ إذ بقيت فلسطين ضمن المدار البريطاني حتى نهاية الانتداب، ولم تتحول إلى ساحة تنافس فعلي إلا في المراحل اللاحقة مع تصاعد الحرب الباردة.

إن تشكّل النظام الدولي بعد الحرب لم يكن عملية متوازنة في الشرق الأوسط، بل خضع لاستمرارية النفوذ الاستعماري البريطاني، ما أدى إلى تهميش قضايا مثل فلسطين ضمن حسابات القوى الكبرى. وعليه، فإن فهم موقع فلسطين في تلك المرحلة يتطلب قراءة هذه التحولات بوصفها صراعًا على النفوذ لا على العدالة، وهو ما تؤكده الأدبيات العربية والأجنبية على حد سواء.

شكلت الفترة الممتدة بين عامي 1943 و1944 منعطفاً حاسماً في تاريخ العلاقات الدولية، حيث سعت القيادة السوفيتية لتحويل انتصاراتها العسكرية إلى مكاسب سياسية دائمة في نظام ما بعد الحرب. تكشف الوثائق الدبلوماسية وتحليلات تلك الفترة أن فلسطين والدول العربية لم تكن سوى ساحات تابعة للصراع بين الدول الكبرى، حيث نظر الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة من زاوية الممر الاستراتيجي نحو البحار الدافئة، في وقت كانت فيه بريطانيا تتمسك بمواقعها كوريثة للانتداب وحارسة للمصالح الغربية.

شهد الخطاب السياسي السوفييتي خلال سنوات الحرب تحولاً تدريجياً في الأسلوب واللغة المستخدمة في مخاطبة الحلفاء، إذ اتجهت موسكو إلى تقديم نفسها بوصفها قوة داعمة للتعاون الدولي وإعادة بناء النظام العالمي بعد الحرب. وجاء هذا التحول ضمن محاولات دبلوماسية هدفت إلى طمأنة الحلفاء الغربيين وتخفيف المخاوف المرتبطة بطبيعة السياسة السوفييتية وأهدافها المستقبلية.

ومع ذلك، فإن تغير الخطاب لم يعنِ بالضرورة تحولاً جذرياً في الرؤية الجيوسياسية السوفييتية؛ فقد استمرت موسكو في السعي إلى تعزيز مجال نفوذها وتأمين مواقع استراتيجية حول حدودها وخارجها. ومن هذا المنظور، فإن الدعوة إلى التعاون الدولي كانت مرتبطة أيضاً بحسابات أمنية وسياسية تهدف إلى تثبيت مكانة الاتحاد السوفييتي كقوة كبرى قادرة على التأثير في ترتيبات ما بعد الحرب.

ويرى بعض الباحثين أن التصورات السوفييتية حول الأمن والنفوذ لم تكن منفصلة عن تقاليد السياسة الإمبراطورية السابقة، إذ استندت إلى فكرة وجود مجال حيوي ضروري لحماية الدولة وتعزيز موقعها الدولي. ولذلك، فإن الاختلاف الأيديولوجي بين النظام السوفييتي والقوى الأخرى لم يمنع استمرار منطق القوة والمصالح الجيوسياسية في تحديد توجهات السياسة الخارجية.

وفي هذا السياق، عُدّت المؤتمرات الدولية التي جمعت قادة الحلفاء فرصة للقيادة السوفييتية من أجل تثبيت الاعتراف بمصالحها الأمنية ومجال نفوذها في المناطق المحيطة بها. فقد تعاملت موسكو مع هذه اللقاءات باعتبارها إطاراً للحصول على اعتراف دولي بمكانتها الجديدة، وضمان عدم تدخل الحلفاء في المناطق التي اعتبرتها ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لها.

وبذلك، يكشف تطور الخطاب السوفييتي خلال الحرب عن ازدواجية واضحة بين لغة التعاون الدولي التي قدمتها موسكو للعالم الخارجي، وبين استمرارها في بناء تصور استراتيجي يقوم على تأمين النفوذ وتوسيع دائرة التأثير السياسي. وقد كان هذا التناقض أحد السمات الأساسية للنظام الدولي الذي بدأ بالتشكل في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تداخلت شعارات التعاون والتحالف مع صراع القوى الكبرى على مناطق النفوذ.

مؤتمر طهران وإقصاء الإرادة المحلية (إيران وفلسطين كنماذج)، أن مؤتمر طهران (1943) شهد ولادة نظام عالمي جديد قائم على توزيع النفوذ بين الدول الثلاث الكبرى. وفي حين تم التركيز على الشؤون الأوروبية، فإن الإشارة إلى إعلان القوى الثلاث بشأن إيران تكشف جانباً خطيراً تجاه المنطقة؛ فقد تم اتخاذ قرارات مصيرية بخصوص إيران دون مشاركة ممثليها، وهو نمط ذكرته القوى الاستعمارية لاحقاً مع القضية الفلسطينية.

إن تهميش قضايا الدول الشرقية في مؤتمر طهران، رغم تناول مستقبلها السياسي بصورة عامة، عكس طبيعة الترتيبات الدولية التي كانت تُبنى خلال الحرب العالمية الثانية، والتي غالباً ما جرى فيها اتخاذ قرارات كبرى بعيداً عن مشاركة الشعوب المعنية مباشرة. وقد مهد ذلك لاتفاقات وتفاهمات بين القوى الكبرى كان لها أثر واضح في إعادة رسم مناطق النفوذ، بما في ذلك المناطق العربية التي خضعت تاريخياً للتنافس الاستعماري.

وفي هذا السياق، اعتُبر مؤتمر طهران محطة مهمة في مساعي القيادة السوفييتية لتثبيت موقعها كقوة عالمية والحصول على اعتراف بمصالحها الأمنية والاستراتيجية. فقد سعت موسكو إلى بناء مجال نفوذ خاص بها، على غرار مناطق النفوذ التي كانت القوى الاستعمارية الأخرى قد أقامتها، وهو ما ظهر خصوصاً في محاولاتها تعزيز حضورها في أوروبا الشرقية والاقتراب من مناطق استراتيجية في الشرق الأوسط.

وتكشف الوثائق المتعلقة بالسياسة السوفييتية تجاه الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة عن إدراك واضح لمحدودية نفوذ موسكو مقارنة بالهيمنة البريطانية. فقد أقرت التقييمات السوفييتية بأن الاتحاد السوفييتي لم يكن يمتلك حضوراً سياسياً مؤثراً في المنطقة، الأمر الذي دفعه إلى التفكير في بدائل استراتيجية تهدف إلى تجاوز الحواجز التي فرضتها السيطرة البريطانية، وخاصة عبر تركيا والمضائق باتجاه البحر المتوسط.

وفي إطار هذه الرؤية، ظهرت فكرة الاعتماد على بعض دول الشرق الأوسط بوصفها نقاط اتصال يمكن من خلالها تعزيز الوجود السوفييتي في المنطقة والوصول إلى المجال المتوسطي. وشملت هذه الحسابات دولاً مثل العراق ولبنان وفلسطين، باعتبارها مناطق ذات أهمية جغرافية وسياسية يمكن أن تشكل مداخل محتملة للتأثير السوفييتي.

وقد جاءت الاتصالات الدبلوماسية مع بعض القيادات العربية ضمن محاولة لاختبار فرص اختراق النفوذ البريطاني القائم في المنطقة. ورغم أن بعض التحليلات السوفييتية رأت وجود ظروف موضوعية قد تساعد على توسيع الحضور السوفييتي، فإن القراءة الواقعية لطبيعة موازين القوى أظهرت صعوبة منافسة بريطانيا التي امتلكت شبكة واسعة من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية في المشرق العربي.

وبذلك، تكشف هذه المرحلة عن التناقض بين الطموح السوفييتي للتوسع في الشرق الأوسط وبين واقع السيطرة البريطانية القائم آنذاك. فقد دخل الاتحاد السوفييتي سباق النفوذ في المنطقة بقدرات متنامية وطموحات استراتيجية، لكنه واجه نظاماً استعمارياً راسخاً امتلك أدوات سياسية وعسكرية جعلت اختراقه أمراً بالغ الصعوبة خلال سنوات الحرب وما بعدها.

وفقاً لتحليلات عبد الوهاب الكيالي، فإن هذا الاعتراف السوفيتي بتفوق بريطانيا في المنطقة يفسر لماذا اتجه الاتحاد السوفيتي لاحقاً (في 1947) إلى دعم قرار تقسيم فلسطين ودخول الأمم المتحدة، كوسيلة دبلوماسية لكسر الاحتكار البريطاني الغربي على المنطقة، بعد أن فشلت المحاولات المبكرة لاختراقها عسكرياً أو سياسياً في ظل الحرب.

كشفت التناقضات الداخلية في الاستراتيجية السوفييتية خلال الحرب العالمية الثانية أن محاولة تجاوز تركيا والمضائق والوصول إلى البحر المتوسط عبر البوابة العربية كانت تواجه قيوداً بنيوية جعلت نجاحها أمراً بالغ الصعوبة. فقد كانت بريطانيا تمتلك نفوذاً واسعاً على حكومات المنطقة، إضافة إلى وجود عسكري مباشر وشبكة من التحالفات والاتفاقيات التي مكّنتها من الحفاظ على موقعها المهيمن في المشرق العربي. وفي ظل هذا الواقع، لم تكن الأدوات الدبلوماسية والثقافية السوفييتية وحدها كافية لإحداث تغيير جوهري في موازين القوى أو إزاحة النفوذ البريطاني.

ويظهر هذا التعارض بوضوح في التصورات السوفييتية الخاصة بالشرق الأوسط؛ فمن جهة، كانت موسكو تسعى إلى إيجاد موطئ قدم استراتيجي قريب من البحر المتوسط عبر بعض الدول العربية، ومن جهة أخرى كانت تدرك أن أي مواجهة مباشرة مع بريطانيا في تلك المرحلة قد تضر بمصالحها العليا المرتبطة بالتحالف الدولي ضد ألمانيا النازية. لذلك بقيت السياسة السوفييتية محكومة بمعادلة دقيقة بين الطموح إلى توسيع النفوذ وبين ضرورة الحفاظ على التعاون مع الحليف البريطاني خلال الحرب.

ويعكس هذا الوضع المأزق الذي واجهته الحركات الوطنية الفلسطينية والعربية خلال تلك الفترة، إذ وجدت نفسها واقعة ضمن صراع مصالح القوى الكبرى، حيث لم تكن قراراتها السياسية منفصلة عن حسابات الدول العظمى. فقد فضّل الاتحاد السوفييتي، في سياق أولوياته العسكرية والاستراتيجية، تأجيل أي مواجهة حقيقية مع النفوذ البريطاني في المنطقة إلى ما بعد انتهاء الحرب، الأمر الذي حدّ من قدرته أو رغبته في دعم الحركات الاستقلالية العربية بصورة مباشرة.

وبذلك اتسمت السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب بطابع براغماتي واضح، إذ غلبت عليها اعتبارات الأمن الدولي والتحالفات الكبرى على حساب التدخل المباشر في قضايا التحرر الوطني. وقد أدى هذا النهج إلى استمرار الوضع القائم في فلسطين خلال الحرب، وترك الساحة مفتوحة أمام استمرار النشاط الصهيوني واستثمار الظروف الدولية المتغيرة لتعزيز المشروع القومي اليهودي في البلاد.

إن سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه فلسطين والشرق الأوسط في تلك الفترة لم تكن قائمة على مبادئ دعم تقرير المصير بقدر ما كانت جيوسياسية بحتة تهدف لكسر الطوق البريطاني والوصول للمياه الدافئة. وقد أدركت موسكو، استحالة تحقيق ذلك عبر الوسائل الدبلوماسية في ظل الهيمنة البريطانية المطلقة، وهو ما مهد الطريق لتبني استراتيجيات مختلفة في مرحلة ما بعد الحرب (بداية الحرب الباردة) انعكست بشكل مباشر على القضية الفلسطينية عبر دعم تقسيم فلسطين في عام 1947.

لم تكن فلسطين مجرد مسرح للأحداث في منتصف الأربعينيات، بل كانت جوهرة الثروة التي تسعى القوى العظمى للسيطرة عليها. فقد أدرك الفلسطينيون بقلق أن بلادهم تحولت إلى ساحة لتنافس محموم بين الإمبريالية الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة) والطموحات السوفياتية الصاعدة. بعد أن نجحت موسكو في مد نفوذها الدبلوماسي إلى سوريا ولبنان عقب الحرب العالمية الثانية، أصبح واضحاً أن القيادة السوفياتية تنظر إلى المنطقة، وفلسطين تحديداً، من خلال منظور الصراع العالمي ضد الهيمنة البريطانية والأمريكية، والتي كانت تسعى لتحويل دولنا إلى أقمار صناعية تابعة.

كان التنافس بين القوى الاستعمارية الكبرى عاملاً أساسياً في توجيه الاهتمام السوفييتي نحو فلسطين، إلا أن هذا الاهتمام لم يكن نابعاً من رغبة في دعم المطالب الوطنية للشعب الفلسطيني، بقدر ما ارتبط بالمخاوف الجيوسياسية والأمنية من تحركات القوى الغربية وإمكانية استخدامها للمنطقة بما يتعارض مع المصالح السوفييتية. فقد نظرت القيادة السوفييتية إلى فلسطين بوصفها موقعاً استراتيجياً ضمن شبكة المصالح الدولية المتنافسة في الشرق الأوسط، وخاصة في ظل تصاعد أهمية المنطقة اقتصادياً وعسكرياً.

وتجلت هذه الرؤية في إحدى المذكرات الداخلية السوفييتية التي أشارت إلى أن الاهتمام المتزايد لفلسطين من جانب القوى الغربية، ولا سيما الاستثمارات المرتبطة بالطاقة والبنية التحتية، قد يحمل أبعاداً استراتيجية تتجاوز الجوانب الاقتصادية المباشرة. فقد أُثيرت مخاوف من أن يؤدي تنامي النفوذ البريطاني والأمريكي في فلسطين إلى تعزيز وجودهما في منطقة ذات أهمية حيوية، بما في ذلك مشاريع النقل والطاقة وخطوط الإمداد، الأمر الذي قد يؤثر في التوازنات الإقليمية والدولية.

وبذلك، ارتبط اهتمام الاتحاد السوفييتي بفلسطين خلال هذه المرحلة بحسابات القوة والنفوذ في الشرق الأوسط أكثر من ارتباطه بموقف مبدئي تجاه قضايا شعوب المنطقة. فقد أصبحت فلسطين جزءاً من الصراع الدولي على إعادة تشكيل النظام العالمي بعد الحرب، حيث تداخلت الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية مع التحولات السياسية التي مهدت لمرحلة جديدة من التنافس الدولي في المنطقة.

وفي سياق فرض الوجود، طلب الجانب السوفياتي فتح قنصلية في فلسطين بحجة حماية المصالح العقارية لما يسمى بفلسطين الروسية. بالنسبة للفلسطينيين، كانت هذه التسمية تعيد إلى الأذهان موسكوبية، تلك الجزيرة المنعزلة من العالم الروسي التي تم فرضها على نسيجنا الاجتماعي في القرن التاسع عشر عبر الأديرة والكنائس والأراضي التي تمتد لمساحة تصل إلى 2 كيلومتر مربع. لقد كانت هذه الممتلكات، والتي قدرت قيمتها بمليون جنيه إسترليني، عالقة في شبكة معقدة من القانون الدولي والانتداب البريطاني.

تتأزم القضية من الناحية القانونية والوطنية؛ فبعد سيطرة القوات العسكرية التركية ثم الاحتلال البريطاني على ممتلكات الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، تنصلت بريطانيا عن مسؤولياتها تجاه السيادة الفلسطينية وأبقت الأملاك تحت طائلة المادة 13 من الانتداب التي تضمن حقوق الوصول للأماكن المقدسة متجاهلة حقوق السكان الأصليين. وفي عام 1923، حاولت موسكو الاستفادة من مرسوم فصل الكنيسة عن الدولة لعام 1918 للمطالبة بتأميم هذه الأصول الكنسية وإدماجها في ملكية الدولة السوفياتية، وهي الحجة التي استمرت في التصعيد ضد الإدارة البريطانية طوال العشرينيات، لتضاف بعداً آخر من أبعاد الصراع الدولي على أرضنا.

فلسطين ساحة الصراع الخفي: الأراضي المقدسة بين مطرقة السوفيت وسندان الانتداب

لم تكن فلسطين مجرد أرض للمقدسات الدينية فحسب، بل كانت رهينة في صراع القوى العظمى، حيث تحولت أراضينا وكنائسنا إلى أوراق ضغط سياسية وقانونية بين الإمبراطورية البريطانية والاتحاد السوفييتي الصاعد. إذ أدركت سلطات الانتداب البريطاني عجزها عن الاعتماد فقط على المادة 13 من صك الانتداب لردع المطالبات السوفياتية، خاصة في ظل التغيرات القانونية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية. ولهذا، سعت بريطانيا إلى تشديد قبضتها القانونية على الأراضي الفلسطينية من خلال نظام المؤسسات الخيرية لعام 1924، الذي بموجبه أصبحت السلطة المنتدبة الوصي على الممتلكات الدينية. ولعبت المادة 37 من هذا النظام دوراً حاسماً في مصادرة الإرادة الفلسطينية، حيث سمحت للمحاكم بتحويل الممتلكات الكنسية إلى أمانة تحت إشراف الحكومة البريطانية، مما مهد الطريق لتجميد أي محاولة سوفياتية لاستعادة ممتلكات فلسطين الروسية أو إرسال ممثلين إليها.

وفي ربيع عام 1945، تصاعدت حدة الاستراتيجيات الدولية على الأراضي الفلسطينية. فقد طالب الاتحاد السوفييتي علناً بتحويل جميع ممتلكات الكنيسة والدخل الناتج عنها إلى سفارته في القاهرة، وهو ما كشف عن مخاوف موسكو من أن سلطات الانتداب لبيع أو نقل هذه الأصول إلى أطراف ثالثة، لربما كانت الصهيونية العالمية واحدة منها. ووفقاً لوثائق وزارة الخارجية السوفياتية، تم التأكيد على ضرورة فرض رقابة مشددة على هذه الأراضي خوفاً من تلاعب البريطانيين بها.

لقد كان القلق السوفياتي مدفوعاً برغبتهم في إحصاء دقيقة لممتلكاتهم المتناثرة في المدن الفلسطينية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1945، قدم مبعوث موسكو في القاهرة طلباً عاجلاً لسلطات الانتداب، نتج عنه جرد تفصيلي يضم 33 قطعة أرض، ومزارع في الضواحي، وكنائس تاريخية مثل كنيسة القديس ألكسندر والقديسة مريم المجدلية، وحتى شريط أرض ضيق في يافا وصهريج ماء في جبل الزيتون (الطور). بالنسبة للفلسطينيين، كان هذا الجرد تذكيراً صارخاً بمدى التغلغل الأجنبي في بنية الأرض الفلسطينية، حيث أصبحت أسماء الأماكن والمساحات جزءاً من أرشيف الحرب الباردة.

لم تقتصر التحركات السوفييتية في فلسطين على الجوانب العقارية أو المصالح المرتبطة بالممتلكات الدينية، بل امتدت أيضاً إلى توظيف الأدوات الدبلوماسية والدينية لتعزيز الحضور والنفوذ في المنطقة. فقد حاولت موسكو استعادة نفوذها داخل المؤسسات الدينية المرتبطة بالوجود الروسي في فلسطين، إلا أن هذه المساعي اصطدمت بمقاومة من الجهات التي كانت متمسكة باستقلاليتها، خاصة في ظل التعقيدات السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والصراع على النفوذ بين القوى الدولية.

وفي الوقت نفسه، وجدت في فلسطين جالية من المواطنين السوفييت، غير أن دورها لم يكن مستقلاً بصورة كاملة، إذ خضعت أنشطتها للمتابعة والتوجيه من المؤسسات السوفييتية المختصة، التي عملت على رصد التطورات السياسية والاجتماعية في البلاد ونقل المعلومات عبر القنوات الدبلوماسية القائمة في المنطقة.

وتكشف الوثائق السوفييتية أن الاهتمام بفلسطين لم يكن مرتبطاً فقط بحماية حقوق المواطنين أو رعاية المصالح الدينية والعقارية، بل كان جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع. فقد اعتبرت موسكو أن وجود تمثيل لها في فلسطين يمثل وسيلة لمتابعة تحركات القوى الغربية، ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة، ومراقبة توجهاتهما السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط.

وبذلك تحولت فلسطين إلى إحدى ساحات التنافس الدولي في مرحلة ما بعد الحرب، حيث تداخلت فيها الاعتبارات الدينية والاقتصادية والاستراتيجية مع صراع القوى الكبرى على النفوذ. فلم تعد القضية الفلسطينية محصورة في إطارها المحلي، بل أصبحت مرتبطة بحسابات دولية أوسع تتعلق بالموقع الجغرافي للمنطقة، ومصادر الطاقة، وموازين القوى الناشئة في النظام العالمي الجديد.

لم تكن مشاكل ما بعد الحرب في الشرق الأوسط مجرد إشكالات سياسية عابرة، بل كانت سلسلة من المؤامرات المحبوكة التي تهدف إلى تذويب الهوية الفلسطينية وتقسيم الأرض فيما بين القوى الاستعمارية وأعوانها الإقليميين. وقد تصاعد وتيرة هذه المؤامرات مع رغبة بريطانيا العظمى في الحفاظ على سيطرتها تحت غطاء الحماية عبر اقتراح اتحادات عربية تقودها لندن. وقد رأينا في فلسطين كيف تم استغلال شعار الوحدة العربية سلاحاً ضد مصالحنا؛

فمبادرات مثل خطة الهلال الكبرى التي طرحها رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في كانون الأول/ديسمبر 1942، وخطة سوريا الكبرى التي تبناها الملك عبد الله الأول في عام 1943، كانت في جوهرها تهدف إلى تقسيم فلسطين وضمها إلى كيانات هاشمية موسعة، مما يهدد حقنا في تقرير المصير وإقامة دولتنا المستقلة.

لقد كانت المخططات الهاشمية بمثابة سكين في خاصرة القضية الفلسطينية؛ فمشروع الهلال الكبير الذي سعى لدمج سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، ثم ربطها بالعراق، كان يهدف فعلياً إلى تهميش السيادة الفلسطينية وتحويل فلسطين إلى مجرد منطقة تابعة ضمن حلم ملكي يتوسع على حساب أرضنا. ورغم أن مشروع بغداد كان يرفع شعار تحرير العالم العربي من الوصاية البريطانية، إلا أن بريطانيا أيدت بقايا هذه المشاريع لأنها تضمن بقاء نفوذها عبر حلفائها الهاشميين، مستهدفةً بذلك نزع الصبغة الوطنية عن فلسطين.

وفي خضم هذا الصراع على جسد فلسطين، لعب الزعماء العرب أدواراً لم تكن جميعها تخدم القضية الفلسطينية. ففي حين رفضت سوريا ولبنان الانصهار في المشاريع الملكية للحفاظ على استقلالهما الجمهوري، ودخلت المملكة العربية السعودية على الخط لمنع تمدد الهاشميين خوفاً على عرش الحجاز، نجحت القاهرة في فرض رؤيتها. وبفضل دبلوماسية مصطفى النحاس باشا، سيطرت مصر على المبادرة، دافعة باتجاه إنشاء جامعة الدول العربية كإطار للتعاون بدلاً من الاتحاد الفيدرالي. ومن منظورنا، كان هذا التحول، الذي تم ترسيخه في مؤتمر 1943، محاولة لاحتواء القضية الفلسطينية ضمن إطار ضعيف يمنع أي دولة عربية من ضم فلسطين بشكل مباشر، ولكنه أيضاً قيد حركة الفلسطينيين وجعل قضيتهم رهينة لموازين القوى العربية، مما عرقل إمكانية قيام دولة مستقلة قوية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الجغرافيا السياسية العربية تعاد تشكيلها، كان الطمع الأمريكي يتربص بثروات المنطقة. فقد أدرك الفلسطينيون أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة التي بدأت تتحدث عنها واشنطن في الثلاثينيات والأربعينيات لم تكن سوى كود للنفط. إن إنشاء شركة أرامكو عام 1933 واكتشاف النفط في السعودية حوّل منطقتنا إلى محطة رئيسية للاقتصاد الغربي. وبحلول عام 1942، بدأ الغزو الثقافي الأمريكي يتسرب عبر المنظمات الخيرية

والتعليمية، مثل الصليب الأحمر الأمريكي، التي كانت بمثابة الطليعة للهيمنة الاقتصادية والسياسية التي كانت ترمي لتقسيم المنطقة بما يتوافق مع مصالح الطاقة الأمريكية، مستغلة قضية فلسطين كورقة مساومة في صراعها مع بريطانيا.

لم تكن المساعدات الأمريكية الضخمة التي ضختها واشنطن في الشرق الأوسط، والتي بلغت 50 مليون دولار وآلاف الأطنان من المواد الغذائية لمصر وسوريا، سوى رشوة سياسية استهدفت شراء صمت العرب وتحييدهم عن القضية الفلسطينية. لقد كان إقدام واشنطن على مد قانون الإعارة والتأجير للمملكة العربية السعودية عام 1943 وعقد علاقات دبلوماسية معها، محاولة واضحة لاختراق العمق العربي، مستغلة حاجة المنطقة الاقتصادية لتثبيت أقدامها كقوة استعمارية جديدة. وفي غفلة من الزمن، أو ربما بضغط من الظروف الدولية، قبلت لندن تقاسم النفوذ مع واشنطن عام 1944-1945؛ فمنحت رأس المال الأمريكي موطئ قدم في ثروة المنطقة النفطية مقابل دعم سياسي، وهو اتفاق تحالف على حساب الدم الفلسطيني، حيث تم التفاوض على مصير بلادنا في الغرف المغلقة بعيداً عن أصحابها الأصليين.

في ظل هذه التحالفات والتوازنات الدولية المتشابكة، برز الدور الأمريكي بوصفه عاملاً مؤثراً في تطورات القضية الفلسطينية. فقد اتسم الموقف الأمريكي آنذاك بازدواجية واضحة؛ فمن جهة، تجنبت الإدارة الأمريكية اتخاذ مواقف مشتركة حاسمة مع بريطانيا بشأن تهدئة الأوضاع في فلسطين، مبررة ذلك بتعقيد القضية وتشابك أبعادها السياسية، ومن جهة أخرى أبدت اهتماماً متزايداً بالمطالب الصهيونية داخل الولايات المتحدة، خاصة في ظل تأثير الاعتبارات الانتخابية والضغوط السياسية الداخلية.

وقد لاحظت الأوساط السوفييتية هذا التحول في السياسة الأمريكية، معتبرة أن واشنطن أصبحت إحدى الساحات الرئيسية التي ينشط فيها أنصار المشروع الصهيوني للحصول على دعم سياسي لإنشاء كيان يهودي في فلسطين. ومن المنظور الفلسطيني، عكس هذا الواقع شعوراً متزايداً بأن مواقف القوى الغربية الكبرى لم تكن منفصلة عن مصالحها الداخلية وحساباتها السياسية، وأن مبادئ الديمقراطية وحقوق الشعوب كثيراً ما كانت تخضع لاعتبارات النفوذ والمصالح الاستراتيجية.

وبذلك، وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام مشهد دولي معقد، حيث تداخلت حسابات القوى الكبرى مع النشاط الصهيوني المنظم، في وقت تراجعت فيه قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على التأثير في مراكز القرار الدولية. وأصبحت القضية الفلسطينية تدريجياً جزءاً من صراع أوسع بين القوى الدولية حول مستقبل الشرق الأوسط وترتيبات النظام العالمي بعد الحرب.

في المقابل، وقفت الأمة العربية موقفاً رافضاً لأي مساومة على الكرامة الوطنية. لقد رفض زعماء العرب بشكل قاطع فكرة الدولة اليهودية، معتبرين إياها استمراراً للاستعمار الاستيطاني، وطالبوا بإلغاء وعد بلفور المشؤوم ووقف الهجرة فوراً. بالنسبة للفلسطينيين، لم يكن القبول باليهود كأقلية دينية في مشاريع التقسيم أو الحكم الذاتي، مثل مشروع عبد الله، إلا تنازلاً مؤقتاً لم يكن ليقبل به أحد مقابل التنازل عن السيادة الوطنية. فنحن نرى أنفسنا أصحاب الأرض، واليهود في أحسن الأحوال جماعة دينية يجب أن تبقى خاضعة للسيادة العربية، لا أن يقيموا دولة فوق أنقاض منازلنا.

وفي ظل هذا الصمود العربي، صعدت الحركة الصهيونية من نبرتها العدوانية عبر إعلان بيلتمور الذي دعا صراحة إلى إقامة كومنولث يهودي ورفض الكتاب الأبيض البريطاني، معلنة شعار دولة يهودية الآن. لقد كان هذا الإعلان بمثابة إعلان حرب على مستقبل فلسطين، حيث رفضت المنظمة الصهيونية أي حل وسط، وطالبت بفتح أبواب الهجرة، وتسليم مقاليد البلاد للوكالة اليهودية. ووجد ديفيد بن غوريون في هذا الإعلان ترجمة لمخططاته التوسعية التي نشرها سابقاً، مما ينذر ببدء مرحلة جديدة من العنف والاستيلاء على الأرض.

إن دخول عام 1944 شكل نقطة تحول خطيرة، حيث انتهت فترة الهجرة الخمس سنوات المقيدة بموجب الكتاب الأبيض لعام 1939. ورغم محاولات حاييم وايزمان اللعب على ورقة الدبلوماسية لإقناع تشرشل بوعود دولة يهودية، إلا أن الحقيقة كانت تظهر على الأرض عبر أعمال العنف. ففشل وايزمان في تأمين الاعتراف الدولي الرسمي دفع المنظمات الإرهابية الصهيونية مثل إيتسل وليحي إلى شن حملة الانتفاضة الوطنية المزعومة ضد البريطانيين. ورغم أن قيادة الهاغاناه قامت بعملية موسم (تصفية حسابات داخلية) لإخماد هذه المجموعات خوفاً من تشويه سمعة الصهيونية

أمام العالم، إلا أننا كفلسطينيين كنا نرى أن هذا الخلاف مجرد شقاق داخلي بين العصابات حول الوسيلة، بينما الهدف النهائي المتمثل في سرقة البلاد كان يظل مشتركاً بينهم جميعاً.

كشف عام 1944 عن القفاز المخملي الذي تخفي به القوى العظمى مخالب الحديد. ففي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1944، لم تكن محادثات تشرشل مع وايزمان سوى دليل على المؤامرة الصامتة؛ فقد عرض رئيس الوزراء البريطاني منح النقب للمشروع الصهيوني تحت الطاولة، مظهراً استعداده لتقسيم بلادنا، بينما كان يصرح علناً بضبط النفس. وتكشف رسالة تشرشل الشخصية إلى مستشاره المقرب إيسماي في كانون الثاني/يناير 1945 عن ازدراء صارخ لحياة العرب واليهود على حد سواء، واصفاً إيانا بالمتعطشين للدماء، ومعتبراً أن الحروب الأهلية بيننا لا تهم طالما أن المواقع الاستراتيجية للإمبراطورية البريطانية محفوظة. لقد كان هذا الموقف يعني عملياً أن دماء الفلسطينيين ثمن بخس مقابل حماية المصالح الاستعمارية.

وتحول خيال الفلسطينيين إلى ألم عندما تولى حزب العمال البريطاني السلطة في عام 1945. فبعد أن أوهم اليسار الصهيوني والشعوب العربية بوعود تحررية، تراجعت الحكومة الجديدة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1945 عن إلغاء الكتاب الأبيض لعام 1939، مكتفية بإنشاء لجان تحقيق جديدة لتكسب الوقت. وتبين أن السياسة الجديدة لوزير الخارجية إرنست بيفين لم تكن سوى نسخة مكرسة من سياسة تشرشل، حيث كانت أولويته القصوى ضمان تدفق النفط العربي الرخيص لبريطانيا، حتى لو كان ذلك على حساب حقوق الفلسطينيين في أرضهم.

في مواجهة هذا التنصل الغربي، بادرت الأمة العربية لتوحيد صفوفها. وفي مؤتمر الإسكندرية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1944، والذي حضره المناضل الفلسطيني موسى العلمي، تم تأكيد أن فلسطين جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وأن التفريط في حقوق العرب يهدد السلام العالمي برمته. ولعل أهم ما أقره العرب في هذا المؤتمر، ولا نزال نعتز به حتى اليوم، هو الفصل النظيف بين القضية الإنسانية للاجئين اليهود وبين المشروع الصهيوني؛ فكيف يمكن معالجة ظلم وقع على اليهود في أوروبا بارتكاب ظلم آخر، وهو تهجيرهم إلى بلادنا وتشريدنا؟ استجابة لهذا التهديد، أسس موسى العلمي الصندوق القومي العربي كأداة دفاعية لشراء الأراضي وحمايتها من سطو المنظمات الصهيونية.

وفي الولايات المتحدة، كانت الآلة الإعلامية الصهيونية، مدعومة بالمسيحيين الصهاينة، تعمل بلا توقف لتسويق فكرة نقل اللاجئين اليهود إلى فلسطين. ورغم أن الرئيس روزفلت ظن حتى شباط/فبراير 1945 أنه يستطيع فرض إرادته على العرب، إلا أن لقاءه التاريخي مع الملك عبد العزيز آل سعود كان بمثابة الصدمة التي نبهته إلى الحقيقة. ففي خمس دقائق فقط، علم روزفلت أن العلاقات بين المسلمين واليهود ليست مجرد مسألة قانونية بل مسألة وجودية. وعندها أيقن الرئيس الأمريكي أن أي دعم للمطالب الصهيونية سيؤدي إلى قطع علاقات واشنطن بالعالم العربي، مما يهدد بشكل خطير ميثاق كوينسي الذي يمنح الولايات المتحدة حقوق النفط السعودية. وهكذا، وإن لفترة قصيرة، أجبرت مصالح النفط والقوة العربية الإدارة الأمريكية على التعامل مع القضية الفلسطينية بحذر.

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية والوضع في غرفة العمليات الدولية على حاله؛ لم يستطع الصهاينة الحصول على ضوء أخضر نهائي من الغرب، كما لم يستطع العرب تأمين دعم مطلق لوقف الهجرة. في هذه الفراغ السياسي، أصبح من الضروري للقوى الوطنية الفلسطينية والعربية البحث عن حلفاء جدد، بمن فيهم الاتحاد السوفييتي، لموازنة الكفة في معركة الاستقلال القادمة.

في ربيع عام 1944، وبرغم قسوة ظروف الحرب العالمية الثانية، انخرطت القيادة الفلسطينية والجماهير العربية في معركة مصيرية موازية على الساحتين الدبلوماسية والإعلامية. كانت الجهود تُبذل بشكل حثيث لنقل صوت القضية إلى العالم، في محاولة لوقف المخططات التي كانت تتبلور آنذاك لتمكين الحركة الصهيونية من السيطرة على فلسطين.

في الوقت الذي بدا فيه أن الحركة الصهيونية تحقق تقدماً ملحوظاً في التأثير على الرأي العام الغربي وحشد دعم دول الحلفاء، برزت محاولات عربية لمواجهة هذا الزخم. وقد انعكس ذلك بوضوح في سيل الرسائل التي تلقتها البعثة الدبلوماسية السوفييتية في القاهرة، حيث وصل إليها أكثر من 230 احتجاجاً من منظمات عربية مختلفة، في مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، رفضاً لمشاريع تحويل فلسطين إلى دولة يهودية. ولم تكن هذه الرسائل مجرد تعبيرات عفوية عن الغضب، بل جاءت ضمن حملة منظمة للعلاقات العامة قادتها أحزاب وقوى اجتماعية عربية، بدعم

من الحكومة المصرية، للتصدي للحملة الصهيونية التي سعت إلى الضغط على الحلفاء من أجل إلغاء الكتاب الأبيض وفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون قيود.

تزايد الإحساس بالخطر لدى الأوساط العربية مع اتضاح اختلال ميزان التأثير في دوائر الإعلام وصنع القرار في الدول الغربية، إذ بدا أن النشاط السياسي المنظم للمؤيدين للمشروع الصهيوني يحقق حضوراً متنامياً في التأثير على الرأي العام والسياسات الرسمية، في مقابل ضعف القدرة العربية على إيصال وجهة نظرها إلى تلك المراكز.

وقد ظهر هذا التحول بوضوح عندما طُرحت داخل المؤسسة التشريعية الأمريكية مبادرات سياسية دعت إلى فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية الأوروبية والعمل على إقامة كيان يهودي ذي طابع ديمقراطي. ورغم أن هذه المبادرات لم تتحول إلى تشريعات ملزمة، فإن مجرد طرحها داخل دوائر القرار الأمريكية عُدّ مؤشراً على تنامي نفوذ التيارات المؤيدة للصهيونية وقدرتها على التأثير في النقاش السياسي حول مستقبل فلسطين.

وعكس هذا التطور إدراكاً عربياً متزايداً بأن الصراع حول فلسطين لم يعد مقتصراً على الواقع المحلي داخل البلاد، بل أصبح مرتبطاً بشكل مباشر بموازين القوى الدولية، وبقدرة الأطراف المختلفة على التأثير في الحكومات ووسائل الإعلام ومراكز صنع القرار في الغرب.

في محاولة لكسر العزلة الإعلامية والسياسية التي شعر بها الجانب العربي، جرى نقل مجموعة من المرتكزات الأساسية للموقف العربي إلى القيادة السوفييتية عبر قنوات دبلوماسية، حيث ركزت الرسائل على عدد من القضايا التي اعتُبرت جوهرية في رؤية العرب للقضية الفلسطينية. وتمثلت هذه المرتكزات في رفض الاعتراف بأي حق تاريخي أو أخلاقي لليهود في المطالبة بالسيادة على فلسطين، والتأكيد على أن دعم إقامة كيان يهودي يتعارض مع المبادئ المعلنة للحلفاء وخصوصاً ما يتعلق بحقوق الشعوب وتقرير مصيرها، إضافة إلى التحذير من أن إنشاء مثل هذا الكيان داخل المنطقة العربية قد يؤدي إلى إضعاف الوحدة العربية وزيادة التدخلات الخارجية في شؤونها.

كما شددت بعض التيارات السياسية العربية على أن أي محاولة لفرض تسوية للقضية الفلسطينية على حساب الحقوق العربية لن تؤدي إلى الاستقرار، وأن العرب يمتلكون القدرة على التمسك بمطالبهم والدفاع عنها باعتبارها

مرتبطة بتاريخهم ووجودهم في فلسطين. وقد عكست هذه المواقف إدراكاً متزايداً بأن الصراع حول فلسطين لم يعد محصوراً في الإطار المحلي، بل أصبح مرتبطاً بالمواقف الدولية وبقدرة الأطراف المختلفة على كسب دعم القوى الكبرى.

وفي هذا السياق، أدركت القيادات الفلسطينية أن قوة المطالب الوطنية لا تكفي وحدها ما لم تقترن بحضور سياسي دولي مؤثر. لذلك سعت إلى عرض وجهة النظر العربية أمام مختلف الأطراف الدولية، مع التركيز على أهمية الحصول على دعم خارجي في مرحلة إعادة ترتيب النظام العالمي بعد الحرب. وقد عبّرت الاتصالات التي جرت مع ممثلي الاتحاد السوفييتي عن أمل فلسطيني في أن تجد القضية العربية تفهماً لدى موسكو، انطلاقاً من الاعتقاد بأن الموقف السوفييتي قد يكون أكثر استعداداً للنظر إليها باعتبارها قضية تحرر وحقوق وطنية.

آنذاك، استند موسى العلمي في تفاؤله إلى قناعة راسخة مفادها أن الاتحاد السوفييتي ليس طرفاً مهتماً بهذه القضية، وليس له أهداف إمبريالية في الدول العربية، وله موقف سلبي تجاه الحركة الصهيونية. لكن مع الأسف، تبين لاحقاً أن حسابات العلمي، مثلها مثل حسابات العديد من الفلسطينيين الذين اعتقدوا أن العدالة الدولية ستنتصر، كانت خاطئة.

كشفت الوثائق اللاحقة أن القيادة السوفييتية كانت تنظر بدرجة كبيرة من التحفظ والشك إلى الحركة القومية العربية، إذ لم تكن ترى فيها قوة سياسية قادرة على تشكيل بديل مستقل في المنطقة. فقد عبّرت التقييمات السوفييتية عن صعوبة تحديد مدى واقعية مشروع الوحدة العربية وإمكان تحوله إلى قوة فاعلة، مستندةً إلى ما اعتبرته عوامل ضعف داخلية، مثل الانقسامات القبلية والتنافسات بين القيادات العربية. كما أشارت التقارير الصادرة عن دوائر الشؤون الشرق أوسطية إلى أن القومية العربية لم تكن، في تقديرها، ذات تأثير واسع بين عامة السكان، بل بقيت محصورة إلى حد كبير في أوساط النخب السياسية والثقافية.

ارتبط هذا الموقف المتحفظ، في جانب كبير منه، برؤية سوفييتية لطبيعة العلاقة بين بريطانيا والحركات القومية العربية. فقد اعتبرت موسكو أن بريطانيا تسعى إلى توظيف فكرة الوحدة العربية لتعزيز نفوذها في المنطقة والحفاظ

على موقعها الاستراتيجي، بما يحدّ من إمكانية التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط. وانطلاقاً من هذا التصور، رأت بعض التقييمات السوفييتية أن الدول العربية، بحكم خضوع معظمها بدرجات مختلفة للنفوذ البريطاني، لم تكن قادرة على تحقيق مشروع وحدوي مستقل بعيداً عن تأثير القوة المهيمنة.

وبذلك وجد الفلسطينيون أنفسهم في وضع دولي بالغ التعقيد؛ فمن جهة، واجهوا تصاعد التأييد الغربي للمشروع الصهيوني وتنامي تأثير القوى الداعمة له، ومن جهة أخرى اصطدموا بتحفظ سوفييتي تجاه الحركة القومية العربية وتشكيك في قدرتها على تحقيق استقلال سياسي حقيقي. وقد أسهم هذا الواقع في تضييق هامش المناورة السياسية العربية في المرحلة التي سبقت التحولات الكبرى التي قادت إلى أحداث عام 1948.

لم يكن موقف الحزب الشيوعي السوفييتي وقيادته إزاء الحركة الصهيونية واضحاً في تلك المرحلة، الأمر الذي أسهم في تكوّن تقديرات غير دقيقة. فقد استند تفسير موقف موسكو إلى مواقف الكومنترن في ثلاثينيات القرن العشرين، التي دعمت حركات التحرر الوطني العربي، ما عزّز الاعتقاد باستمرار هذا النهج. غير أن هذا التصور أغفل أن الكرملين، رغم احتفاظه بخطاب أيديولوجي ناقد للصهيونية خلال الحرب، كان يتابع ميدانياً ما تحققه من تقدم في فلسطين. والأهم أن نشاط الحركة الصهيونية وإصرارها—الذي فُسّر في موسكو أحياناً بوصفه مواجهة للانتداب البريطاني—دفع القيادة السوفييتية إلى إعادة تقييم دور الوطن القومي اليهودي ضمن مقاربة براغماتية تقوم على موازين القوة لا على الشعارات.

كما أظهرت المعطيات التي جمعتها الجهات الفلسطينية، والتي وصلت إلى مصلحة الشرق الأوسط في مفوضية الشعب للشؤون الخارجية السوفييتية، أن الوطن القومي اليهودي شهد خلال سنوات الحرب تطوراً ملحوظاً، ليصبح مركزاً صناعياً وعلمياً وتقنياً متقدماً في المنطقة. ووفق تقارير استندت إلى بيانات شركة بالكور، قُدّرت القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي اليهودي في فلسطين عام 1942 بنحو 40 مليون جنيه فلسطيني، مع تشغيل عشرات الآلاف من العمال، ودفع ملايين الجنيهات سنوياً كأجور، ما يعكس اتساع القاعدة الاقتصادية لهذا المشروع.

وتعزز هذا التصور أيضاً بما ورد في تقارير اقتصادية إقليمية، من بينها تقارير مصرية تابعتها موسكو، والتي أشارت إلى تسارع نمو القطاعات الصناعية في فلسطين خلال الفترة بين 1941 و1943. فقد شمل هذا التوسع مجالات متعددة مثل الصناعات الكيميائية، والنسيجية، والغذائية، والأخشاب، والجلود، والمعادن، مع بروز خاص للصناعات الدوائية والكيميائية، إلى جانب تقدم ملحوظ في صناعة النسيج وبناء السفن، وهكذا، كانت هذه البنية الاقتصادية المتنامية تشكل ركيزة أساسية في مشروع بناء كيان سياسي جديد، في وقت كانت فيه الآمال الفلسطينية تتعرض لتحديات متزايدة.

شهد النشاط الصناعي اليهودي في فلسطين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً، إذ لم تؤدِّ ظروف الحرب إلى حالة من الركود الاقتصادي، بل أسهمت في دفع عجلة التصنيع نتيجة ارتفاع الطلب على المنتجات الصناعية المرتبطة بوجود القوات البريطانية واحتياجات الحلفاء في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى توسع عدد من المنشآت الصناعية ونمو قطاعات إنتاجية متعددة، الأمر الذي عزز من قدرة الاقتصاد اليهودي على التوسع والاستقلال النسبي.

اتسم هذا التطور بتنوع واضح في مجالات الصناعة، حيث برزت الصناعات المعدنية والكيميائية بوصفها قطاعات ذات أهمية استراتيجية، نظراً لارتباطها بالإنتاج الصناعي المتقدم وبالاحتياجات العسكرية خلال فترة الحرب. كما شهدت الصناعات الخفيفة، مثل النسيج والملابس والصناعات الغذائية، توسعاً كبيراً بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية.

ولم يكن هذا النمو الصناعي مجرد استجابة مؤقتة لظروف الحرب، بل جاء ضمن توجه أوسع لبناء قاعدة اقتصادية متماسكة للمجتمع اليهودي في فلسطين. فقد ساعد تطور الصناعة على توفير فرص عمل، وتنمية الخبرات الفنية، وتعزيز شبكة الإنتاج المحلي، بما جعل الاقتصاد اليهودي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية.

كما أظهر هذا التوسع تحولاً في طبيعة الاقتصاد القائم، إذ انتقل تدريجياً من الاعتماد على النشاط الزراعي والاستيطاني إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً يجمع بين الزراعة والصناعة والخدمات. وقد اعتُبر هذا التطور مؤشراً مهماً

على تنامي القدرات المؤسسية والاقتصادية للمشروع الصهيوني، ومنحه مقومات إضافية في الصراع السياسي حول مستقبل فلسطين خلال السنوات الأخيرة من فترة الانتداب البريطاني.

وبذلك، شكّل النمو الصناعي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية أحد العوامل التي عززت البنية الاقتصادية للمجتمع اليهودي في فلسطين، وأسهم في توفير الأساس المادي لمشروع سياسي كان يسعى إلى ترسيخ وجوده وتحقيق أهدافه المستقبلية.

لم يكن التطور الصناعي في المستوطنات اليهودية مجرد تغيير اقتصادي، بل كان تحولاً استراتيجياً دقيقاً خططت له القيادة الصهيونية بعناية. فقد لعب مؤسسات مالية ضخمة مثل بنك فلسطين (بنك أنجلو-فلسطين) والبنك الصناعي الفلسطيني، الدور المحوري في تمويل هذا التحول. وبعبارة أخرى، لقد نجحوا في سنوات الحرب في تغيير طبيعة ما يسمى أرض الميعاد من كيان يعتمد على الزراعة إلى دولة ذات قاعدة صناعية شاملة. كان هذا التصنيع مدعوماً بوصول موجة من اللاجئين اليهود من أوروبا، حملوا معهم الخبرات العلمية والتقنية العالية، مما منح المشروع الصهيوني قدرات إنتاجية تفوق بكثير إمكانياتنا في تلك الفترة.

في إطار السعي إلى كسب التأييد السوفييتي، عملت القيادة الصهيونية على تقديم المشروع الاستيطاني في فلسطين بوصفه مشروعاً ذا أبعاد اقتصادية وتنموية يمكن أن يخدم مصالح المنطقة بعد الحرب. فقد ركز الخطاب الصهيوني الموجه إلى موسكو على إبراز قدرة فلسطين على التحول إلى مركز صناعي مهم بفضل استقدام أصحاب الخبرات الفنية والمتخصصين، مع التأكيد على أن هذا التطور قد ينعكس إيجابياً على اقتصاد الشرق الأوسط. غير أن هذا الطرح حمل، من وجهة نظر نقدية، محاولة لإعادة تقديم المشروع الاستيطاني باعتباره مشروعاً تنموياً يخدم الجميع، متجاهلاً أبعاده السياسية المرتبطة بإعادة تشكيل الواقع الديموغرافي والاقتصادي في فلسطين.

وأظهرت القيادة الصهيونية اهتماماً واضحاً ببناء علاقات مباشرة مع الاتحاد السوفييتي، إذ أدركت مبكراً أن موسكو ستكون إحدى القوى الأساسية في صياغة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وفي مقابل ذلك، بدا التحرك

العربي أقل فاعلية في بناء قنوات اتصال مع القيادة السوفييتية، إذ اعتمدت قطاعات واسعة من النخب العربية على علاقاتها التقليدية مع بريطانيا، الأمر الذي حدّ من قدرتها على التأثير في مواقف القوى الدولية الصاعدة.

وقد ركزت الاتصالات الصهيونية مع المسؤولين السوفييت على ضرورة إشراك موسكو في أي ترتيبات مستقبلية تخص فلسطين، انطلاقاً من إدراك أن بريطانيا لن تكون قادرة على اتخاذ قرارات منفردة بشأن المنطقة دون مراعاة مواقف القوى الكبرى الأخرى. كما سعت هذه الاتصالات إلى استثمار طموح الاتحاد السوفييتي للظهور كقوة عالمية مؤثرة، والتأكيد على أن تجاهل دوره قد يؤدي إلى تفاهمات دولية لا تراعي مصالحه.

ومع اقتراب نهاية الحرب، بدأت المنظمات الصهيونية في بناء شبكة من العلاقات المنظمة مع الممثلين السوفييت في الشرق الأوسط وخارجه، بهدف إبقاء موسكو على اطلاع بمواقفها وتطورات القضية الفلسطينية، والتأثير في صياغة الموقف السوفييتي تجاه مستقبل فلسطين. ولم تكن هذه الاتصالات مجرد لقاءات دبلوماسية عابرة، بل جاءت ضمن استراتيجية تهدف إلى ضمان حضور القضية الصهيونية في حسابات الاتحاد السوفييتي خلال مرحلة إعادة ترتيب النظام الدولي.

وقد ربط الخطاب الصهيوني بين مستقبل المشروع الوطني اليهودي وبين قضية اللاجئين اليهود في أوروبا بعد الحرب، مقدماً إعادة توطين الناجين من الاضطهاد النازي في فلسطين باعتبارها الحل الأكثر واقعية للمشكلة اليهودية. واستند هذا الخطاب إلى فكرة أن الدمار الذي خلفته الحرب والإبادة النازية جعل عودة اليهود إلى أوضاعهم السابقة أمراً بالغ الصعوبة، وأن الحاجة إلى إيجاد مكان جديد لاستيعابهم أصبحت أكثر إلحاحاً.

وفي هذا السياق، حاولت القيادة الصهيونية إقناع الجانب السوفييتي بأن استمرار وجود قضية اللاجئين اليهودية سيشكل عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية والوسطى بعد الحرب، وأن إيجاد حل دائم لها يخدم مصالح الاستقرار الدولي. كما جرى التأكيد على أن الدول الكبرى الأخرى لن تكون قادرة أو راغبة في استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين اليهود، الأمر الذي جعل فلسطين، وفق الرؤية الصهيونية، الخيار الأكثر ملاءمة لإعادة التوطين.

وهكذا، تحولت قضية اللاجئين اليهود بعد الحرب إلى أداة سياسية استخدمتها الحركة الصهيونية في مخاطبة القوى الدولية، ومنها الاتحاد السوفييتي، بهدف الحصول على دعم أو تفهم لمشروعها في فلسطين. وقد عكست هذه التحركات إدراكاً عميقاً لأهمية الدبلوماسية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب، ومحاولة توظيف التحولات العالمية لخدمة أهداف المشروع الصهيوني.

وشدد وايزمان على انتباه القيادة السوفيتية إلى أن الروابط التاريخية للشعب اليهودي مع فلسطين حظيت باعتراف دولي (إشارة إلى وعد بلفور وانتداب عصبة الأمم). وختم بأن الصهيونية، من خلال توجيه الجماهير اليهودية إلى فلسطين، تهدف إلى إعادة تثقيفهم وتحويلهم إلى أناس عاديين يشاركون بفعالية في الإنتاج، بعيداً عن الشذوذ الاقتصادي للشتات، مؤكداً أن ليس لفلسطين بديل.

يكشف هذا عن الجوهر الاستعماري للمشروع الصهيوني، وكيف تم توظيف المآسي الإنسانية لتبرير الاستيطان في الأرض الفلسطينية. ويمكن تأطير ذلك في النقاط التالية:

1-توظيف المسألة اليهودية لخدمة المشروع الاستعماري: يظهر بوضوح كيف استخدمت القيادة الصهيونية معاناة اليهود في أوروبا كورقة ضغط سياسية. فحجة وايزمان بأن فلسطين هي الحل الوحيد لليهود المدمرين تتجاهل تماماً حقيقة أن المشكلة كانت أوروبية المنشأ وأوروبية المسؤولية. كان من المفروض أن يحل العالم الغربي والاتحاد السوفييتي قضية اللاجئين اليهود داخل حدوده أو في الدول المسؤولة عن الحرب، بدلاً من نقل المشكلة وتحميل عبئها للسكان الأصليين في فلسطين الذين لم يكونوا مسؤولين عن المحرقة النازية.

2-إنكار وجود الشعب الفلسطيني: ينطوي على نوع من الإنكار المطلق لوجود شعب فلسطيني له حقوق في الأرض. عندما يتحدث وايزمان وشيرتوك عن فلسطين المكان الوحيد المتاح، فإنهم يعاملونها كأرض بلا شعب. يرى المؤرخون الفلسطينيون أن هذا الخطاب كان جزءاً من استراتيجية متعمدة لطمس الوجود الفلسطيني والهوية الوطنية، حيث تم تصوير فلسطين على أنها أرض فارغة تنتقل إليها جموع يهودية لتصبح عمالاً ومنتجين، وكأن الفلسطينيين غير موجودين أو لا يملكون حق تقرير المصير.

3-التحالف مع الإمبريالية العالمية: يبرز كيف كان القادة الصهاينة مستعدين للتحالف مع أي قوة عظمى (سواء الاتحاد السوفييتي أو الغرب) لتحقيق أهدافهم. يثبت هذا أن المشروع الصهيوني لم يكن حركة تحرر وطنية لليهود فحسب، بل كان مشروعاً استيطانياً تابعاً للمصالح الاستعمارية الكبرى آنذاك. محاولة استمالة ستالين عبر الادعاء بأن الصهيونية ستحول اليهود إلى أناس عاديين يشاركون في الإنتاج (ما يعني إبعادهم عن الشيوعية والتمركز في المدن) تكشف عن البراغماتية السياسية التي كانت تضحي بمبادئ اليهود من أجل تأمين الدولة.

4-أسطورة لا بديل لفلسطين: يرى المحللون أن حجة وايزمان القائلة بعدم وجود دول أخرى قادرة على استقبال اللاجئين هي حجة مضللة. فقد كانت أراضٍ شاسعة متاحة في الدول الأمريكية والأوروبية، لكن الأيديولوجية الصهيونية استبعدتها مسبقاً لأن هدفها لم يكن إنقاذ اليهود فحسب، بل إنقاذهم في فلسطين فقط لتحقيق الأهداف الديموغرافية والجيوسياسية للمشروع. هذا التركيز الأيديولوجي على فلسطين كحل حصري هو ما جعل النكبة حتمية في نظر الفلسطينيين، حيث كان لا بد من إخلاء الأرض من سكانها الأصليين لاستيعاب المهاجرين الجدد.

ورغم قبول الصهاينة، من حيث المبدأ العام، بإمكانية إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية صحية لليهود مع السكان العرب في فلسطين، إلا أنهم اتخذوا إجراءات لتشويه سمعة الشخصيات السياسية العربية في نظر القيادة السوفيتية. فقد حرص ممثلو الوكالة اليهودية على لفت انتباه موسكو باستمرار إلى حقيقة أن قادة الدول العربية يتخذون، علناً أو سراً، مواقف مؤيدة للنازية أو للفاشية، على سبيل المثال، انحاز مفتي القدس ورئيس وزراء العراق رشيد علي الكيلاني إلى جانب النازيين، وهما يختفيان من وجه العدالة، يروجون للنازية بعنف.

كما نقلت الوكالة اليهودية عن ممثلها في واشنطن، ناحوم جولدمان، انتقادات لاذعة للدول العربية، مشيرة إلى أن حتى القادة العرب الذين اتبعوا نهجاً أكثر حذراً لم يدعموا الأمم المتحدة بشكل فعال في الحرب ضد قوى المحور. فمصر ظلت محايدة حتى اقتراب القوات النازية من الإسكندرية، والعراق حاول القيام بانقلاب فاشل ضد البريطانيين ولم يعلن الحرب على المحور إلا بعد ثلاث سنوات وبشكل شكلي، بينما ظل ابن سعود على الحياد.

من جهة أخرى، عارضت الحركة الصهيونية الأنظمة العربية المؤيدة لألمانيا، واعتبر قادة الوكالة اليهودية أن دعمها ضروري من وجهة نظر الحفاظ على مواقف الحلفاء في الشرق الأوسط وتعزيز ودعم العناصر التقدمية هناك.

وبشكل عام، لم تتضمن المذكرات والرسائل التي أرسلتها مختلف الهيئات الصهيونية إلى الحكومة السوفيتية طلبات للحصول على دعم موسكو المباشر للنضال من أجل إنشاء دولة يهودية في فلسطين. بل اكتفى القادة الصهاينة بمحاولة إقناع الحكومة السوفيتية بشكل موضوعي بأن روسيا السوفيتية، التي لها مصالح طبيعية في الشرق الأوسط، ليس لديها أي سبب للاعتراض على ظهور مجتمع يهودي في فلسطين. وفي الوقت نفسه، أعربت الوكالة اليهودية مراراً وتكراراً عن أملها في إقامة علاقات صداقة قوية بين الاتحاد السوفييتي والحركة الصهيونية، تقوم ليس فقط على التفاهم المتبادل بل أيضاً على المصالح المشتركة.

ومع ذلك، لم تكن جميع التيارات الصهيونية تنظر إلى إمكانية إقامة علاقة وثيقة بين الدولة اليهودية المستقبلية والاتحاد السوفييتي بالدرجة نفسها من الحماس. فقد ارتبط الاتجاه المؤيد للتقارب مع موسكو بصورة أساسية بالأوساط ذات التوجهات الأيديولوجية داخل حركة التضامن مع الاتحاد السوفييتي التي نشأت في فلسطين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وقد ساهم اهتمام الجانب السوفييتي بهذه الحركة في تعزيز حضورها السياسي، ومن مظاهر ذلك المشاركة الرمزية للدبلوماسيين السوفييت في أحد مؤتمراتها الأولى، الأمر الذي عُدّ مؤشراً على رغبة موسكو في متابعة نشاط هذه الأوساط.

وقد رأى التيار اليساري الصهيوني أن بناء علاقة مستقبلية مع الاتحاد السوفييتي ينبغي أن يقوم على أساس الروابط بين اليهود في الاتحاد السوفييتي واليهود في فلسطين، معتبراً أن إشراك اليهود السوفييت في مشروع بناء الدولة اليهودية يمكن أن يمنح هذا المشروع طابعاً اجتماعياً أكثر قرباً من النموذج الاشتراكي. وانطلاقاً من هذا التصور، جرى طرح فكرة أن استمرار اقتصار التأثير على القوى الغربية قد يؤدي إلى إبعاد اليهود السوفييت عن أي دور محتمل في مستقبل المشروع اليهودي في فلسطين.

كما اعتبر أنصار هذا الاتجاه أن مشاركة اليهود القادمين من البيئة السوفييتية، والمتأثرين بتجربة الثورة الاشتراكية، يمكن أن تسهم في تقليص الفجوة بين الواقع الاجتماعي والسياسي في فلسطين والنموذج السوفييتي، وأن تدفع باتجاه إقامة مجتمع عمالي ذي توجه اشتراكي. وقد عكس هذا الطرح محاولة بعض الأوساط الصهيونية الجمع بين المشروع القومي اليهودي والأفكار الاشتراكية، وتقديم فلسطين بوصفها مجالاً يمكن أن تتقاطع فيه المصالح الصهيونية مع التصورات السوفييتية حول البناء الاجتماعي والاقتصادي.

ومع ذلك، بقي هذا التوجه محصوراً ضمن تيارات محددة داخل الحركة الصهيونية، ولم يمثل إجماعاً عاماً، إذ ظلت قطاعات أخرى أكثر تحفظاً تجاه الاتحاد السوفييتي، سواء بسبب الاختلافات الأيديولوجية أو نتيجة المخاوف من طبيعة النظام السوفييتي وسياساته تجاه الحركة الصهيونية.

ومع ذلك، لم يكن هذا الموقف الراديكالي سائداً حتى في أوساط اليسار الصهيوني، علاوة على أن القيادة الستالينية رفضته لأنه كان يهدف إلى إشراك اليهود السوفييت في المشروع الصهيوني. وعملياً، كان هذا العامل هو العائق الرئيسي في موقف موسكو تجاه الحركة الصهيونية. وتشير الطلبات المستمرة من قبل الوكالة اليهودية لإرسال ممثليها إلى الاتحاد السوفيتي، والتحفظات السوفيتية القائلة "بخصوص يهود روسيا، لم تطرح مسألة الهجرة بعد"، إلى أن الصهاينة سيسعون للاستمرار في الوجود هناك، وفي حال حدوث ذلك وبقوة أكبر، لبناء علاقات مع اليهود السوفييت.

في الوقت نفسه، ومنذ منتصف عام 1944، بدأت القيادة السوفييتية تأخذ بعين الاعتبار النشاط الصهيوني المتعلق بمستقبل فلسطين عند رسم توجهاتها السياسية في الشرق الأوسط، باعتباره أحد العوامل المؤثرة في تطورات المنطقة. وفي هذا السياق، أُبلغ ممثلو الحركة الصهيونية بأن موسكو كانت على دراية بنشاطاتهم وتتابع تطوراتهم، وأنها لم تكن بعيدة عن الاهتمام بما يجري في فلسطين. وقبل هذه الاتصالات بفترة وجيزة، طلبت الجهات الدبلوماسية السوفييتية المختصة من ممثليها في المنطقة تزويدها بمعلومات إضافية حول الأوضاع السياسية والتطورات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، بما يعكس تنامي اهتمام الاتحاد السوفييتي بالملف الفلسطيني ضمن حساباته الإقليمية والدولية.

هذه الدبلوماسية والدعائية للحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية، وكيف سعت لاستغلال التوازنات الدولية لصالح مشروعها على حساب الحقوق الفلسطينية. ويمكن النظر فيه من خلال المحاور التالية:

1-شيطنة القيادة الفلسطينية وتبرير الاحتلال: يظهر بجلاء الاستراتيجية الصهيونية المتمثلة في ربط القضية الفلسطينية بالنازية لتبرير المشروع الصهيوني أمام القوى العظمى. كان هذا تشويهاً متعمداً للتاريخ؛ فمعاداة الحركة الوطنية الفلسطينية للاستيطان الصهيوني كانت نابعة من رفض التخلي عن الأرض، وليست انحيازاً للفاشية. إن تركيز الدعاية الصهيونية على شخصيات مثل الحاج أمين الحسيني ورشيد علي الكيلاني لتصوير النضال العربي ككل بمثابة نازية، كان يهدف إلى تفريغ القضية الفلسطينية من شرعيتها وخلق ذريعة للعالم لقبول قيام دولة يهودية كحل لمشكلة الإرهاب المزعوم، متجاهلين أن التنظيمات الصهيونية نفسها (مثل الليحي أو إرجون) كانت قد أقامت علاقات تعاون عسكري مع الفاشيين والنازيين ضد البريطانيين في فترات سابقة (كحادثة افيڤا واتفاقيات الفاخر).

2-ازدواجية المعايير في التعامل مع المحور والحلفاء: يوجه نقد للدول العربية لتأخرها في إعلان الحرب أو حيادها، معتبراً ذلك دليلاً على عدائها. يرى الباحث أن هذا المنطق يفتقر إلى الإنصاف؛ فالوطن العربي كان تحت الاستعمار البريطاني والفرنسي المباشر، وكانت مواقف القادة العرب تتشكل في سياق الصراع ضد الاستعمار الذي كانت بريطانيا رمزه الرئيسي. في المقابل، قدمت الحركة الصهيونية نفسها كحليف طبيعي للحلفاء ليس من مبدأ أخلاقي، بل كوسيلة لكسب الدعم لإنشاء دولتها. هذه البراغماتية السياسية تكشف أن الصهيونية كانت مستعدة لتقديم نفسها كشرطي الغرب في الشرق الأوسط لضمان التفوق العسكري والديموغرافي على السكان الأصليين.

3-استخدام اليسار الصهيوني كأداة لاختراق الكتلة الشرقية: إشارة إلى محاولات اليسار الصهيوني (مثل يتسحاق يتسحاقي) رسم صورة لفلسطين كدولة عمالية اشتراكية لجذب دعم الاتحاد السوفييتي. يعتبر هذا تضليلاً أيديولوجياً؛ فالاشتراكية التي بشر بها الصهاينة كانت اشتراكية استيطانية تعمل لصالح المستوطنين اليهود فقط وتستثني الفلسطينيين العرب تماماً. كان الهدف هو استقطاب مشاعر التضامن الأممي لدى السوفييت لتسهيل هجرة اليهود الروس إلى

فلسطين، مما يغير التوازن الديموغرافي بشكل جذري. وهذا يثبت أن الهجرة لم تكن مجرد حركة إنسانية لإنقاذ اللاجئين، بل كانت أداة استراتيجية سكانية لفرض السيطرة اليهودية.

4-الوعي المبكر بالمخاطر السوفيتية/الصهيونية المشتركة: يظهر أن موسكو بدأت بحلول عام 1944 تنظر إلى الصهيونية كعامل مؤثر في الشرق الأوسط. بالنسبة للفلسطينيين، كان هذا التحول مدعاة للقلق؛ إذ أدركوا أن المشروع الصهيوني لا يعتمد على الدعم الغربي فقط، بل يسعى لاختراق المعسكر الشرقي أيضاً. طلب الصهاينة المتكرر للسماح لهم بزيارة الاتحاد السوفييتي والتواصل مع يهوده يكشف نية استباقية لتحويل يهود الاتحاد السوفييتي إلى احتياطي استراتيجي للمشروع الصهيوني، مما يعني تهديداً مستقبلياً لفلسطين بموجات هجرة ضخمة مدعومة من قوى عظمى جديدة.

كشفت الوثائق التاريخية عن تباين في المواقف السوفييتية تجاه المشروع الصهيوني في فلسطين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ ففي حين أبدى الكرملين اهتماماً واضحاً بإمكانيات تحول هذا الكيان إلى قوة إقليمية مؤثرة خدمة لمصالحه، إلا أن هذا الاهتمام كان مشوباً بحذر كبير نابع من قراءة واقعية لطبيعة فلسطين الجغرافية والبشرية. فقد نظرت القيادة السوفييتية بحذر إلى المشروع بسبب صغر مساحة فلسطين ومحدودية مواردها الطبيعية والبشرية، مما أثار تساؤلات جوهرية لدى موسكو حول قدرة الحركة الصهيونية على بناء كيان سياسي واستراتيجي قوي ومستقر يمكن للاتحاد السوفييتي الاعتماد عليه في معادلات ما بعد الحرب. يترسخ هذا التفسير عند النظر إلى الأرشيف السوفييتي الذي يؤكد أن موسكو كانت تتعامل مع الوعود الصهيونية بقدر كبير من الشك الأيديولوجي والعملي.

تجلّى القلق السوفييتي بوضوح في النقاشات المتعلقة بالقدرة الاستيعابية لفلسطين، إذ أدركت القيادة السوفييتية أن استمرارية أي كيان سياسي لا ترتبط فقط بالاعتراف الدولي، بل تعتمد أيضاً على مقوماته البشرية والاقتصادية وقدرته على توفير قاعدة سكانية وإنتاجية مستقرة. وفي هذا الإطار، عملت القيادة الصهيونية على تقديم تصورات تؤكد إمكانية استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود في فلسطين، مستندةً إلى تقديرات اقتصادية وديموغرافية هدفت إلى إظهار قدرة البلاد على التحول إلى مركز سكاني واقتصادي واسع.

وقد اعتمدت هذه الطروحات على فكرة أن تطوير الموارد الزراعية والصناعية، وتوسيع شبكات البنية التحتية، يمكن أن يفتح المجال أمام استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين. ومن منظور نقدي، عكست هذه التصورات محاولة لتقديم الهجرة الجماعية باعتبارها عملية قابلة للتنفيذ اقتصادياً، في حين أنها أغفلت في كثير من الأحيان الواقع الديموغرافي القائم في فلسطين، ولا سيما وجود المجتمع الفلسطيني الأصلي وارتباطه التاريخي بالأرض ومواردها.

ولم تعتمد الجهات السوفييتية على التصريحات السياسية وحدها، بل سعت إلى الحصول على تقديرات أكثر دقة حول الإمكانات الاقتصادية لفلسطين. ولهذا جرى إعداد دراسات وتقارير تناولت إمكانيات التنمية الزراعية والصناعية، وقدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب موجات هجرة مستقبلية في حال تغيرت الظروف الدولية بعد الحرب. وقد كشفت هذه الوثائق أن المشروع الصهيوني كان يستند إلى تخطيط طويل الأمد يربط بين الهجرة، وتطوير الاقتصاد، وتعزيز مقومات بناء كيان سياسي مستقل.

ومع ذلك، بقيت المسألة الأساسية التي أثارت اهتمام الجانب السوفييتي مرتبطة بمصدر المهاجرين المحتملين، خاصة في ظل الدمار الكبير الذي أصاب المجتمعات اليهودية الأوروبية خلال الحرب. فقد ارتبط النقاش حول مستقبل فلسطين بقضية اللاجئين وإعادة توزيع السكان في أوروبا بعد الحرب، حيث نظرت بعض الدوائر الدولية إلى الهجرة بوصفها أحد الحلول الممكنة لأزمة اللاجئين اليهود.

وفي هذا السياق، قدمت القيادة الصهيونية تصورات ديموغرافية مفصلة حول أعداد اليهود المتوقع انتقالهم إلى فلسطين من مختلف المناطق الأوروبية، مع التركيز على الناجين من الحرب والاضطهاد. وقد عكست هذه التقديرات رؤية استراتيجية هدفت إلى تحويل قضية اللاجئين إلى عنصر داعم للمشروع الصهيوني، في الوقت الذي تعاملت فيه القوى الدولية معها باعتبارها قضية إنسانية وسياسية معقدة مرتبطة بإعادة تنظيم أوروبا بعد الحرب.

وهكذا، أصبحت مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين نقطة التقاء بين اعتبارات دولية متعددة؛ فقد نظر إليها الاتحاد السوفييتي ضمن إطار التوازنات الجيوسياسية وقضية اللاجئين، بينما تعاملت الحركة الصهيونية معها باعتبارها

فرصة لتعزيز التحولات الديموغرافية والسياسية في فلسطين، وهو ما جعل موضوع الهجرة يحتل موقعاً مركزياً في الصراع على مستقبل المنطقة.

تتعدى هذه المداولات كونها مجرد حوارات أيديولوجية لتصل إلى جوهر الصراع؛ فهي تكشف عن إدراك مبكر من قبل القيادة السوفييتية للتحديات الحقيقية التي تواجه المشروع الصهيوني المتمثلة في محدودية الموارد والغموض الديموغرافي. وفي المقابل، نرى سعي القادة الصهاينة لتقديم صورة مثالية ومبالغ فيها حول قدرة فلسطين على البلع السكاني، وذلك لضمان غض الطرف الدولي والسوفييتي عن الاستمرار في تهجير اليهود الأوروبيين على حساب الأرض الفلسطينية وسكانها الأصليين.

تجاوزت الحركة الصهيونية في خططها الرامية لتعزيز الوطن القومي حدود يهود أوروبا المنكوبة، لتطوير استراتيجية استيعاب شاملة لليهود في العالم الإسلامي. فبحسب الوثائق التي قدمها نحوم غولدمان، توقعت الوكالة اليهودية استقطاب مستوطنين من شمال إفريقيا (الجزء المغاربي)، العراق، واليمن، مبررة ذلك بالظروف المعيشية الصعبة هناك. وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن جمع مليون مهاجر يهودي في فلسطين أصبح هدفاً قابلاً للتحقق من الناحية العملية. من المنظور الفلسطيني، يمثل هذا التوجه نقطة تحول جوهرية، إذ كشفت عن نوايا مبيته لتفريغ مجتمعات عربية قديمة من يهودها وزجهم في الصراع الاستيطاني في فلسطين لتعزيز الميزان الديموغرافي ضد السكان الأصليين.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، لم يكن الكرملين يغفل عن حركة القوى الكبرى؛ إذ أظهرت وثائق مفوضية الشعب للشؤون الخارجية السوفييتية قلقاً من أن بريطانيا ستسعى لتطبيق استراتيجيتها المعتادة المتمثلة في التنسيق المسبق مع واشنطن قبل التشاور مع موسكو. وقد رصدت الدبلوماسية السوفييتية باهتمام بالغ موقف الولايات المتحدة، ووجدت تقاطعاً في التحفظات بين البيت الأبيض والكرملين، حيث أن الإدارة الأمريكية رغم الخطاب السياسي المؤيد للصهيونية، كانت وزارة خارجيتها تتشكك في جدوى إقامة دولة يهودية في قلب الشرق الأوسط.

ومن المؤلم أن الوثائق تشير إلى تجاهل تام للموقف العربي من قبل القيادة السوفييتية آنذاك؛ فموسكو، التي اعتبرت العرب مجرد عملاء لبريطانيا، لم تولِ مطالب الفلسطينيين والعرب أي وزن استراتيجي. وقد نقل غولدمان عن الدبلوماسيين الروس تصريحاً صريحاً بعدم اكتراث روسيا بالمطالب العربية، وهو موقف يعكس سوء تقدير سياسي عميق تجاه حركة وطنية ناشئة، وساهم لاحقاً في عزلة فلسطين على الساحة الدولية.

أما على الصعيد العسكري، فقد كان الملف الأكثر إلحاحاً لدى السوفييت: هل سيملك هذا الكيان القدرة على الدفاع عن نفسه؟ تشير البيانات التي أرسلتها الوكالة اليهودية إلى موسكو عام 1944 إلى تصاعد التسلح في فلسطين؛ إذ بلغ عدد المتطوعين 42,000 شخص، بينهم 29,000 يهودي (بنسبة تفوق 20% من الذكور اليهود) مقارنة بـ 13,000 عربي. ومع ذلك، لعبت القيادة البريطانية على ورقة توازن القوى لضمان سيطرتها؛ ففضلت الاعتماد على الفيلق العربي بقيادة الجنرال جلوب باشا، الذي أثبت كفاءة قتالية في العراق وسوريا، ليكون ركيزة القوة البريطانية في المنطقة، مع الحفاظ على قوامه عند 16,000 جندي بنهاية الحرب.

وفي محاولة لاستمالة الطرفين، وُلدت اتفاقية تشرشل-وايزمان في أيلول/سبتمبر 1940، التي نصت على تشكيل جيش يهودي، لكنها قيدته بشرط المساواة التقريبية في عدد المجندين اليهود والعرب داخل فلسطين، وهو شرط فرضته وزارة المستعمرات البريطانية لضمان عدم إثارة غضب العرب، مع ترحيل الفائض اليهودي للتدريب في مصر. ورغم معارضة الإدارة البريطانية في فلسطين لوحدات عسكرية يهودية مستقلة، إلا أن الضغوط المستمرة أدت إلى تشكيل فوج فلسطيني يهودي عام 1943، وتطويره ليصبح اللواء اليهودي عام 1944، وهو الحدث الذي مثل نواة الجيش الذي سيقوم لاحقاً بتهجير الفلسطينيين واغتصاب أراضيهم.

شكّلت الفترة ما بين 1942 و1945 لحظات فارقة في بناء القوة العسكرية الصهيونية تحت الغطاء البريطاني، والتي من شأنها أن تقلب موازين القوى لاحقاً لصالح المشروع الاستيطاني ضد السكان الفلسطينيين. فقد أرسلت بريطانيا اللواء اليهودي، المكون من متطوعين يهود، للمشاركة في المعارك ضد القوات الألمانية في إيطاليا، مما منحهم خبرة قتالية ميدانية مبكرة. وبالتوازي، وفي فلسطين ذاتها، لعبت القيادة العسكرية البريطانية دوراً محورياً في إعداد وتشكيل

نواة الجيش المستقبلي؛ حيث تم إنشاء البلماخ (سرايا الصدمة) من مقاتلي الهاغاناه بموجب اتفاقيات رسمية، بحجة الحاجة لعمليات ضد حكومة فيشي في سوريا ومواجهة احتمال تقدم قوات أفريكا كوربس الألمانية نحو الشرق الأوسط.

وبحسب الأرشيف، بلغ عدد المتطوعين اليهود في نوتريم (الميليشيا الإقليمية) حوالي 6,000 فرد، مكلّفين بحراسة المنشآت الحيوية مثل خطوط السكك الحديدية والمطارات والمستودعات، مع وجود احتياطي قوامه 16,000 فرد يخضعون لدورات تدريب منتظمة. كما شُكلت تحت إشراف البحرية البريطانية وحدات لحماية الموانئ وخفر السواحل، وتم تنظيم خدمات مدنية مسلحة تحت مسمى فيلق الدفاع شملت نجمة داود الحمراء وفرق الإطفاء واتصالات الطوارئ في التجمعات اليهودية.

يشير المؤرخون إلى أن هذه التشكيلات كانت بمثابة قوة احتلال بالوكالة؛ فعلى الرغم من أن هذه الوحدات كانت تؤدي مهاماً رسمية للانتداب، إلا أنها كانت في واقع الأمر تخضع للقيادة المركزية للهاغاناه. وقد استغلت الحركة الصهيونية هذا الغطاء الرسمي لتأمين الهجرة غير الشرعية وتسليح المستوطنين. ومع تقلص الخطر الألماني بعد هزيمة محور روما-برلين في العلمين في تشرين الثاني/نوفمبر 1942، وتنامي التعاون العسكري البريطاني مع الأنظمة العربية، بدأت البريطانية في تقليل دعمها لهذه الميليشيات، إلا أن البلماخ والوحدات الأخرى قد أصبحت بالفعل تابعة بالكامل للهاغاناه، مما مهد لتحولها إلى جيش نظامي يمتلك خبرة قتالية وتنظيماً عالياً.

على الصعيد الدبلوماسي، ظل موقف الاتحاد السوفييتي من المشروع الصهيوني خلال المرحلة السابقة على الإعلان الرسمي عن موقفه في الأمم المتحدة محاطاً بالغموض والتفسيرات المتباينة. فقد اتسمت تصريحات المسؤولين السوفييت في تلك الفترة بالمرونة، وكانت تعكس في كثير من الأحيان تقديرات سياسية مرتبطة بالظروف الدولية المتغيرة أكثر من كونها تعبيراً عن سياسة رسمية نهائية. وقد أظهرت بعض الاتصالات الدبلوماسية وجود تعاطف مع فكرة إنشاء كيان يهودي في فلسطين، خاصة في ضوء المأساة التي تعرض لها اليهود الأوروبيون خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا التعاطف لم يتحول في البداية إلى التزام سياسي معلن.

ومع تطور موازين القوى الدولية في نهاية الحرب، بدأت تظهر مؤشرات على تغير تدريجي في النظرة السوفييتية إلى مستقبل فلسطين. فقد أشارت بعض اللقاءات والمحادثات السياسية إلى وجود اتجاه داخل الدوائر السوفييتية العليا للنظر بإيجابية إلى فكرة إقامة دولة يهودية، ليس فقط من زاوية الاعتبارات الإنسانية المرتبطة بضحايا الحرب، بل أيضاً باعتبارها ورقة سياسية يمكن أن تؤثر في معادلات النفوذ في الشرق الأوسط، ولا سيما في مواجهة الهيمنة البريطانية على المنطقة.

وفي المرحلة الأخيرة من الحرب، بدأت هذه التحولات تظهر بصورة أوضح في المحافل الدولية. فقد عبّر ممثلون سوفييت في بعض اللقاءات الدولية عن تأييدهم للمطالب الصهيونية، وهو ما اعتبرته الحركة الصهيونية مؤشراً على وجود تحول في موقف موسكو. ومن منظور نقدي فلسطيني، مثّل هذا التحول تجاهلاً لمطالب السكان الأصليين، إذ جرى التعامل مع القضية الفلسطينية ضمن حسابات التنافس الدولي ومصالح القوى الكبرى، في حين تراجعت حقوق الشعب الفلسطيني أمام الاعتبارات الجيوسياسية والدبلوماسية.

وقد أدركت القيادة الصهيونية أهمية هذا التحول في الموقف السوفييتي، واعتبرت أن أي إشارات إيجابية صادرة عن ممثلي موسكو لا يمكن فصلها عن توجهات أوسع داخل السياسة السوفييتية. فالدعم الذي ظهر في بعض المحافل الدولية لم يُفهم باعتباره مجرد مبادرات فردية، بل بوصفه جزءاً من محاولة سوفييتية لاستخدام القضية الفلسطينية ضمن شبكة أوسع من العلاقات الدولية، تسمح بإرسال رسائل سياسية متعددة الاتجاهات دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الغربية.

ومن منظور التحليل الفلسطيني، ارتبط التقارب السوفييتي مع الحركة الصهيونية برغبة موسكو في إيجاد وسائل للحد من النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. فقد نظر الاتحاد السوفييتي إلى الصهاينة، في ظل صدامهم مع سلطات الانتداب البريطاني، باعتبارهم قوة يمكن أن تتقاطع مصالحها مرحلياً مع المصالح السوفييتية. وبذلك أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من الصراع الدولي على النفوذ، وليس مجرد مسألة مرتبطة بمصير السكان المحليين أو بحل مشكلة اللاجئين.

ومع ذلك، لم يكن الموقف السوفييتي قائماً على تأييد أيديولوجي كامل للصهيونية، بل ظل مشروطاً باعتبارات سياسية وأمنية. فقد بقيت موسكو تنظر بحذر إلى استقلالية الحركة الصهيونية، وكانت تخشى من ارتباطها بالقوى الغربية ورأس المال الدولي. لذلك ارتبط أي تقارب سوفييتي معها بضرورة التأكد من قدرتها على العمل بعيداً عن التأثيرات الخارجية، وبمدى إمكانية توظيفها ضمن المصالح السوفييتية في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي بعد الحرب.

وهكذا، فإن التحول في الموقف السوفييتي تجاه المشروع الصهيوني لم يكن نتيجة عامل واحد، بل جاء نتيجة تداخل مجموعة من العوامل؛ منها تداعيات الحرب العالمية الثانية، وصعود الاتحاد السوفييتي كقوة عالمية، والرغبة في تقليص النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، إلى جانب الحسابات المرتبطة بمستقبل اللاجئين اليهود. وفي المقابل، بقيت القضية الفلسطينية خاضعة لتوازنات القوى الكبرى، حيث تداخلت الاعتبارات الإنسانية مع المصالح الاستراتيجية في صياغة مواقف الدول العظمى.

على صعيد تقييم القوى السياسية المؤثرة في فلسطين والشرق الأوسط، لم تنظر القيادة السوفييتية خلال تلك المرحلة إلى التيارات القومية العربية أو الحركة الصهيونية باعتبارهما قوتين مستقلتين بصورة كاملة، بل رأت أن كلاً منهما يتحرك ضمن بيئة دولية أوسع تتأثر بدرجة كبيرة بتوازنات القوى الاستعمارية. وقد ترسخت لدى موسكو قناعة بأن الطرفين كانا، بدرجات متفاوتة، جزءاً من التنافس البريطاني على النفوذ في المنطقة، خاصة في ظل الاعتقاد بأن السياسة البريطانية اعتمدت تاريخياً على إدارة التناقضات بين القوى المحلية للحفاظ على نفوذها.

ورغم أن الاتحاد السوفييتي أبدى اهتماماً بالحركة الصهيونية باعتبارها إحدى القوى الأكثر تحدياً لسلطة الانتداب البريطاني، فإن ذلك لم يكن يعني بالضرورة اعتبارها حليفاً استراتيجياً ثابتاً. فقد تعاملت موسكو معها بمنطق براغماتي، مرتبط بمدى قدرتها على خدمة المصالح السوفييتية في مواجهة النفوذ الغربي، وليس انطلاقاً من توافق أيديولوجي أو سياسي كامل.

وقد انعكس هذا التردد في وجود تيارات مختلفة داخل الدوائر الدبلوماسية السوفييتية حول كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية والشرق الأوسط. فقد دعا اتجاه إلى اتباع سياسة حذرة تقوم على توسيع النفوذ السوفييتي تدريجياً عبر الوسائل الاقتصادية والثقافية، مع تجنب أي مواجهة مباشرة مع القوى الغربية الكبرى. وفي المقابل، رأى اتجاه آخر أن القضية الفلسطينية ستصبح من القضايا الدولية الأساسية في مرحلة ما بعد الحرب، وأن على الاتحاد السوفييتي الاستعداد للتعامل معها باعتبارها جزءاً من إعادة توزيع النفوذ العالمي.

وانطلاقاً من هذا التصور، جرى إعداد تصور دبلوماسي سوفييتي لمعالجة القضية الفلسطينية في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد اعتمد هذا التصور على استثمار ضعف الموقف البريطاني بعد الحرب، ولا سيما نتيجة التناقضات بين سياساته تجاه الأطراف المختلفة في فلسطين، بهدف تقليص نفوذ لندن في المنطقة. ومن منظور فلسطيني نقدي، تكشف هذه السياسة أن القضية الفلسطينية جرى التعامل معها ضمن إطار الصراع بين القوى الكبرى، أكثر مما عولجت باعتبارها قضية شعب يخضع للاستعمار ويطالب بحقوقه الوطنية.

وقد ارتكز التصور السوفييتي على مجموعة من الأفكار الأساسية. تمثلت الأولى في اعتبار أن بريطانيا فشلت في إدارة نظام الانتداب وتحقيق التزاماتها السياسية، ولا سيما ما يتعلق بالوعود التي قدمتها للحركة الصهيونية. غير أن هذا الطرح كشف تناقضاً في الموقف السوفييتي؛ إذ إن نقد الانتداب لم ينطلق أساساً من حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، بل ركز بصورة أكبر على فشل بريطانيا في تنفيذ ما اعتبرته الحركة الصهيونية التزامات دولية تجاه مشروعها السياسي.

أما الفكرة الثانية فتمثلت في اعتبار أن الخلافات بين القوى الغربية الكبرى حول مستقبل فلسطين أوجدت فرصة للاتحاد السوفييتي للظهور كطرف قادر على لعب دور الوسيط. فقد رأت موسكو أن بريطانيا ترتبط بحسابات عربية وإمبراطورية، في حين تتأثر الولايات المتحدة بعوامل داخلية مرتبطة بالجماعات المؤيدة للمشروع الصهيوني. ومن ثم سعى الاتحاد السوفييتي إلى تقديم نفسه باعتباره قوة يمكنها التدخل من موقع أكثر توازناً. إلا أن هذا التصور تجاهل

حقيقة أن الفلسطينيين لم يكونوا مجرد طرف ضمن معادلة دولية، بل كانوا السكان الأصليين الذين امتلكوا مطالب وطنية وسياسية مستقلة.

أما الركيزة الثالثة فقد ارتبطت بالطموحات الجيوسياسية السوفييتية في المنطقة، إذ ظهرت مقترحات تدعو إلى إقامة نظام وصاية دولية على فلسطين تشارك فيه القوى الكبرى. وكان الهدف من هذا الطرح، عملياً، إيجاد موطئ قدم سوفييتي في منطقة كانت خاضعة بصورة أساسية للنفوذ البريطاني. ومن المنظور الفلسطيني، مثل هذا التصور استمراراً لإخضاع فلسطين لإرادة القوى الدولية، بدلاً من تمكين سكانها من تقرير مستقبلهم السياسي بصورة مستقلة.

وحاولت الدبلوماسية السوفييتية التخفيف من التناقضات في هذا الطرح من خلال التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل يراعي مصالح جميع السكان ويحافظ على الأمن والاستقرار وفق المبادئ الدولية الناشئة بعد الحرب. إلا أن الدعوة إلى عدم الانحياز الكامل إلى أي من الطرفين لم تكن متوازنة عملياً، إذ كانت الحركة الصهيونية تمتلك مؤسسات سياسية واقتصادية وشبكات دعم دولية واسعة، في حين كان الفلسطينيون يفتقرون إلى الأدوات السياسية والعسكرية والمؤسساتية التي تمكنهم من مواجهة التحولات الدولية.

وبذلك، فإن الموقف السوفييتي من القضية الفلسطينية خلال هذه المرحلة لم يكن انعكاساً لدعم أيديولوجي ثابت لأي طرف، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع لإعادة بناء النفوذ الدولي بعد الحرب. فقد تعاملت موسكو مع فلسطين باعتبارها ساحة للتنافس بين القوى الكبرى، الأمر الذي جعل حقوق السكان الأصليين تتراجع أمام الحسابات الجيوسياسية التي حكمت العلاقات الدولية في تلك الفترة.

سياسة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تجاه المجتمع اليهودي الفلسطيني خلال مناقشة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة

شكّل تأسيس الأمم المتحدة مرحلة مفصلية في تطورات القضية الفلسطينية، إذ ارتبط ظهور المنظمة الدولية بآمال واسعة لدى الفلسطينيين والعرب في إمكانية تحقيق قدر أكبر من العدالة الدولية وإنهاء نظام الانتداب القائم. غير

أن مسار الأحداث اللاحق أظهر أن المنظمة الدولية أصبحت أيضاً مجالاً للتنافس بين القوى الكبرى والحركات السياسية المختلفة، حيث سعت الأطراف المؤثرة إلى توظيفها بما ينسجم مع مصالحها وأهدافها الاستراتيجية.

فقد عملت الحركة الصهيونية منذ المراحل الأولى لقيام الأمم المتحدة على ضمان حضورها داخل المؤسسات الدولية، ومحاولة تقديم القضية اليهودية باعتبارها قضية قومية تستحق المعالجة الدولية المباشرة. وفي المقابل، تعاملت القوى الكبرى مع هذه المطالب وفق حساباتها السياسية الخاصة؛ إذ حرص الاتحاد السوفييتي على الاحتفاظ بموقف مستقل وعدم الالتزام المبكر بموقف محدد، بينما أظهرت الولايات المتحدة ميلاً واضحاً إلى منح القوى المؤيدة للمشروع الصهيوني مساحة أكبر في المحافل الدولية. أما بريطانيا، فقد نظرت إلى الأمم المتحدة بحذر، وسعت إلى إبقاء إدارة الملف الفلسطيني ضمن إطار التفاهمات الثنائية مع الولايات المتحدة، بحيث يقتصر دور المنظمة الدولية على إضفاء الشرعية على أي تسوية يتم التوصل إليها.

وتجلت الخلافات الدولية حول مستقبل فلسطين بوضوح في أعمال لجان التحقيق التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية. فقد طرحت بريطانيا تصورات تقوم على إعادة تنظيم نظام الحكم في فلسطين ضمن صيغة إدارية جديدة، مع الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي في بعض المناطق، في حين أبدت الولايات المتحدة تحفظاً تجاه التقسيم المباشر خشية اندلاع صراع واسع يهدد الاستقرار الإقليمي والدولي. ومع ذلك، دعمت واشنطن زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين باعتبارها استجابة لأزمة اللاجئين اليهود بعد الحرب، متجاهلة في الوقت نفسه المعارضة الفلسطينية الواسعة لهذه السياسة.

وقد عكست الخطط الدولية المطروحة خلال هذه المرحلة استمرار التعامل مع فلسطين بوصفها قضية خاضعة للتوازنات الخارجية أكثر من كونها قضية شعب يسعى إلى تقرير مصيره. فقد تضمنت بعض المقترحات تقسيم البلاد إلى مناطق ذات طابع عربي ويهودي، مع الإبقاء على أجزاء استراتيجية تحت إدارة بريطانية مؤقتة تمهيداً لنظام وصاية دولية. غير أن هذه المشاريع قوبلت برفض أطراف متعددة، إذ رأت فيها الحركة الصهيونية قيوداً على تطلعاتها السياسية، بينما اعتبرها الفلسطينيون استمراراً لسياسة فرض الحلول الخارجية على أرضهم.

وفي الوقت نفسه، استمرت بريطانيا في البحث عن صيغ تحافظ من خلالها على نفوذها في المنطقة، سواء عبر إعادة ترتيب الأوضاع في فلسطين أو من خلال دعم مشاريع إقليمية مرتبطة بالحكم الهاشمي. وقد أثارت هذه التحركات مخاوف لدى أطراف دولية أخرى، خاصة الولايات المتحدة، التي بدأت تنظر إلى الشرق الأوسط باعتباره مجالاً مهماً لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالطاقة والممرات الحيوية.

ومن هنا، بدأ الدبلوماسيون السوفييت ينظرون إلى الخلافات البريطانية الأمريكية حول فلسطين باعتبارها انعكاساً لصراع أوسع على النفوذ في الشرق الأوسط. فقد رأت موسكو أن التنافس بين القوى الغربية لم يكن مرتبطاً فقط بمستقبل فلسطين، بل امتد إلى السيطرة على الموارد والمواقع الاستراتيجية، الأمر الذي جعل القضية الفلسطينية جزءاً من الصراع الدولي الناشئ في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع نهاية عام 1946، دخلت فلسطين مرحلة جديدة من التوتر الأمني والسياسي، حيث تصاعدت المواجهة بين المنظمات الصهيونية والسلطات البريطانية، واتخذت العمليات المسلحة ضد أهداف بريطانية طابعاً أكثر حدة. وأدت هذه التطورات إلى فرض إجراءات أمنية مشددة ومحاولات بريطانية للسيطرة على الوضع المتدهور، إلا أن دوامة العنف تجاوزت قدرة الإدارة الاستعمارية على احتوائها.

وفي الجانب العربي، دفعت هذه التطورات إلى محاولات إعادة تنظيم الصفوف السياسية والعسكرية لمواجهة التحولات المتسارعة. فقد أعيد تنشيط الأطر السياسية العربية في فلسطين، وبدأت جهود لتشكيل مجموعات دفاعية محلية، إلا أن الانقسامات الداخلية بين القوى والأحزاب والعائلات السياسية الفلسطينية أضعفت القدرة على بناء موقف موحد في مواجهة المشروع الصهيوني والتدخلات الدولية المتزايدة.

وبذلك، دخلت القضية الفلسطينية في مرحلة حاسمة أصبحت فيها الأمم المتحدة والقوى الكبرى عناصر أساسية في تحديد مستقبل البلاد، في وقت كان فيه الفلسطينيون يواجهون تحديات داخلية وخارجية معقدة، بينما كانت الحركة الصهيونية أكثر قدرة على استثمار التحولات الدولية لصالح مشروعها السياسي.

وبالتوازي مع المقاومة الفلسطينية، كشفت التقارير الاستخباراتية البريطانية عن تصاعد القوة العسكرية الصهيونية واتساع قدراتها التنظيمية، إذ أصبحت تمتلك تشكيلات مسلحة مدربة ومنظمة قادرة على تنفيذ عمليات عسكرية ضد الوجود البريطاني، ومواجهة محاولات ضبط الهجرة غير الشرعية. غير أن هذه التحركات لم تقتصر، وفق القراءة الفلسطينية، على مواجهة الإدارة البريطانية، بل ارتبطت بمشروع أوسع يهدف إلى فرض واقع ديموغرافي وسياسي جديد على الأرض، بما يهدد حقوق السكان الأصليين.

وعلى الصعيد السياسي، حاولت بريطانيا البحث عن تسوية للأزمة الفلسطينية من خلال طرح مشاريع تقوم على الفيدرالية أو إعادة تنظيم شكل الحكم في البلاد. غير أن هذه المبادرات قوبلت بالرفض السوفييتي، الذي اعتبرها محاولات لإبقاء السيطرة البريطانية بصورة غير مباشرة وإطالة أمد الانتداب. ومع فشل المفاوضات وتزايد الخلافات بين الأطراف المختلفة، أصبح واضحاً أن بريطانيا لم تعد قادرة على فرض حل سياسي مقبول، الأمر الذي دفع القوى الدولية إلى نقل القضية الفلسطينية إلى إطار الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، اتجه الموقف السوفييتي إلى رفض استمرار الانتداب البريطاني، والدعوة إلى إنهائه إما من خلال منح فلسطين استقلالها أو وضعها تحت نظام وصاية دولية. كما طالب بانسحاب القوات البريطانية باعتبار وجودها عاملاً يزيد من حدة التوتر. وقد أثار هذا الموقف قلق القيادة الفلسطينية والعربية، التي نظرت إلى فكرة الوصاية الدولية بشكوك كبيرة، معتبرة أنها قد تؤدي إلى استبدال السيطرة البريطانية المباشرة بنظام دولي أوسع لا يضمن بالضرورة تحقيق العدالة للفلسطينيين، خاصة في ظل النفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به الحركة الصهيونية في العديد من العواصم الغربية.

كما امتدت المخاوف العربية إلى طبيعة الموقف السوفييتي ذاته؛ إذ رأت بعض الأوساط العربية أن اهتمام موسكو بالقضية الفلسطينية لم يكن مرتبطاً فقط بمبادئ التحرر الوطني، بل كان جزءاً من صراعها مع النفوذ الغربي ومحاولة إعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط. ومن هذا المنظور، اعتُبر أي تقارب سوفييتي مع المشروع

الصهيوني مرتبطاً بحسابات سياسية تهدف إلى إضعاف النفوذ البريطاني وإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بما يخدم المصالح السوفييتية.

كشفت المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية عام 1947 عن تحول القضية الفلسطينية من قضية استعمارية محلية إلى ملف دولي تتداخل فيه مصالح القوى الكبرى. فقد أصبحت فلسطين ساحة للتنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حيث حاول كل طرف توظيف القضية بما يتلاءم مع أهدافه الاستراتيجية. وفي الوقت الذي رأت فيه بعض الأوساط الصهيونية أن العداء السوفييتي للسياسة البريطانية قد يخدم مشروعها السياسي، بقيت مواقف أخرى متشككة في نوايا موسكو، معتبرة أن اهتمامها بالقضية لا ينطلق من تأييد كامل للمشروع الصهيوني أو العربي، بل من حسابات النفوذ الدولي.

أما الأوساط الفلسطينية والعربية فقد تابعت هذه التحولات بحذر، مدركة أن الصراع لم يعد محصوراً بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية، بل أصبح مرتبطاً بشبكة أوسع من المصالح الدولية. وقد أدى تصاعد الضغوط الدولية وفشل المحاولات البريطانية في التوصل إلى تسوية إلى انتقال ملف فلسطين إلى الأمم المتحدة، وهو ما عُدّ اعترافاً بعجز بريطانيا عن إدارة الأزمة وسط تضارب المصالح الدولية.

وقد ارتبط هذا الفشل بتفاقم الخلافات بين القوى الغربية نفسها، إذ برز تنافس واضح حول مستقبل فلسطين وموقعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط. فقد ارتبطت المواقف المختلفة بقضايا أوسع، من بينها السيطرة على طرق التجارة والطاقة والنفوذ الإقليمي، الأمر الذي جعل القضية الفلسطينية جزءاً من صراع دولي على إعادة توزيع النفوذ بعد الحرب، وليس مجرد قضية إنسانية أو نزاع محلي منفصل عن التحولات العالمية.

وفي خضم هذا الصراع الدولي، تباينت المواقف الفلسطينية والعربية؛ إذا كان الصهاينة يطالبون بتطبيق خطة تقسيم عام 1937 لإقامة دولتهم، فإن الموقف العربي الرسمي والشعبي رفض أي تقسيم أو دولة يهودية. ومع ذلك، لاحظ الدبلوماسي السوفييتي مالت أن ضعف الجامعة العربية والضغوط البريطانية على مصر والأردن (بعد معاهدة 1946) قد تدفع بعض القادة العرب لتقديم تنازلات، وهو ما أثار مخاوف بشأن وحدة الموقف العربي.

وقد وصل التحليل السوفييتي في ربيع عام 1947 إلى استنتاجات جذرية تدعم المطلب الفلسطيني بإنهاء الانتداب. إذ اتفق خبراء الكرملين، بمن فيهم شتاين، على أن الاستمرار في الوصاية الدولية أمر غير مقبول لأن العرب واليهود على حد سواء طالبوا بالاستقلال التام. وقد دعت وزارة الخارجية السوفييتية صراحة إلى قيام فلسطين موحدة ومستقلة وديمقراطية تضمن حقوقاً متساوية للجميع. والأهم من ذلك، أن التحليل السوفييتي حذر من أن قبول مبدأ التقسيم لن يؤدي إلا إلى تفتيت البلاد إلى مناطق نفوذ؛ حيث يسيطر البريطانيون على الجزء العربي والأمريكيون على الجزء اليهودي، مما يعني استمرار الاستعمار ولكن بأشكال جديدة.

تكشف الوثائق التاريخية عن تناقض صارخ في السياسة السوفيتية تجاه فلسطين في أواخر الأربعينيات. فبينما دعت موسكو على المستوى الدبلوماسي إلى إقامة فلسطين ديمقراطية موحدة بعيداً عن هيمنة لندن وواشنطن، إلا أنها ساهمت فعلياً في تسريع الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني من خلال دعم الهجرة اليهودية الجماعية. وقد رأى المؤرخون الفلسطينيون أن الموقف السوفييتي الذي نص على أن حل المسألة اليهودية يجب أن يتم عبر القضاء على الفاشية في أوروبا الغربية وتوفير الديمقراطية هناك، كان مجرد شعارات نظرية؛ إذ على أرض الواقع، وبالتناقض تماماً مع هذا المنطق، سمحت القيادة السوفيتية بتصدير هذه المشكلة إلى قلب العالم العربي.

تشير الوثائق إلى أن الاتحاد السوفيتي سهل خروج مئات الآلاف من اليهود من دول أوروبا الشرقية تحت سيطرته. فقد سُمح لنحو 200 ألف يهودي بولندي بالعبور عبر تشيكوسلوفاكيا والمنطقة السوفيتية في النمسا متجهين إلى فلسطين، تلاهم تيار آخر بلغ 180 ألفاً عبر موانئ بولندا، وذلك بالتنسيق بين المندوبين السوفييت والمنظمات الصهيونية وحكومات الدول الديمقراطيات الشعبية (رومانيا، المجر، بلغاريا). من وجهة النظر الفلسطينية، لم تكن هذه الحركات إنسانية بحتة، بل كانت محاولة لتصدير التبعية الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها أوروبا الشرقية إلى فلسطين، حيث اعتبرت موسكو الوجود اليهودي في هذه الدول عبئاً سياسياً وأمنياً.

أقرّ المسؤولون السوفييت وبعض حلفائهم في أوروبا الشرقية بوجود دوافع سياسية وأمنية مرتبطة بالموقف من قضية يهود أوروبا الشرقية. فقد رأوا أن اندماج هذه الفئات داخل الأنظمة الجديدة التي نشأت بعد الحرب كان يواجه

صعوبات، وأن استمرار وجود قضايا قومية واجتماعية غير محسومة قد يوفر فرصاً تستغلها القوى المناهضة للأنظمة الشيوعية لإثارة الاضطرابات.

وفي هذا الإطار، برزت فلسطين كأحد الحلول المطروحة لمعالجة هذه الإشكالية من خلال تشجيع الهجرة إليها، وهو توجه لقي قبولاً سوفييتياً لأنه انسجم مع حسابات موسكو السياسية، سواء من خلال تخفيف الضغوط الداخلية في الدول الحليفة أو عبر توظيف القضية الفلسطينية ضمن صراع النفوذ الدولي في مرحلة ما بعد الحرب. وبالتالي، لم يكن الموقف السوفييتي من الهجرة اليهودية إلى فلسطين منفصلاً عن اعتبارات استراتيجية أوسع تتجاوز البعد الإنساني، وترتبط بإعادة ترتيب الأوضاع السياسية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.

وقد لاحظ المراقبون الفلسطينيون بقلق كيف أقنعت الدعاية الصهيونية المسؤولين السوفييت بقدرة فلسطين الاستيعابية غير المحدودة تقريباً، وهو الزعم الذي دحضه الواقع الديموغرافي والاقتصادي في فلسطين، لكن القيادة السوفيتية قبلته كحقيقة لخدمة أهدافها السياسية الآنية. لقد مثلت هذه السياسة، التي وصفتها المصادر الفلسطينية بأنها فرصة تاريخية استغلتها الحركة الصهيونية بتواطؤ ضمني من القوى الكبرى، انتقالاً لمأساة لاجئي الحرب العالمية الثانية من أوروبا لتتحول إلى نكبة وتشريد للشعب الفلسطيني الأصيل، حيث تم استخدام معاناة اليهود كذريعة لتبرير الاستعمار الاستيطاني.

في نيسان/أبريل من عام 1947، بلغت السياسة السوفيتية تجاه القضية الفلسطينية مرحلة الجلاء، حيث صاغت وزارة الخارجية السوفيتية وثيقة نهائية بعنوان "نحو المناقشة القادمة لقضية فلسطين في الأمم المتحدة". ولقد تابع الوطنيون الفلسطينيون هذه التطورات بحذر شديد، إذ تضمنت الوثيقة نقاطاً تبدو ظاهرياً متوافقة مع المطالب العربية، مثل إلغاء الانتداب البريطاني وانسحاب القوات البريطانية، ودعوة الأمم المتحدة لوضع دستور لفلسطين ديمقراطية موحدة ومستقلة. بيد أن الفكرة الجوهرية في هذا الموقف كانت تكمن في النقطة الرابعة، التي رأت حل المسألة اليهودية من خلال القضاء على الفاشية في أوروبا ذاتها، وليس عبر تصديرها إلى الشرق الأوسط، وهو موقف رأت فيه القيادة الفلسطينية تناقضاً بين المبدأ النظري والممارسة العملية المتمثلة في دعم الهجرة اليهودية.

ومن منظور فلسطيني، كان المشهد داخل الأمم المتحدة يكشف عن محض التسييس؛ فعلى الرغم من أن أوكرانيا وبيلاروسيا كانتا عضوين مستقلين في المنظمة الدولية، إلا أنهما لم يتخذا أي خطوة دون إشارة الضوء الأخضر من موسكو، مما أكد للعرب أن الكتلة الشرقية كانت تتصرف بكتلة واحدة تخدم المصالح السوفيتية العليا وليس مبادئ الشرعية الدولية.

مع اقتراب انعقاد الجلسات الاستثنائية للجمعية العامة، كثفت الحركة الصهيونية جهودها الدبلوماسية بهدف التأثير في الموقف السوفييتي واستمالته إلى جانب مطالبها السياسية. وقد تشير المصادر إلى محاولات متكررة للتواصل مع موسكو وطلب دعمها في المحافل الدولية، في إطار السعي إلى اختراق الموقف السوفييتي وكسب تأييده للقضية الصهيونية.

وفي الوقت نفسه، كشفت الوثائق الداخلية عن وجود انقسام واضح داخل الأوساط الصهيونية بشأن طبيعة العلاقة مع الاتحاد السوفييتي. فقد تبنى تيار صهيوني محافظ موقفاً نقدياً تجاه موسكو، معتبراً أن التقارب معها يتعارض مع المبادئ السياسية والأخلاقية للحركة، بسبب ما نُسب إلى النظام السوفييتي من سياسات قمعية تجاه اليهود، ورأى هذا التيار أن إظهار التعاطف مع الاتحاد السوفييتي قد يمثل خطراً سياسياً وأخلاقياً.

في المقابل، ظهر تيار براغماتي داخل الحركة الصهيونية تعامل مع الاتحاد السوفييتي من منظور المصالح السياسية، إذ رأى أن مواجهة بريطانيا تمثل الأولوية الأساسية في تلك المرحلة، وأن أي قوة دولية تعارض النفوذ البريطاني يمكن أن تصبح شريكاً مؤقتاً في تحقيق الأهداف الصهيونية. وبناءً على هذا التصور، اعتُبر التقارب مع موسكو أداة سياسية تخدم المشروع الصهيوني، حتى في ظل استمرار الخلافات الأيديولوجية العميقة بين الطرفين.

وهكذا، دخل الوفد الفلسطيني والأمم المتحدة في مواجهة مع تحالف معقد: دبلوماسية سوفيتية انتهجت خطاب الدولة الموحدة كمرحلة انتقالية، وحركة صهيونية تقفز فوق مُثُلها المعلنة لكسب التأييد السوفيتي ضد الانتداب البريطاني، متجاهلة سياسات القمع التي مارسها الاتحاد السوفيتي ضد يهوده، ومحولة الصراع في فلسطين إلى ورقة مساومة بين القوى العظمى، في حين كان الفلسطينيون يدفعون ثمن هذه الحسابات الجيوسياسية من أرضهم ووجودهم.

في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو 1947، شهدت أروقة الأمم المتحدة تحركات دبلوماسية كثيفة من جانب الوكالة اليهودية (الإدارة التنفيذية) في واشنطن ونيويورك، استهدفت كسب ود موسكو. فقد سعى المسؤولون الصهاينة، غير الواثقين من الموقف السوفيتي النهائي، إلى تأمين حياد إيجابي من الاتحاد السوفيتي عبر قنوات متعددة، بما في ذلك استخدام الأحزاب الصهيونية اليسارية مثل هشومير هاتزير كوسطاء مع الدبلوماسيين السوفييت مثل فافيلوف. ورغم أن الوفد الروسي تجنب الاجتماعات المباشرة مع غير الرسميين، إلا أن القنوات الخلفية كانت تنشط لتزويد السوفييت بمواد دعائية تبرر إنشاء دولة يهودية تحت مسمى إيواء اليهود وضمان مستقبلهم.

وفي محاولة لتطويق الموقف العربي، عملت الوكالة اليهودية أيضاً على استمالة دول أوروبا الشرقية التابعة للمعسكر السوفيتي، مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا، مركزة على تزويدها بالمواقع الواقعية التي تصور الواقع في فلسطين بعيداً عن الرواية الوطنية الفلسطينية. ومع انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 نيسان/أبريل 1947، برز الموقف العربي بوضوح وقوة؛ إذ تقدمت حكومات مصر والعراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية بطلب لإدراج بند عاجل يتعلق بإنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها.

استند المندوبون العرب في حجتهم إلى المادة 22 من عصبة الأمم، التي كانت تصنف فلسطين كدولة من الفئة (أ)، مما يعترف باستقلالها المؤقت وعدم جواز تأجيله. وقد دافع ممثل لبنان ببلاغة عن هذا الحق، معتبراً أن رفض الأمم المتحدة حتى لمناقشة الاستقلال بمثابة إصدار حكم مسبق وتحييد للمنظمة الدولية نفسها، قائلاً: "ألا تحكمون على الموضوع مسبقاً بأنفسكم؟ ومع ذلك، رفضت الوكالة اليهودية هذا المقترح العربي بشدة، معتبرة إياه مجرد ذريعة لإنهاء الانتداب دون تقديم حل للصراع، وضغطت بدلاً من ذلك لتشكيل لجنة خاصة لتأجيل البت في المصير النهائي للبلاد.

في مرحلة مفصلية من تطورات القضية الفلسطينية، ظهر تقارب غير متوقع بين الحركة الصهيونية والاتحاد السوفييتي، وصفته بعض القراءات بأنه التقاء مؤقت للمصالح أكثر من كونه تحالفاً أيديولوجياً. فقد رأت موسكو، انطلاقاً من حساباتها الجيوسياسية الرامية إلى إضعاف النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، أن تأييد الموقف الصهيوني الرافض

لمناقشة الاستقلال الفوري يمكن أن يخدم أهدافها، لذلك دعمت إحالة القضية إلى لجنة دولية للتحقيق بدلاً من حسمها عبر منح الاستقلال المباشر.

وقد تجسد هذا التحول في الموقف السوفييتي أمام الأمم المتحدة، حين تعرض نظام الانتداب البريطاني لانتقادات حادة واعتُبر مسؤولاً عن تفاقم الأوضاع الدامية في فلسطين. وقد لقي هذا الجانب من الخطاب ترحيباً أولياً لدى الفلسطينيين والعرب بسبب رفضه استمرار السيطرة البريطانية، إلا أن التطورات اللاحقة كشفت أن هذا الموقف كان يمهد لتحول أكبر تمثل في قبول فكرة تقسيم فلسطين بدلاً من دعم استقلالها الكامل.

ومن المنظور الفلسطيني، شكّل هذا التحول السوفييتي نقطة صادمة؛ إذ بدا وكأنه ابتعاد عن الموقف التقليدي المناهض للاستعمار، واتجاه نحو تبني بعض عناصر الرواية الصهيونية التي قدمت فلسطين باعتبارها أرضاً لشعبين ذوي مطالب متعارضة. وقد اعتُبر الاعتراف بوجود ارتباط تاريخي يهودي بفلسطين تحولاً سياسياً مهماً، خاصة أن الاتحاد السوفييتي كان قد تجنب سابقاً الاعتراف بالمشروع الصهيوني بوصفه حركة قومية مستقلة. ورأى الفلسطينيون في هذا الموقف مساواة بين جماعة مهاجرة منظمة سياسياً وبين السكان الأصليين الذين طالبوا بحقهم في تقرير المصير.

كما ركز الخطاب السوفييتي على معاناة اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، وربط هذه المأساة بالحاجة إلى إيجاد حل سياسي خاص لهم. غير أن القراءة الفلسطينية اعتبرت أن توظيف الكارثة الأوروبية لتبرير إقامة كيان سياسي في فلسطين تجاهل طبيعة القضية الاستعمارية وأدى إلى تحميل الشعب الفلسطيني نتائج مأساة لم يكن مسؤولاً عنها. وقد طرح الموقف السوفييتي آنذاك خيارين رئيسيين: إقامة دولة ثنائية القومية أو تقسيم البلاد، وهو ما اعتبرته الحركة الصهيونية تحولاً سياسياً مهماً يصب في مصلحتها.

وقد أثار هذا التغير ردود فعل قوية في الأوساط العربية، ولا سيما بين التيارات اليسارية والشيوعية التي وجدت نفسها أمام تناقض حاد بين مواقفها السابقة المناهضة للصهيونية وبين الموقف السوفييتي الجديد. فقد اعتبرت هذه القوى أن التحول في السياسة السوفييتية يمثل تراجعاً عن مبدأ مناهضة الاستعمار، وأنه منح المشروع الصهيوني دعماً دولياً غير مسبوق.

وانتقدت بعض القيادات اليسارية العربية هذا التحول بشدة، مؤكدة أن الاعتراف بالروابط التاريخية اليهودية بفلسطين يتعارض مع الموقف السابق للحركات المناهضة للصهيونية، وأن ربط قضية اللاجئين اليهود في أوروبا بمستقبل فلسطين يمثل خلطاً بين أزمتين مختلفتين. كما رأت أن معالجة مشكلة اليهود في أوروبا يجب أن تتم عبر حلول ديمقراطية داخل الدول التي يعيشون فيها، وليس من خلال مشروع استيطاني يؤدي إلى تغيير البنية السياسية والديموغرافية لفلسطين.

كذلك حذرت هذه الأصوات من أن الدعوة إلى إقامة دولة مشتركة قد تكون مرحلة انتقالية نحو التقسيم، وأن قيام دولة يهودية منفصلة قد يحول فلسطين إلى قاعدة نفوذ دولية جديدة في الشرق الأوسط. وقد عكس هذا الموقف حجم الأزمة التي واجهتها القوى اليسارية الفلسطينية والعربية، إذ وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع السياسة السوفييتية الجديدة التي رأت فيها ابتعاداً عن دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وانحيازاً إلى حسابات القوة الدولية على حساب المبادئ التحررية التي كانت ترفعها سابقاً.

كشف الرد السوفييتي على انتقادات الأوساط الشيوعية العربية عن حجم التناقضات العميقة التي بدأت تظهر داخل الحركة اليسارية في فلسطين، والتي أسهمت لاحقاً في اتساع الفجوة بين التيارات الشيوعية والحركة الوطنية العربية. فقد رأت بعض القيادات الفكرية اليسارية أن الحل العادل للقضية الفلسطينية يتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تضمن حقوق جميع سكان البلاد، محذرة من أن تجاهل الحركة القومية العربية والتركيز على المطالب اليهودية فقط يؤدي عملياً إلى استبعاد الشعب الفلسطيني من المعادلة السياسية.

غير أن الدوائر السياسية السوفييتية لم تتعامل بجدية مع هذه الانتقادات، بل فضلت الاستمرار في خطابها المناهض للنفوذ الغربي، مؤكدة أن القوى الاستعمارية الغربية هي التي تضخم قضية فلسطين بهدف تضليل الرأي العام وتحقيق مصالحها الخاصة. وبذلك جرى تقديم الصراع ضمن إطار المنافسة بين القوى الكبرى، بينما تراجعت مسألة الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مرتبة ثانوية في الحسابات الدولية.

في المقابل، سارعت بعض الأوساط الشيوعية اليهودية في فلسطين إلى الدفاع عن الموقف السوفييتي الجديد، معتبرة أن دعمه للمطالب القومية اليهودية ينسجم مع المبادئ الثورية المتعلقة بحقوق الشعوب. وقد كشف هذا الموقف عن انقسام واضح داخل اليسار الفلسطيني، حيث فضلت قطاعات منه الالتزام بالخط السياسي السوفييتي على حساب التضامن مع المطالب الوطنية العربية الرافضة لتحويل فلسطين إلى مشروع قومي يهودي منفصل.

أما القيادة الصهيونية، فرغم ترحيبها بالتغير في الموقف السوفييتي، فقد تعاملت معه بحذر خلال المرحلة الأولى، متسائلة عن مدى ثبات هذا التحول وما إذا كان يمثل سياسة استراتيجية طويلة الأمد أم مجرد خطوة مؤقتة مرتبطة بالصراع مع بريطانيا. وفي الاتصالات الدبلوماسية التي جرت خلال هذه الفترة، ظهر أن موسكو كانت تحاول الموازنة بين التقارب مع الحركة الصهيونية وبين تجنب خسارة علاقاتها مع العالم العربي، إذ لم تكن راغبة في الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى العربية من أجل دعم مشروع سياسي محدد.

كما أظهرت المواقف السوفييتية في تلك المرحلة استمرار وجود تردد بشأن مسألة التقسيم؛ إذ فضلت موسكو في البداية فكرة الدولة الديمقراطية الموحدة، مع التحذير من أن الدفع المفرط باتجاه التقسيم قد يضعها في موقف صعب أمام الرأي العام العربي. إلا أن هذا الموقف لم يمنع استمرار الاتصالات مع الحركة الصهيونية بهدف استكشاف فرص التعاون السياسي في مواجهة النفوذ البريطاني.

وتكشفت طبيعة هذا التقارب البراغماتي في اللقاءات غير الرسمية بين ممثلي الطرفين، حيث حاول الجانب السوفييتي تقديم المجتمع اليهودي في فلسطين باعتباره قوة منظمة وتقدمية يمكن أن تحد من النفوذ الغربي في المنطقة، رغم اعترافه بأن بنيته الاقتصادية لا تتطابق مع النموذج الاشتراكي. وفي المقابل، أكدت الحركة الصهيونية أن مشروعها يقوم على أسس ديمقراطية وإصلاحية تتقاطع جزئياً مع بعض المصالح السوفييتية.

وهكذا، جرى تجاوز التناقضات الأيديولوجية بين الطرفين لصالح تقاطع مؤقت في المصالح السياسية؛ فقد التقت الرغبة السوفييتية في إضعاف النفوذ البريطاني مع سعي الحركة الصهيونية للحصول على دعم دولي لمشروعها.

إلا أن هذا التقارب تم على حساب القضية الفلسطينية، إذ غابت حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية عن مركز هذه الحسابات، وتحولت فلسطين إلى ساحة لتنافس القوى الكبرى والمشاريع السياسية المتعارضة.

وكانت ثمرة هذه المناورات الدبلوماسية المتشابكة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في 15 أيار/مايو 1947، صدور قرار تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لفلسطين. (UNSCOP). وقد كافحت الدول العربية لمنع تشكيل هذه اللجنة أو تقليل صلاحياتها، لكنها فشلت أمام تضامن الكتل الدولية. وضمّت اللجنة أحد أعضاء، واستُبعدت الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية لتغطية حياديتها، لكن في الواقع، كان تشكيلها (الذي ضم دولاً صهيونية التوجه مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا) خطوة أخرى نحو تدويل القضية لصالح تقسيمها بعيداً عن أهلها.

لم يكن غياب الاتحاد السوفييتي المباشر عن عضوية لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين يعني ابتعاده عن التأثير في مسار عملها؛ إذ واصلت موسكو تحركاتها الدبلوماسية من خلف الكواليس بهدف توجيه مواقف بعض الدول المشاركة بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية. فقد صدرت توجيهات إلى ممثليها الدبلوماسيين في دول أوروبا الشرقية للتأثير في مواقف ممثلي تلك الدول داخل اللجنة، بما يعكس رغبة سوفييتية في التأثير على نتائج التحقيق ومسار النقاشات.

ومن المنظور الفلسطيني، أكد هذا السلوك أن اللجنة الدولية لم تكن مجرد هيئة فنية محايدة تبحث عن حل عادل للقضية، بل أصبحت جزءاً من التنافس الدولي على مستقبل فلسطين، حيث سعت القوى الكبرى إلى توظيف المؤسسات الدولية بما يخدم حساباتها السياسية والاستراتيجية. وبالتالي، تحولت عملية التحقيق نفسها إلى مجال آخر من مجالات الصراع بين النفوذ الدولي والمصالح المتعارضة على حساب المطالب الوطنية الفلسطينية.

عملت اللجنة في فترة حرجة، ورغم أن الهيئة العربية العليا قاطعت التعاون معها احتجاجاً على شرعيتها وعدم جدواها، إلا أن الوكالة اليهودية استغلت الفرصة لتقديم روايتها وتضخيم مطالبها. وفي خضم ذلك، برز خطر آخر يهدد القضية الفلسطينية من الداخل العربي، حيث أعلن الملك عبد الله الأول في الكتاب الأبيض الصادر في 8 أيار/مايو 1947 عن سعيه لتحقيق سوريا الكبرى ضامة شرق الأردن وفلسطين وسوريا. ورأى الفلسطينيون في هذه الخطوة

خيانة عربية تهدف لتصفية القضية الفلسطينية وضم الضفة الغربية إلى أمارة شرق الأردن، وهو ما أثار استياء سوريا وحكومات عربية أخرى، وأجبر لندن في تموز/يوليو 1947 على الإعلان العلني عن عدم دعم هذه الخطة، رغم استمرار المفاوضات السرية.

وفي 1 أيلول/سبتمبر 1947، جاء تقرير اللجنة ليعكس انحيازاً صارخاً للمشروع الصهيوني. ورغم أن التقرير تضمن توصيات بالإجماع بإلغاء الانتداب واستقلال فلسطين، إلا أن المحتوى الحقيقي كان في خطة التقسيم التي أقرتها أغلبية الأعضاء (سبعة أصوات) برعاية غربية. أوصت الأغلبية بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، مرتبطتين باتحاد اقتصادي، مع تدويل القدس.

كانت تفاصيل الخطة كارثية من وجهة النظر الفلسطينية؛ فقد تم منح الدولة اليهودية مساحات واسعة من السهل الساحلي وصحراء النقب والجليل الشرقي، بينما حُرمت الدولة العربية من الامتداد الجغرافي المتصل، وأُجبرت على قبول اتحاد اقتصادي يخدم مصالح الاقتصاد اليهودي الأقوى. والأكثر خطورة كان السماح بدخول 150 ألف مهاجر يهودي خلال فترة الانتقال التي تديرها بريطانيا، وهو ما كان سيشكل تهديداً ديموغرافياً مباشراً يمحو الهوية العربية للدولة العربية المرتقبة قبل ميلادها، محولاً الاستقلال إلى مجرد غطاء لتكريس السيطرة اليهودية.

مع اقتراب الأمم المتحدة من حسم مستقبل فلسطين عام 1947، برزت داخل اللجنة الخاصة بفلسطين رؤيتان رئيسيتان لحل القضية. تمثلت الأولى في خطة الأغلبية التي أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، مع وضع مدينة القدس تحت نظام دولي خاص. أما الثانية، المعروفة بخطة الأقلية التي تبنتها الهند وإيران ويوغوسلافيا، فقد دعت إلى إقامة دولة فيدرالية فلسطينية موحدة تضم كيانين عربيًا ويهوديًا ضمن إطار دولة واحدة تكون القدس عاصمتها، مع إخضاع فلسطين خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات لإدارة هيئة تعينها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتكشف البيانات السكانية الواردة في خطة الأغلبية عن التناقضات البنيوية التي رافقت مشروع التقسيم. فقد كان من المقرر أن تضم الدولة اليهودية المقترحة نحو 905 آلاف نسمة، بينهم 498 ألف يهودي مقابل 407 آلاف

عربي وغيرهم، أي أن العرب كانوا يشكلون ما يقارب 45% من سكان الدولة اليهودية. وفي المقابل، ضمت الدولة العربية المقترحة نحو 735 ألف نسمة، من بينهم 725 ألف عربي مقابل 10 آلاف يهودي فقط. أما القدس، التي تقرر إخضاعها لنظام دولي، فقد بلغ عدد سكانها نحو 205 آلاف نسمة، توزعوا بين 105 آلاف عربي و100 ألف يهودي.

ويبين هذا التوزيع السكاني أن مشروع التقسيم لم يقم على أساس الفصل الديموغرافي الكامل بين المجموعتين العربية واليهودية، بل أدى إلى إدخال أعداد كبيرة من العرب ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة. وقد شكل هذا الأمر أحد أبرز أسباب رفض القيادات العربية والفلسطينية للخطة، إذ رأوا فيها منح أغلبية الأراضي المخصصة للدولة اليهودية لكيان لم يكن يمتلك أغلبية سكانية حاسمة في جميع المناطق المخصصة له، فضلاً عن أنها كانت ستضع مئات الآلاف من الفلسطينيين العرب تحت سيادة دولة يهودية ناشئة.

في الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة تواصل مناقشة مستقبل فلسطين، بدأ الموقف السوفييتي يشهد تحولاً تدريجياً من الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية موحدة ذات طابع ديمقراطي إلى القبول بفكرة تقسيم البلاد. وتكشف الوثائق اللاحقة أن الطرح الأول لم يكن يمثل التزاماً سياسياً نهائياً بقدر ما كان موقفاً مرحلياً مرتبطاً بحسابات دبلوماسية وتكتيكية فرضتها ظروف الصراع الدولي.

وقد أوضحت التوجيهات الصادرة عن القيادة السوفييتية لممثليها في الأمم المتحدة ضرورة عدم الوقوف في مواجهة الاتجاه المتزايد داخل المنظمة الدولية نحو خيار التقسيم، مع التأكيد على أن دعم قيام دولة يهودية مستقلة أصبح منسجماً مع أولويات السياسة السوفييتية في تلك المرحلة. ويشير هذا التحول إلى أن موسكو لم تسعَ إلى الظهور بوصفها القوة التي بادرت مباشرة إلى طرح إنشاء دولة يهودية، بل فضّلت تبني الموقف عندما أصبح يحظى بتأييد دولي واسع داخل المؤسسات الأممية.

ومن المنظور الفلسطيني، يكشف هذا التغير أن الموقف السوفييتي تجاه القضية الفلسطينية كان مرتبطاً بدرجة كبيرة بحسابات النفوذ الدولي وموازين القوى، وليس فقط بالمبادئ المعلنة المتعلقة بحقوق الشعوب أو مناهضة الاستعمار. كما يعكس طبيعة النظام السياسي السوفييتي القائم على مركزية القرار، حيث كانت السياسات الخارجية

تُحدد في دوائر القيادة العليا، بينما يقتصر دور الممثلين الدبلوماسيين على تنفيذ التوجهات العامة دون امتلاك مساحة واسعة لتعديلها أو إعادة صياغتها وفق تقديراتهم الخاصة.

كما تشير الوثائق إلى وجود حالة من الغموض حتى داخل الأوساط الدبلوماسية السوفييتية بشأن التوجه النهائي للقيادة السوفييتية. ومع ذلك، فإن التعليمات الصريحة التي صدرت في 30 أيلول/سبتمبر 1947 أنهت هذا الغموض، وأكدت انتقال الاتحاد السوفييتي بصورة رسمية إلى معسكر المؤيدين لخطة الأغلبية. وقد شكل هذا التحول عاملاً مهماً في تعزيز فرص إقرار مشروع التقسيم داخل الأمم المتحدة، خاصة في ظل المكانة الدولية التي تمتع بها الاتحاد السوفييتي باعتباره إحدى القوى العظمى الخارجة منتصرة من الحرب العالمية الثانية.

وعليه، فإن دراسة خطة الأغلبية وتوزيعها السكاني، إلى جانب تحليل التحول في الموقف السوفييتي، تكشف أن قرار التقسيم لم يكن مجرد استجابة للمعطيات الديموغرافية داخل فلسطين، بل كان أيضاً نتاجاً مباشراً للتوازنات الدولية وصراعات القوى الكبرى داخل الأمم المتحدة. كما تظهر هذه المعطيات أن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية للقوى العظمى لعبت دوراً حاسماً في ترجيح مشروع التقسيم على حساب مشروع الدولة الفيدرالية الموحدة الذي تبنته خطة الأقلية.

على الرغم من التحول الذي طرأ على السياسة السوفييتية تجاه القضية الفلسطينية خلال عام 1947، فإن موسكو لم تعلن موقفها الجديد المؤيد لتقسيم فلسطين بصورة مباشرة وفورية على الساحة الدولية، بل تعاملت مع هذا التحول بحذر سياسي ودبلوماسي. وقد أثار تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين (UNSCOP) مخاوف واسعة في الأوساط العربية، حيث نظر إليه باعتباره تمهيداً لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين. وفي هذا السياق، بعث نائب رئيس مجلس الشيوخ العراقي، مصطفى العامري، برقية إلى جوزيف ستالين ناشده فيها الوقوف إلى جانب الحقوق العربية، معتبراً أن مشروع التقسيم يشكل اعتداءً على وحدة فلسطين وحقوق سكانها العرب، ومعبراً عن أمله في أن يدعم الاتحاد السوفييتي إقامة دولة عربية مستقلة تكفل الحرية والمساواة لجميع سكان البلاد.

ومع انعقاد الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة بين 30 أيلول/سبتمبر و15 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة حاسمة من النقاش الدولي. فقد تحولت أروقة الأمم المتحدة إلى ساحة مواجهة دبلوماسية مكثفة بين الحركة الصهيونية والدول العربية، حيث سعى كل طرف إلى توظيف الحجج التاريخية والقانونية والسياسية لإثبات أحقيته بفلسطين وكسب تأييد المجتمع الدولي.

وتركزت المناقشات حول ثلاثة محاور رئيسية. تمثل المحور الأول في الجدل بشأن الأساس التاريخي للمطالب الصهيونية بفلسطين، وما إذا كانت الروابط التاريخية والدينية للشعب اليهودي القديم تمنح الحركة الصهيونية المعاصرة حقاً سياسياً في إقامة دولة يهودية في فلسطين. أما المحور الثاني فقد تناول القيمة القانونية للتعهدات البريطانية المتناقضة خلال الحرب العالمية الأولى، ولا سيما مراسلات الحسين–مكماهون (1915–1916) ووعد بلفور الصادر عام 1917، ومدى إلزامية هذه الوثائق في القانون الدولي. بينما انصب المحور الثالث على تأثير المحرقة النازية خلال الحرب العالمية الثانية في معالجة القضية اليهودية، وما إذا كانت المأساة التي تعرض لها اليهود في أوروبا تبرر إقامة دولة قومية لهم في فلسطين.

وفي إطار الدفاع عن مشروع الدولة اليهودية، استند ممثلو الحركة الصهيونية إلى مبدأ الاستمرارية التاريخية للشعب اليهودي في فلسطين. فقد أكد موشيه شيرتوك (موشيه شاريت لاحقاً)، الذي أصبح فيما بعد أول وزير خارجية لإسرائيل، أن فلسطين تمثل الموطن التاريخي للشعب اليهودي، وأن العلاقة بين اليهود وهذه الأرض لم تنقطع رغم قرون الشتات. كما عزز قادة الحركة الصهيونية حججهم بالاستناد إلى الروابط الدينية الواردة في التراث اليهودي، مؤكدين أن فلسطين تمثل جزءاً أساسياً من الهوية القومية والدينية للشعب اليهودي.

إلى جانب ذلك، استندت الحركة الصهيونية إلى الشرعية الدولية التي اكتسبها المشروع الصهيوني من خلال وعد بلفور لعام 1917، ثم من خلال نظام الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقرته عصبة الأمم بعد مؤتمر سان ريمو عام 1920. ومن وجهة النظر الصهيونية، فإن هذه القرارات الدولية مثلت اعترافاً رسمياً بالصلة التاريخية بين اليهود وفلسطين، وبحقهم في إقامة وطن قومي فيها.

في المقابل، رفض الممثلون العرب هذه الأطروحات رفضاً قاطعاً، وقدموا مجموعة من الحجج المضادة. فقد رأى الحاج أمين الحسيني، رئيس الهيئة العربية العليا، أن غالبية اليهود الذين مثلتهم الحركة الصهيونية، وخصوصاً يهود أوروبا الشرقية (الأشكناز)، لا تربطهم صلة عرقية مباشرة بسكان فلسطين القدماء. واستند في ذلك إلى بعض الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية التي كانت متداولة آنذاك، والتي شككت في وجود استمرارية عرقية مباشرة بين يهود العصر الحديث وسكان فلسطين اليهود في العصور القديمة.

كما أكد المندوبون العرب أن الادعاءات التاريخية، حتى لو تم التسليم بها، لا يمكن أن تشكل أساساً قانونياً لانتزاع حقوق السكان العرب الذين عاشوا في فلسطين بصورة متواصلة عبر القرون. وانطلاقاً من هذا المنظور، جادل ممثلو الدول العربية بأن الحقوق السياسية يجب أن تستند إلى الواقع الديموغرافي والسيادة الوطنية المعاصرة، لا إلى أحداث تاريخية تعود إلى آلاف السنين. ولذلك رأوا أن إقامة دولة يهودية في فلسطين تمثل انتهاكاً لحق الأغلبية العربية في تقرير مصيرها، وتتناقض مع المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

ويكشف هذا الجدل أن النقاش حول فلسطين عام 1947 لم يكن مجرد خلاف سياسي حول حدود أو ترتيبات إدارية، بل كان صراعاً بين روايتين تاريخيتين متعارضتين؛ الأولى استندت إلى مفهوم الحق التاريخي والقومي لليهود في فلسطين، والثانية ارتكزت إلى مبدأ الاستمرارية السكانية وحق الأغلبية العربية في تقرير مصيرها. وقد شكل هذا التناقض أحد العوامل الأساسية التي صعبت التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين، وأسهمت في تمهيد الطريق نحو إقرار مشروع التقسيم ثم اندلاع الصراع العربي–الإسرائيلي عام 1948.

لم يقتصر الجدل داخل الأمم المتحدة عام 1947 على مسألة الروابط التاريخية بين اليهود وفلسطين، بل امتد ليشمل التفسيرات القانونية والسياسية للالتزامات التي قطعتها الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى بشأن مستقبل البلاد. فقد استند الممثلون العرب إلى مراسلات الحسين–مكماهون (1915–1916) باعتبارها أساساً لحق العرب في الاستقلال والوحدة السياسية، بينما استندت الحركة الصهيونية إلى وعد بلفور الصادر في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 بوصفه اعترافاً دولياً بحق اليهود في إقامة وطن قومي في فلسطين.

وقد نشأت مراسلات الحسين–مكماهون في سياق سعي بريطانيا إلى كسب الدعم العربي ضد الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، حيث تضمنت وعوداً بريطانية بدعم استقلال الأقاليم العربية بعد انتهاء الحرب. ومن هذا المنطلق، رأى القادة العرب أن فلسطين كانت جزءاً من الأراضي التي شملتها تلك التعهدات، وأن بريطانيا أخلّت بالتزاماتها عندما تبنت لاحقاً المشروع الصهيوني من خلال وعد بلفور. في المقابل، اعتبر الصهاينة أن وعد بلفور، الذي أُدرج لاحقاً ضمن صك الانتداب البريطاني على فلسطين، منح مشروع الوطن القومي اليهودي أساساً قانونياً دولياً وأكسبه شرعية معترفاً بها من قبل المجتمع الدولي.

وخلال المناقشات الأممية، شدد المندوبون العرب على أن وعد بلفور يتعارض مع المبادئ التي قامت عليها عصبة الأمم، ولا سيما مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وأكدوا أن الإعلان صدر دون استشارة سكان فلسطين العرب الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان، الأمر الذي جعله، من وجهة نظرهم، وثيقة تفتقر إلى المشروعية السياسية والأخلاقية. كما رأى بعض المندوبين العرب أن السياسة البريطانية تجاه فلسطين عكست تناقضاً بين الوعود المقدمة للعرب خلال الحرب العالمية الأولى والدعم اللاحق للمشروع الصهيوني.

في المقابل، دافع ممثلو الحركة الصهيونية عن شرعية وعد بلفور، واستندوا إلى جملة من الوثائق والاتفاقات التي اعتبروها داعمة لموقفهم، من بينها اتفاق فيصل–وايزمان عام 1919. فقد رأى القادة الصهاينة أن هذا الاتفاق أظهر استعداداً عربياً سابقاً للتعاون مع المشروع الصهيوني في إطار تسوية سياسية أوسع، وأنه يمثل دليلاً على إمكانية التوفيق بين التطلعات القومية العربية واليهودية من خلال حلول قائمة على التسوية وتقاسم المصالح.

كما أثارت قضية معاناة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية نقاشاً واسعاً داخل الأمم المتحدة. فقد سعى ممثلو الحركة الصهيونية إلى توظيف المأساة التي تعرض لها اليهود في أوروبا، ولا سيما جرائم الإبادة النازية، باعتبارها دليلاً على الحاجة الملحة لإقامة دولة يهودية توفر لهم الأمن والاستقرار. غير أن الممثلين العرب رفضوا هذا الطرح، مؤكدين أن المظالم التي تعرض لها اليهود في أوروبا لا يمكن أن تشكل مبرراً لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية أو فرض حل سياسي على حساب سكان البلاد الأصليين.

وأمام هذا التباين الحاد في الرؤى، تحولت المناقشات تدريجياً إلى مواجهة بين سرديتين تاريخيتين وقانونيتين متعارضتين. فقد اعتمد كل طرف على مجموعة مختلفة من الوقائع والوثائق التاريخية لتبرير مطالبه السياسية، الأمر الذي جعل التوصل إلى أرضية مشتركة أمراً بالغ الصعوبة. ولم يقتصر الخلاف على تفسير الأحداث التاريخية، بل شمل أيضاً تحديد الجهة التي تمتلك الحق في تمثيل الماضي وتوظيفه لإضفاء الشرعية على المطالب السياسية المعاصرة.

في ظل تصاعد الجدل الدولي حول مستقبل فلسطين، حاول الموقف السوفييتي إعادة توجيه النقاش من الخلافات التاريخية إلى مقاربة سياسية عملية تركز على إيجاد تسوية للمشكلة القائمة. فقد دعا ممثل الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة إلى تجاوز الجدل حول أحقية الأطراف التاريخية في حكم فلسطين خلال الفترات السابقة، معتبراً أن القضية الأساسية لا تتمثل في استعادة وقائع الماضي، بل في البحث عن صيغة سياسية تراعي حقوق ومصالح السكان العرب واليهود المقيمين في البلاد.

وبذلك انتقل الخطاب السوفييتي من التركيز على الروايات التاريخية المتعارضة إلى معالجة القضية باعتبارها مسألة تتعلق بمستقبل السكان وتحديد شكل النظام السياسي في فلسطين. وقد مهّد هذا التحول النظري لتبني موسكو لاحقاً خيار التقسيم باعتباره حلاً عملياً من وجهة نظرها لإنهاء الأزمة، رغم ما أثاره هذا الخيار من اعتراضات فلسطينية وعربية واسعة، باعتباره تجاوزاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.

المواقف الدولية من مشروع تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة عام 1947

رأى المندوب السوفييتي أن معالجة القضية الفلسطينية تقتضي تجاوز التعقيدات التاريخية والقانونية والتركيز على أبعادها السياسية المباشرة. وفي هذا السياق أعلن تأييد الوفد السوفييتي المبدئي لخطة الأغلبية التي أوصت بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، والقاضية بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. كما أبدى ارتياحه للأخذ بعدد من المقترحات السوفييتية ضمن كل من خطتي الأغلبية والأقلية المطروحتين للنقاش.

أثار هذا الموقف السوفييتي اعتراضاً واضحاً من جانب الوفود العربية، ولا سيما مصر ولبنان. فقد اعتبر المندوب المصري محمود فوزي أن تأييد التقسيم يهدد بإرساء سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، إذ يمنح الأقليات حق المطالبة بإنشاء كيانات سياسية مستقلة داخل الدول القائمة. ومن جهته، انتقد الحاج أمين الحسيني الطرح السوفييتي القائم على منح اليهود حق تقرير المصير، متسائلاً عن الأساس الذي يبرر منح هذا الحق لجماعة يرى أنها تشكل أقلية أُنشئت بفعل سياسات الهجرة والاستيطان، في حين يُحرم منه السكان العرب الذين كانوا يشكلون الأغلبية التاريخية في فلسطين. وانطلاقاً من ذلك، تمسكت القيادات العربية، ممثلة بالهيئة العربية العليا ومندوبي الدول العربية في الأمم المتحدة، بموقف يدعو إلى الحفاظ على وحدة فلسطين وطابعها العربي ورفض أي مشروع يؤدي إلى تقسيمها أو إضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني.

في المقابل، رفضت بريطانيا، بصفتها الدولة المنتدبة، كلّاً من خطتي الأغلبية والأقلية، مؤكدة أنها لن تستخدم قواتها أو جهازها الإداري لفرض تسوية لا تحظى بقبول الطرفين المتنازعين. أما الولايات المتحدة فقد أعلنت تأييدها لخطة الأغلبية، معتبرة أن الوصول إلى حل يرضي العرب واليهود معاً أمر غير واقعي. وأكد ممثلها أن مشروع التقسيم، على الرغم مما يعتريه من نواقص، يمثل الخيار العملي الأكثر قابلية للتنفيذ ويمنح سكان فلسطين فرصة لتحقيق تطلعاتهم السياسية في إطار تسوية دولية.

ويرى عدد من الباحثين أن الموقف الأمريكي ارتبط أيضاً باعتبارات استراتيجية واقتصادية أوسع، من بينها إدارة العلاقات مع بريطانيا في الشرق الأوسط والحفاظ على المصالح النفطية المتنامية في المنطقة. كما أسهمت الحسابات العسكرية والاستراتيجية الأمريكية في تعزيز التأييد لمشروع التقسيم بوصفه مخرجاً عملياً للأزمة الفلسطينية، رغم التحفظات القائمة داخل بعض مؤسسات صنع القرار الأمريكية.

أدى تأييد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لخطة الأغلبية إلى تعزيز فرص اعتمادها بوصفها أساساً للحل الدولي المقترح للقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، عكست التوجيهات السوفييتية الموجهة إلى ممثليها في الأمم المتحدة توجهاً واضحاً نحو مراعاة المطالب الصهيونية في القضايا الأساسية المرتبطة بمستقبل فلسطين، مع التقليل من

أثر وجود أقلية عربية كبيرة داخل الدولة اليهودية المقترحة، انطلاقاً من تصور مفاده أن التوازن الديمغرافي قد يتغير مستقبلاً لصالح زيادة أعداد السكان اليهود. كما ركزت هذه التوجيهات على ضرورة تقليص المرحلة الانتقالية وإنهاء الإدارة البريطانية في أسرع وقت ممكن، مع نقل مسؤولية الإشراف على المرحلة اللاحقة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ورغم حرص القيادة السوفييتية على عدم الظهور بمظهر الطرف الذي يقود مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين، فإن مواقفها العملية داخل الأمم المتحدة أسهمت في دعم المسار السياسي الذي عزز فرص المشروع الصهيوني. فقد أيد الوفد السوفييتي عدداً من المبادرات الدولية التي هدفت إلى تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنها مقترحات تتعلق بالسماح بدخول الأطفال اليهود المقيمين في مخيمات النازحين مع تخصيص ترتيبات خاصة لأسرهم، إضافة إلى دعم مقترحات دعت إلى السماح بدخول اللاجئين اليهود الموجودين في مخيمات قبرص إلى فلسطين خارج القيود المفروضة على الهجرة آنذاك.

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1947، وافقت القيادة السوفييتية على مقترحات تتعلق بتنظيم المرحلة الانتقالية في فلسطين وفقاً لخطة الأغلبية التي أقرتها الأمم المتحدة. وقد تضمنت هذه المقترحات إنهاء الانتداب البريطاني في بداية عام 1948، وسحب القوات البريطانية خلال فترة زمنية محددة، ووضع البلاد تحت إشراف الأمم المتحدة خلال مرحلة انتقالية لا تتجاوز عاماً واحداً. كما نصت الخطة على أن تتولى لجنة خاصة منبثقة عن مجلس الأمن مسؤولية تحديد الحدود بين الكيانين العربي واليهودي المقترحين، الأمر الذي جعل مستقبل فلسطين مرتبطاً بصورة مباشرة بقرارات القوى الدولية الكبرى وآليات الأمم المتحدة.

ومن المنظور الفلسطيني، كشفت هذه التطورات عن انتقال القضية الفلسطينية من إطار المطالبة بإنهاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني إلى ساحة تفاوض دولي تحكمها حسابات القوى الكبرى. فقد أصبح تقرير مستقبل فلسطين مرتبطاً بتوازنات الحرب الباردة الناشئة، أكثر من ارتباطه بإرادة سكان البلاد الأصليين وحقوقهم السياسية، الأمر الذي مهد الطريق أمام اعتماد قرار التقسيم وما ترتب عليه من تحولات جذرية في تاريخ فلسطين الحديث.

كذلك دعت الخطة إلى تشكيل مجالس حكومية مؤقتة في كل من الدولتين، تتولى إدارة شؤونهما تحت إشراف الأمم المتحدة، وإجراء انتخابات ديمقراطية لجمعيات تأسيسية تتولى إعداد الدساتير وانتخاب الحكومات. كما نصت على إنشاء أجهزة الإدارة المدنية المركزية والمحلية، وتشكيل قوات أمنية أو ميليشيات محلية لضمان الأمن الداخلي ومنع الاحتكاكات الحدودية خلال المرحلة الانتقالية.

وتشير بعض المصادر إلى أن هذه الترتيبات جاءت متوافقة إلى حد كبير مع تصورات الوكالة اليهودية، التي كانت تُعد الشريك الرئيس الذي اعترفت به موسكو في المفاوضات المتعلقة بمستقبل فلسطين. وقد أظهرت الاتصالات المتواصلة بين الوفد السوفييتي وممثلي الوكالة اليهودية وجود درجة من التنسيق السياسي، الأمر الذي عزز الاعتقاد لدى العديد من المراقبين بأن الاتحاد السوفييتي نظر إلى الوكالة اليهودية بوصفها الجهة الأكثر قدرة على إدارة الدولة اليهودية المرتقبة والتعامل مع المجتمع الدولي.

في المقابل، لم يكن الموقف الصهيوني موحداً تجاه مشروع التقسيم. فقد رفضت بعض التنظيمات الصهيونية المتشددة الخطة، وطالبت بإقامة دولة يهودية على كامل أرض فلسطين. وفي هذا السياق، بعثت اللجنة اليهودية للتحرير الوطني برسالة إلى السفير السوفييتي في بريطانيا أعلنت فيها رفضها الصريح للتقسيم، مؤكدة أن غالبية اليهود، بمن فيهم أعضاء التنظيمات السرية والنازحون في المخيمات الأوروبية، يؤيدون إقامة دولة يهودية تشمل كامل فلسطين. ومع ذلك، واصلت موسكو اعتماد الوكالة اليهودية شريكاً سياسياً وحيداً في التعامل مع القضية الفلسطينية.

وقد أثار الدعم السوفييتي لخطة التقسيم انتقادات عربية واسعة داخل الأمم المتحدة. ففي الدورة الثانية للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 1947، هاجم الحاج أمين الحسيني السياسة السوفييتية بشدة، مشيراً إلى ما اعتبره تقارباً غير مسبوق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بشأن فلسطين. ورأى أن القوتين العظميين، على الرغم من خلافاتهما الواسعة في القضايا الدولية الأخرى، اتفقتا على دعم تقسيم فلسطين، وهو ما عدّه انحرافاً عن مبدأ تقرير المصير الذي كانت كل منهما تدّعي الدفاع عنه. كما اعتبر أن دوافع هذا التأييد لم تكن إنسانية بقدر ما كانت مرتبطة بحسابات سياسية واستراتيجية خاصة بكل طرف.

قبيل التصويت النهائي على مشروع التقسيم، أكد ممثل الاتحاد السوفييتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن خطة الأغلبية تمثل الحل العملي الأكثر ملاءمة لمعالجة القضية الفلسطينية. وقد استند هذا الموقف إلى رؤية مفادها أن التجربة السياسية خلال فترة الانتداب أثبتت صعوبة تحقيق تعايش مستقر بين العرب واليهود ضمن إطار دولة واحدة، الأمر الذي جعل خيار إقامة دولتين مستقلتين يُطرح باعتباره الحل الأكثر واقعية من وجهة نظر السياسة الدولية آنذاك.

وفي مواجهة الانتقادات العربية للموقف السوفييتي، أكدت القيادة السوفييتية أن موقفها لا يستند إلى تفضيل طرف على آخر، بل إلى البحث عن تسوية سياسية تراها قابلة للتنفيذ في ظل تعقيدات الواقع الفلسطيني والدولي. كما عبّرت عن اعتقادها بأن الشعوب العربية ستدرك مستقبلاً، وفق هذا التصور، أن هذا الخيار ينسجم مع مصالحها السياسية بعيدة المدى. ومع ذلك، عكس هذا الموقف تحولاً جوهرياً في السياسة السوفييتية تجاه فلسطين، إذ انتقلت من الدعوة إلى إنهاء الانتداب وتحقيق تسوية عامة إلى دعم مشروع التقسيم بوصفه حلاً دولياً للأزمة، وهو ما أثار اعتراضات واسعة لدى الفلسطينيين والعرب الذين رأوا فيه تجاوزاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وهكذا أسهم الاتحاد السوفييتي، من خلال دعمه الدبلوماسي لخطة التقسيم وتأييده للإجراءات المرتبطة بتنفيذها، في توفير غطاء دولي مهم للمشروع الذي انتهى بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، والذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وقد شكل هذا الموقف إحدى أبرز المحطات في السياسة السوفييتية تجاه القضية الفلسطينية خلال مرحلة ما قبل قيام دولة إسرائيل.

على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي كان يأمل في أن تنظر إليه الشعوب العربية بوصفه قوة مناهضة للاستعمار وداعمة لحركات التحرر الوطني، فإن دعمه الفاعل لمشروع تقسيم فلسطين وقيامه بدور مؤثر في تسهيل قيام دولة إسرائيل أدّيا إلى إحداث فجوة واضحة في علاقاته مع العالم العربي. وقد انعكست هذه الحالة من التوتر والخيبة في مواقف العديد من القادة والدبلوماسيين العرب الذين رأوا أن السياسة السوفييتية تجاه فلسطين تتناقض مع الشعارات التي رفعتها موسكو بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي هذا السياق، عكس الموقف العربي في الأمم المتحدة حالة واسعة من الاستياء تجاه التحول في السياسة السوفييتية، إذ اعتبر المندوبون العرب أن التصريحات السابقة التي أكدت تعاطف الاتحاد السوفييتي مع تطلعات الشعوب العربية إلى التحرر والاستقلال فقدت الكثير من أثرها بعد تأييد موسكو لمشروع تقسيم فلسطين. ورأوا أن هذا التحول ألحق ضرراً كبيراً بصورة الاتحاد السوفييتي لدى الرأي العام العربي، وأدى إلى تراجع الثقة بنواياه السياسية في المنطقة. كما اعتُبر الموقف السوفييتي دليلاً على أن الحسابات الجيوسياسية للقوى الكبرى أصبحت تتقدم على مبادئ التحرر الوطني وحقوق الشعوب، الأمر الذي دفع قطاعات واسعة من العرب إلى إعادة تقييم طبيعة الدور السوفييتي ومستقبل علاقاته مع العالم العربي.

ومن جانب آخر، أظهرت الوثائق الدبلوماسية السوفييتية أن موسكو لم تعد تولي اهتماماً كبيراً للاعتراضات العربية المتكررة على مشروع التقسيم. فقد تعامل الوفد السوفييتي في الأمم المتحدة مع البيانات والاحتجاجات الصادرة عن المنظمات العربية بوصفها امتداداً لموقف عربي معروف سلفاً، لا يستدعي إعادة النظر في السياسة السوفييتية أو تعديلها. ويعكس هذا التوجه اقتناع القيادة السوفييتية بأن قرار التقسيم بات يسير نحو الاعتماد الدولي بغض النظر عن حجم المعارضة العربية له.

وجاءت لحظة الحسم في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181، المعروف بقرار تقسيم فلسطين. وقد نص القرار على إنهاء الانتداب البريطاني وتقسيم البلاد إلى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، ترتبطان باتحاد اقتصادي، مع وضع مدينة القدس والأماكن المقدسة تحت إدارة دولية خاصة تشرف عليها الأمم المتحدة. وحظي القرار بتأييد ثلاث وثلاثين دولة، من بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في حين عارضته ثلاث عشرة دولة، بينما امتنعت عشر دول عن التصويت، من بينها بريطانيا.

وبموجب الخطة المقترحة، كان من المقرر أن تنسحب بريطانيا تدريجياً من فلسطين قبل الأول من آب/أغسطس 1948، وأن تتولى الأمم المتحدة الإشراف على المرحلة الانتقالية تمهيداً لإقامة الدولتين في موعد أقصاه الأول من تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. كما نص القرار على منح القدس وضعاً دولياً خاصاً لمدة عشر سنوات، على أن

يُعاد النظر في مستقبلها لاحقاً من خلال استفتاء يشارك فيه سكان المدينة. كذلك ألزمت الخطة الدولتين الجديدتين بتوفير ضمانات دستورية لحماية الحقوق المدنية والدينية للأقليات والسكان كافة.

في المقابل، قوبل القرار برفض عربي واسع. فقد رأت الحكومات العربية والقيادة الفلسطينية أن التقسيم يمثل انتهاكاً لحقوق الأغلبية العربية في فلسطين، ورفضت الاعتراف بشرعيته. وفي هذا الإطار أعلنت جامعة الدول العربية، خلال خريف عام 1947، البدء بتنظيم وإرسال متطوعين عرب إلى فلسطين لمساندة الفلسطينيين في مواجهة المشروع الصهيوني. وكان الاعتقاد السائد لدى العديد من القيادات العربية، وفي مقدمتها الحاج أمين الحسيني، أن المتطوعين العرب والقوات غير النظامية سيكونون أكثر قدرة على خوض المواجهة المباشرة من الجيوش النظامية للدول العربية.

وقد استجابت لهذا النداء منظمات وجمعيات متعددة من مختلف أنحاء العالم العربي، من بينها اتحادات شبابية وجمعيات دينية وهيئات شعبية. كما لعبت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بقيادة حسن البنا، دوراً بارزاً في تعبئة المتطوعين وإعدادهم للمشاركة في القتال داخل فلسطين. وشكّل النشاط الذي قامت به الجماعة جزءاً من حالة التعبئة الشعبية العربية الواسعة التي رافقت صدور قرار التقسيم، حيث جرى تقديم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية وإسلامية تستوجب المشاركة المباشرة في الدفاع عنها.

وهكذا مثّل صدور القرار 181 نقطة تحول مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية؛ إذ أدى إلى تعميق الهوة بين الاتحاد السوفييتي والعالم العربي، وفي الوقت نفسه فتح الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع السياسي والعسكري حول مستقبل فلسطين، وهي المرحلة التي انتهت بقيام دولة إسرائيل واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948.

في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 1947، وفي خضم المناقشات الحادة التي شهدتها الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مستقبل فلسطين، أبلغ حسن البنا مجلس جامعة الدول العربية استعداد جماعة الإخوان المسلمين لإرسال ما يصل إلى عشرة آلاف متطوع للمشاركة في القتال دفاعاً عن فلسطين. ولم يقتصر الأمر على التصريحات السياسية، بل سرعان ما بدأت مجموعات من المتطوعين العرب بالتسلل إلى داخل فلسطين عبر الحدود المصرية خلال

أواخر تشرين الأول/أكتوبر ومطلع تشرين الثاني/نوفمبر 1947، حيث شرعت في تنفيذ عمليات مسلحة ضد المستوطنات اليهودية.

ورغم أن الحكومة المصرية حاولت في البداية الحد من النشاط التطوعي غير المنظم، فإنها سرعان ما أدركت إمكانية توجيه نشاط جماعة الإخوان المسلمين نحو الساحة الفلسطينية بدلاً من الساحة الداخلية، الأمر الذي دفعها إلى تقديم أشكال مختلفة من الدعم اللوجستي للمتطوعين. وقد تزامن هذا التطور مع تصاعد الحملة المناهضة للشيوعية في عدد من الدول العربية، حيث انتشرت اتهامات تربط بين الحركة الصهيونية والشيوعية الدولية، كما جرى اتهام الأحزاب الشيوعية العربية بمساندة المشروع الصهيوني نتيجة تأييد الاتحاد السوفييتي لقرار التقسيم.

وفي الوقت نفسه، اتخذ العاهل الأردني الملك عبد الله الأول موقفاً مغايراً للموقف السائد في الأوساط العربية. فقد كشفت الاتصالات السرية التي جرت بينه وبين ممثلي الوكالة اليهودية خلال تشرين الثاني/نوفمبر 1947 عن تفاهمات غير معلنة بشأن مستقبل فلسطين. وبموجب هذه التفاهمات، تعهد الجانب اليهودي بعدم معارضة ضم المناطق العربية المخصصة للدولة الفلسطينية وفق مشروع التقسيم إلى المملكة الأردنية الهاشمية، مقابل امتناع الأردن عن الانخراط في مواجهة مباشرة مع الدولة اليهودية المرتقبة والتسليم بالأمر الواقع الذي قد ينشأ عن قيامها. وقد استند هذا التقارب إلى وجود خصم مشترك للطرفين تمثل في الحاج أمين الحسيني والهيئة العربية العليا، اللذين عارضا كلاً من مشروع التقسيم والمشروعات البديلة التي تستهدف إعادة رسم الخريطة السياسية لفلسطين.

ومع صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، دخلت فلسطين مرحلة جديدة من الصراع المسلح. فقد اعتبر العرب القرار انتهاكاً لحقوق الأغلبية العربية، بينما رأت الحركة الصهيونية فيه أساساً قانونياً لإقامة الدولة اليهودية. ومنذ الأيام الأولى التي أعقبت صدور القرار بدأت المواجهات العسكرية تتصاعد بين العرب واليهود، الأمر الذي دفع عدداً من المؤرخين، وفي مقدمتهم المؤرخ الإسرائيلي بني موريس، إلى وصف الفترة الممتدة بين صدور القرار وإعلان قيام إسرائيل في 14 أيار/مايو 1948 بأنها مرحلة الحرب الأهلية في فلسطين الانتدابية.

وخلال الأشهر الأولى من هذه الحرب، اعتمدت المنظمات العسكرية اليهودية سياسة الرد الانتقامي على الهجمات العربية، قبل أن تنتقل ابتداءً من ربيع عام 1948 إلى استراتيجية هجومية هدفت إلى بسط السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية المخصصة للدولة اليهودية، بل وتوسيع نطاق السيطرة خارج الحدود التي نص عليها قرار التقسيم.

وفي ظل التدهور الأمني المتسارع، واجهت الأمم المتحدة صعوبات متزايدة في تنفيذ قرار التقسيم. فقد تعذر على لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين مباشرة أعمالها داخل البلاد، كما أصبح تشكيل القوة الأمنية المقترحة لحماية اللجنة وتنفيذ القرارات الدولية أمراً غير واقعي. ومع اقتراب موعد الانسحاب البريطاني، أخذت أعمال العنف تتصاعد بصورة ملحوظة، ما أدى إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى، وأضعف قدرة الأمم المتحدة على فرض ترتيباتها الانتقالية.

وأمام هذا الواقع، بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا تعيدان النظر في إمكانية تطبيق قرار التقسيم. ففي مناقشات مجلس الأمن خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 1948، اقترحت واشنطن تعليق تنفيذ خطة التقسيم والبحث في إقامة نظام وصاية دولية مؤقتة على فلسطين إلى حين التوصل إلى تسوية أكثر استقراراً. وقد اعتبر هذا الاقتراح مؤشراً واضحاً على تراجع الحماس الأمريكي لتنفيذ القرار الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 1947.

في المقابل، عارض الاتحاد السوفييتي بشدة مشروع الوصاية الدولية، معتبراً إياه محاولة لإعادة النظر في قرار التقسيم وتأخير تنفيذه. وخلال المناقشات التي جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ربيع عام 1948، حمّلت القيادة السوفييتية بريطانيا مسؤولية تعطيل تنفيذ القرار الدولي، من خلال إبطاء عمل اللجنة المكلفة بمتابعة أوضاع فلسطين وعدم توفير الظروف الملائمة لقيامها بمهامها. كما وجهت انتقادات للسياسة الأمريكية، متهمة إياها بمحاولة إضعاف مشروع التقسيم بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد الموقف السوفييتي أن قرار التقسيم ظل، من وجهة نظره، الخيار الأكثر واقعية وعدالة لمعالجة الأزمة الفلسطينية، باعتباره صيغة تتيح إقامة كيانين سياسيين منفصلين وتحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة. وفي المقابل، اعتبر أن نظام الوصاية الدولية سيؤدي إلى إطالة المرحلة الانتقالية وتعميق حالة عدم الاستقرار والصراع.

وبذلك حافظ الاتحاد السوفييتي على دعمه لقرار التقسيم حتى المراحل الأخيرة التي سبقت إعلان قيام دولة إسرائيل، في الوقت الذي بدأت فيه مواقف بعض القوى الدولية الأخرى تشهد تغيرات متسارعة نتيجة التحولات السياسية والعسكرية التي كانت تشهدها فلسطين. ويعكس هذا الموقف استمرار تعامل موسكو مع القضية الفلسطينية من منظور المصالح الجيوسياسية وصراع النفوذ الدولي، أكثر من كونها قضية تحرر وطني مرتبطة بحقوق السكان الأصليين.

من الناحية العملية، كان من المتوقع أن يواجه تطبيق خطة الوصاية، في حال اعتمادها، الصعوبات ذاتها التي اعترضت تنفيذ خطة التقسيم، وذلك في ظل استمرار حالة التصعيد العسكري واتساع نطاق المواجهات في فلسطين. فقد كانت البلاد قد دخلت فعلياً مرحلة من الأعمال القتالية المفتوحة، ما جعل فكرة إعادة فرض ترتيبات دولية مستقرة أمراً بالغ التعقيد. وفي الواقع، يمكن القول إن عملية التقسيم كانت قد بدأت فعلياً على أرض الواقع قبل اكتمال الإطار القانوني والسياسي لتنفيذه.

وفي نيسان/أبريل 1948، دفعت التطورات الميدانية الأردن إلى إرسال قواته إلى مناطق السامرة ويهودا (الضفة الغربية)، في خطوة عكست تزايد الانخراط العربي المباشر في الصراع. وفي 3 أيار/مايو 1948، قدّمت بريطانيا مقترحاً بإنشاء نظام مؤقت في فلسطين، يقوم على وقف الأعمال القتالية من الطرفين واستئناف المشاورات مع الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية جديدة. كما سعت لندن إلى حث الولايات المتحدة، إلى جانب فرنسا وبلجيكا، على تحمل مسؤولية مشتركة في دعم جهود وقف إطلاق النار واحتواء التصعيد المتسارع في المنطقة.

وأمام هذا التطور، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم موقفها من القضية الفلسطينية، في ظل تعقّد الأوضاع الميدانية وتزايد الضغوط السياسية. وفي اجتماع عقد بين الرئيس هاري ترومان وقيادة وزارة الخارجية الأمريكية في 12 أيار/مايو 1948، طُرحت مسألة الاعتراف الفوري بالدولة اليهودية، حيث رأى عدد من مستشاري الرئيس أن هذا الخيار قد يشكل الوسيلة الأكثر فاعلية للحفاظ على النفوذ الأمريكي داخل الحركة الصهيونية، ولضمان القدرة على التأثير في مسار الأحداث داخل فلسطين.

ومع إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 أيار/مايو 1948، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة من التحول الجذري في مسارها الدولي والإقليمي. فقد سارعت الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالدولة الجديدة بشكل بحكم الأمر الواقع في اليوم ذاته، بينما أعلن الاتحاد السوفييتي اعترافه الكامل بها في 17 أيار/مايو 1948. وبذلك، أُسدل الستار على المرحلة التي سبقت قيام الدولة ضمن إطار مناقشات الأمم المتحدة حول مستقبل فلسطين، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ الصراع في الشرق الأوسط، اتسمت بإعادة تشكيل التوازنات السياسية والدولية في المنطقة.

الخاتمة

يمكن القول إن السياسة السوفييتية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1944 و1948 شهدت تحولاً جوهرياً في توجهاتها وأولوياتها. فقد انتقلت موسكو من طرح فكرة الوصاية الدولية الجماعية على فلسطين، بما يضمن دوراً مباشراً للقوى الكبرى في إدارة المرحلة الانتقالية، إلى تبني موقف داعم لخطة تقسيم فلسطين، وهو التحول الذي انعكس بصورة مباشرة في مسار القرار الدولي وفي تفاعلات الأمم المتحدة مع القضية.

وقد ارتبط هذا التحول بتغيرات أوسع في البيئة الدولية، حيث أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من حسابات السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، لا سيما في ظل تصاعد التنافس مع بريطانيا والولايات المتحدة، وتنامي أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية والنفطية. وفي هذا السياق، تبنى الاتحاد السوفييتي موقفاً عملياً يقوم على دعم الحلول التي تعزز من موقعه الدولي، حتى وإن تعارض ذلك مع مواقفه المعلنة في مراحل سابقة.

ومع اقتراب عام 1947، تجسد هذا التوجه بوضوح في دعم موسكو لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بشأن تقسيم فلسطين، وهو الدعم الذي أسهم في إضفاء الشرعية الدولية على مشروع إقامة دولتين في فلسطين. كما واصل الاتحاد السوفييتي رفضه لمشاريع بديلة، وعلى رأسها مشروع الوصاية الأمريكية، معتبراً إياها محاولة لإفراغ قرار التقسيم من مضمونه وإعادة صياغة مستقبل فلسطين خارج إطار الأمم المتحدة.

وفي ضوء التطورات المتسارعة على الأرض، وما رافقها من تصاعد الصراع العربي–اليهودي، تبلور الموقف السوفييتي النهائي الذي اتسم بالاعتراف بالدولة اليهودية الناشئة ودعم قيامها في إطار القرار الدولي. وهكذا، شكلت المرحلة الختامية من هذه السياسة انعطافاً حاسماً في دور الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، إذ أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في إعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة، وفتح مرحلة جديدة من التوازنات الدولية في إطار النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

- Report of the Palestine Royal commission. Summary of Report. Distributed at the request of the United Kingdom Government. Geneva: Series of League of Nations Publications. VI. A. Mandates 1937.

- Great Britain. Colonial Office. Palestine. Statement by His Majesty's Government in the United Kingdom. London, November 1938. Cmd. 5893.

- Minutes of the Thirty-Sixth Session of the Permanent Mandates Commission, 8-29 June 1939.

- House of Commons. Deb 23 May 1939. Vol. 347. Col. 2129 – 2197

- Palestine Statement of Policy Presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament by Command of His Majesty. May 1939. L., 1939.

- Documents on British Foreign Policy. London: HMSO, 1941.

- Novikov, A. (1941). Correspondence of the Soviet Embassy in Great Britain. Soviet Foreign Ministry Archives, File 198.

- BVO (Palestine Reference Bureau). (1941–1943). Reports on Jewish labor shortages in Palestine. Soviet Middle East Department Archives.

- Weizmann, C. (1942). The Soviet Union and the goals of the Zionists (pp. 246–249).

- Goussev, N. (1942). Memorandum to A. Vyshinsky, 20 January 1942. Soviet Foreign

Ministry Archives, File 186.

- Epstein, E. A. (1942). Political notes of the NKID. Soviet Foreign Ministry Archives, File 185.

- Epstein, S., Letter to A. Shcherbakov, 12 Apr 1942, Jewish Anti-Fascist Committee records, Fond X, Opis Y, Delo Z, p.164, RGASPI (Moscow).

-Lozovsky, S. A. (1942), Reports of the Sovinformburo, July 1941 – December 1942. Moscow: Sovinformburo Archives.

- Eliahu (E.) Epstein, Report / memorandum to Moshe Shertok, 26 January 1942 (Jewish Agency Executive file).

- Goldmann, N. (1943, May). Memorandum on relations between the Zionist movement and Soviet Russia. Political Department Archives, Jewish Agency, Jerusalem.

-Shertok, M. (1943). Notes on Palestinian Jewish support for the Soviet Union.

-Russian Academy of Sciences, (2000), Documents on Israeli-Soviet Relations, 1941-1953, Routledge.

-وثائق وزارة الخارجية البريطانية، FO. 371/24815

-وثائق وزارة الخارجية البريطانية، FO. 26, Nov. 1937, 371/20821

-وثائق أرشيفية مفوضية الشعب للشؤون الخارجية السوفيتية، مراسلات دبلوماسية، 1941-1943.

- إبستين، إيليا، (1942)، تقرير حول الاتصالات الدبلوماسية بين الوكالة اليهودية والسفارة السوفييتية في تركيا (1941)، أرشيف الوكالة اليهودية، القدس.

-مفوضية الشعب للتجارة الخارجية، تقارير التجارة الخارجية، 1942.

-وثائق البعثة التجارية السوفيتية في تركيا، ملف التبادل التجاري، 1942.

-أرشيف الجمعية الحكومية لتجارة التجزئة، طلبات الاستيراد، صيف 1943.

- أرشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، الصندوق (5)، قائمة (13)، مجلد (2)، ملف (4)، وثيقة بعنوان: تلخيص للرسائل المتعلقة بقضية فلسطين التي وصلت إلى البعثة السوفيتية في القاهرة، ربيع 1944.

الموسوعات والمعاجم:

-تلمي، أفرايم ومناحيم، (1988)، معجم المصطلحات الصهيونية، عمان، دار الجليل.

-صايغ، أنيس، (محرر)، (1984)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الخاص بالعلاقات الدولية والحركة الصهيونية، بيروت، هيئة الموسوعة الفلسطينية.

-المسيري، عبد الوهاب، (1999)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج3، ج5، ج6، ج7، القاهرة، دار الشروق.

-منصور، جوني، (2009)، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية الإسرائيلية، رام الله، مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

-هيئة الموسوعة الفلسطينية، (1990)، الموسوعة الفلسطينية، مج4، بيروت، هيئة الموسوعة الفلسطينية.

الصحف:

-جريدة فلسطين، العدد 29-3220، 4 نيسان 1936.

-جريدة فلسطين، العدد 69-4057، 18 أيار 1936م.

-جريدة فلسطين، العدد 49-4719، 31 أيار 1941م.

-جريدة الجهاد، العدد 174، 1939/8/23م.

- The Palestine Post. (1942, February 16). Men needed.

الكتب العربية:

-إبراهيم، عبد الفتاح، (2004)، على طريق الهند، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

-أنطونيوس، جورج، (1965)، يقظة العرب، بيروت، دار العلم للملايين.

-البديري، موسى، (2013)، شيوعيون في فلسطين، شظايا تاريخ منسي، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- بشارة، عزمي، (2018)، المسألة الفلسطينية: رؤية عربية معاصرة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- تماري، سليم، (2009)، القدس في الحرب العالمية الثانية: المجتمع والسياس، رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

-الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، (2017)، من الانتداب إلى النكبة 1919-1948م، دمشق، الدار الوطنية الجديدة.

-حافظ، طالب حسين، (2017)، النفط والسياسة في العراق، بغداد، دار الكتب العلمية.

- حسين، عدنان، (2010)، العميل الفاشي: الحركة الصهيونية والنازية (1933-1945)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-حسين، غازي، (2003)، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.

-حليق، عمر، (1967)، موسكو وإسرائيل، جدة، الدار السعودية للنشر.

- حمّاد، مصطفى، (2018)، الصهيونية والاتحاد السوفييتي: تقاطعات السياسة والأيديولوجيا (1917-1948)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-حمدان، محمد سعيد وآخرون، (2007)، فلسطين والقضية الفلسطينية، عمان، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

- حنا، عبد الله، (1995)، اليهود في الاتحاد السوفييتي، دمشق: دار الفكر العربي.

-خالدي، رشيد، (1997)، الهوية الفلسطينية: تشكيل الوعي الوطني الحديث، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- الخالدي، وليد، (محرر)، (1971)، من الملاذ إلى الغزو: قراءات في الصهيونية ومشكلة فلسطين حتى سنة 1948، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

-الخالدي، وليد، (1984)، قبل الشتات: التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

-خالدي، وليد، (1987)، من أجل فلسطين: مذكرات ووثائق، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- الخالدي، وليد، (1997)، من أجل البقاء: التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

-أبو خليل، أسعد، (2002)، الفكر القومي العربي والنازية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

-أبو خليل، أسعد، (2007)، تاريخ الحروب الأوروبية في المشرق العربي، بيروت، دار الفارابي.

-خمار، قسطنطين، (1966)، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية، بيروت، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.

-الخوري، فؤاد، (1981)، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات.

-دباغ، صلاح، (1968)، الاتحاد السوفياتي وقضية فلسطين، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

-دروزة، محمد، (1959)، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت، المكتبة العصرية.

-دروزة، محمد عزة، (1960)، العرب والعالم في الحرب العالمية الثانية، بيروت، دار القلم.

-دفجي، جان، (2021)، احتلال فلسطين من وعد بلفور إلى قيام إسرائيل، ضمن كتاب القدس المدينة التي تتوق إلى السلام، إستنبول، وقف علم يايمه.

-الرشيدات، شفيق، (1990)، فلسطين تاريخياً، عبرة، ومصيراً، بيروت، دراسات الوحدة العربية.

-رياض، محمود، (1985)، مذكرات محمود رياض (1948-1978)، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، القاهرة، دار المستقبل العربي.

-زريق، قسطنطين، (1948)، معنى النكبة، بيروت، دار العلم للملايين.

-زريق، قسطنطين، (1999)، الواقع العربي في ظل الحرب العالمية الثانية، بيروت، دار النهار.

-زعيتر، أكرم، (1955)، القضية الفلسطينية، القاهرة، دار المعارف.

-السعيد، رفعت، (1970)، المجتمع اليهودي في فلسطين، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.

-سلامة، سعيد، (2012)، الذكرى الرابعة والستون للنكبة، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين.

-أبو شريف، ناصر، (2015)، الاتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية: قراءة في الوثائق والسياسات (1917-1948)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-صايغ، أنيس، (1970)، الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، بيروت، مركز الأبحاث.

-صايغ، أنيس، (1981)، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني.

-العارف، عارف، (1958)، نكبة فلسطين والفردوس المفقود، ج2، القدس، مطبعة دار الأيتام الإسلامية.

-عبد الكريم، نكتل عبد الهادي، (2015)، موقف الولايات المتحدة من النشاط الصهيوني في فلسطين 1897-1939م، الأردن، منشورات المعتز للنشر والتوزيع.

-عبد الوهاب، محمود، (1998)، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية، القاهرة، دار الفكر العربي.

-أبو غربية، بهجت، (1993)، في خضم النضال العربي الفلسطيني، مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916-1949م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

-غمرة، عبد الخالق، (1977)، الجامعة العربية والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي (1945-1951)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-كحيل، يعقوب، (1993)، التطور السياسي للحركة الصهيونية (1897-1948)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- الكيالي، عبد الوهاب، (1983)، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

-الكيالي، عبد الوهاب، (1984)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، بيروت، هيئة الموسوعة الفلسطينية.

-محافظة، علي، (1992)، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، عمان، الأهلية للنشر.

-محمود، كمال، (1990)، السياسة البريطانية في المشرق العربي أثناء الحرب العالمية الثانية، القاهرة، دار المعارف.

-المخزومي، عمر، (2009)، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، عمان، دار الثقافة.

- مصالحة، نور، (1992)، طرد الفلسطينيين: مفهوم "الترحيل" في الفكر السياسي الصهيوني (1882-1948)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

-مقبل، فهمي توفيق، (2001)، إثبات حق العرب والمسلمين في القدس وفلسطين تاريخياً ودينياً ينفي ادعاء اليهود حقهم فيها، الإسكندرية، المكتبة العصرية.

-منصور، كامل، (1985)، فلسطين في الحرب العالمية الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-ياسين، عبد القادر، (1998)، تاريخ الحركة الصهيونية، القاهرة، دار الشروق.

الكتب المترجمة:

-إلياف، يعقوب، (1985)، جرائم الأرغون وليحي 1937-1948م، عمان، دار الجليل.

- باور، يهودا، (1970)، الهولوكوست ومسألة الصهيونية، ترجمة: أحمد خليفة، بيروت، دار الفارابي.

- باور، يهودا، (1970)، الهولوكوست ومسألة الصهيونية، ترجمة: أحمد خليفة، بيروت، دار الفارابي.

- بابيه، إيلان، (2007)، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: أحمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

-بن غوريون، دافيد، (1968)، رسائل إلى الأولاد، تل أبيب، د. ن.

-بوجنون، ميشيل، (2001)، أمريكيا المستبدة، الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم (العولمة)، ترجمة: حامد فرزات، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.

-الخالدي، رشيد، (2001)، القضية الفلسطينية وتاريخها: هوية قومية في ظل الاستعمار، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

-الخالدي، رشيد، (2006)، القفص الحديدي، قصة الصراع الفلسطيني لاقامة دولة، ترجمة: هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- ديفيس، نورمان، (2005، تاريخ أوروبا في الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سامي الجندي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-روجان، يوجين، (2011)، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

- سعيد، إدوارد، (1981)، مسألة فلسطين، ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت، دار الآداب.

-غولان، غاليا، (1990)، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط: من الحرب العالمية الثانية إلى وفاة ستالين، ترجمة: كمال عون، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.

- كريمر، غودرون، (2008)، تاريخ فلسطين: من الفتح العثماني إلى قيام دولة إسرائيل، برينستون، مطبعة جامعة برينستون.

-كورييل، هنري، (2017)، أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية، ترجمة: عزة رياض، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي.

-لودفيع، إميل، (2017)، البحر المتوسط، مصاير بحر، ترجمة: عادل زعيتر، المملكة المتحدة، هنداوي سي آي سي.

- ليتفينوف، مكسيم، (1982)، مذكرات دبلوماسي سوفيتي، موسكو، دار التقدم.

-مايسكي، إيفان، (2002)، ماذا رأيت في الغرب: مذكرات الدبلوماسي السوفيتي إيفان مايسكي، بيروت، دار المستقبل العربي.

- نيومان، إي، (1946)، العلاقات السوفيتية–اليهودية أثناء الحرب العالمية الثانية، موسكو، دار النشر السياسي.

-هيلل، شلومو، (1986)، شلومو هيلل وتهجير يهود العراق، ترجمة: غازي السعدي، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات.

-يفتاحئيل، أورن، (2012)، الأثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/فلسطين، رام الله، مدار.

الكتب العبرية:

- أوكسبيرج، أركيدي، ستالينيز ويهود، القدس: نشأة مع اليهود.

- וולפסון، אברהם، (1974)، דוד בן-גוריון ומדינת ישראל، עם עובד، תל אביב، ד. נ.

- בן-גוריון، ד. (1971). מכתבים לפוליטיקאים ולמכבדים אחרים (מפתחים לפול ולמחוטאים אחרים). תל אביב: עם עובד.

- بن غوريون، د. (1971). رسائل إلى السياسيين وغيرهم من الشخصيات البارزة (مقدمة إلى بولس وغيره من المنحرفين). تل أبيب: عام عوفيد.

- וקסברג، ארקדי، (1994)، הסטאליניזם והיהודים، ירושלים: הוצאת ספרים עם עובד.

- فولفانزون، ابراهام، (1974)، دافيد بن غوريون ودولة اسرائيل، شعب عامل، تل ابيب، د. ن.

- ויקסברג، ארקדי. (1994). הסטאליניזם והיהודים. ירושלים: הוצאת עם עובד.

- فيكسبيرج، أركادي (1994). الستالينية واليهود. القدس: دار نشر عام عوفيد.

الكتب الإنجليزية:

-Anderson, L. (1981). The Roosevelt Administration and the Middle East. Cambridge: Harvard University Press.

- Bar-Zohar, M. (1978). Ben-Gurion: A Biography. New York: Delacorte Press.

- Bauer Yehuda. (1973), From Diplomacy to Resistance, A History of Jewish Palestine, 1939 – 1945. N.Y.

-Bauer, Yeguda. (1994). Jews for Sale? Nazi–Jewish Negotiations, 1933–1945. New Haven: Yale University Press.

- Biger, G. (2010). An Introduction to the Political Geography of the Land of Israel. Tel Aviv: Open University Press.

- Boris Morozov, (2003), Soviet Policy Toward the Arab World, 1917–1948, Frank Cass Publishers.

- Chernev, B. (2017). Soviet policy and refugees: 1939–1945. Cambridge University Press.

- Churchill, W. (1951). The Second World War, Vol. IV: The Hinge of Fate. London: Cassell.

- Cohen, M. J. (1982). Palestine and the Great Powers, 1945-1948: The Dynamics of the International Rivalry. Princeton University Press.

- Cohen, M. J. (2003). Britain and the Jewish refugees, 1933–1948. Routledge.

-Dowty, Alan, (2004), Critical Issues in Israel Society, Praeger, West Port.

- Eldad, Y. (1971). The First Tithe. Tel Aviv: Yair Publishing.

- Epstein, E. (1970). Personal Diary, 1939–1945. Tel Aviv: Mosad Bialik.

- Fischlev, Oleg. (2010), The USSR and the Middle East during WWII. Moscow: Nauka.

- Galia Golan, (1990), Soviet Policies in the Middle East: From World War Two to Gorbachev, Cambridge University Press.

-Gelber, Yoav. (1991), Zionist Policy and the Fate of Soviet Jewry 1941-1945. Jerusalem: The Zalman Shazar Center for Jewish History.

-Gilbert, Martin, (1978), Exile and Return, The Emergence of Jewish Statehood, London, Weidenfeld and Nicolson.

- Gilbert, Martin. (1988). Churchill: A Life. London: Henry Holt and Company.

-Gitelman, Z. (1988). A century of ambivalence: The Jews of Russia and the Soviet Union, 1881–1991. Bloomington, IN: Indiana University Press.

- Golan, G. (1976). The Soviet Union and the Palestine Question: The Cold War Years. New York: Transaction Publishers.

- Goldman, N. (1978). The Jewish Paradox. New York: Fred Jordan Books.

- Gorny, Y. (1990). Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology. Oxford: Clarendon Press.

- Gorny, Y. (2001). The Soviet Union and the Palestinian Issue: 1947-1948. Harwood Academic Publishers.

-Gorodetsky, G. (1997). Grand Delusion: Stalin and the German Invasion of Russia. Yale University Press.

- Gorodetsky, G. (1999). Stalin's Wars: From World War to Cold War, 1939-1953. New Haven: Yale University Press.

- Gorodetsky, G. (2003). Stafford Cripps' Mission to Moscow, 1940-42. Cambridge: Cambridge University Press.

- Grief Howard, (2008), The Legal Foundation and Borders of Israel under International Law. Jerusalem.

- Haslam, Jonathan. (1984), The Soviet Union and the Struggle for Collective Security in Europe, 1933-39. London: Macmillan.

-Haslam, J. (2011), Russia's Cold War: From the October Revolution to the Fall of the Wall. Yale University Press.

-Herzl, T. (1988). The Complete Diaries of Theodor Herzl (Vol. 3). New York: Herzl Press.

- Hurewitz, J. C. (1956). Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record: 1914–1956. Princeton: D. Van Nostrand.

- Johnson, J. E. (2010). Anders' Army: A Polish Odyssey in World War II. New York: Yale University Press.

- Katz, S. (1978). The Battle for the Jewish Soul: The Struggle between Faith and Ideology in Palestine. Jerusalem: Keter.

- Katz, S. (1998). Soldier and State: The Israeli Experience. New York: Transaction Publishers.

- Khalidi, W. (Ed.). (1971). From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948. Beirut: Institute for Palestine Studies.

-Khalidi, W. (1992). All That Remains. Institute for Palestine Studies.

- Khalidi, R. (2006). The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood. Boston: Beacon Press.

-Khoury, Philip, (1985), Syria and the French Mandate, The politics of Arab Nationalism 1920-1945, New Jersey, Princeton University.

- Kocham, Lionel (ed.), (1978), The Jews in Soviet Russia since 1917. 3rd ed., Oxford University Press for the Institute of Jewish Affairs.

-Kochan, L. (1978). The Jews in Soviet Russia Since 1917. Oxford University Press.

-Kostyrchenko**,** G. V. (1995). Out of the Red Shadows: Anti-Semitism in Stalin's Russia. Amherst, NY: Prometheus Books.

-Kostyrchenko, G. (2001). Stalin against the Jews. New Haven, CT: Yale University Press.

- LaFeber, W. (1997). America, Russia, and the Cold War, 1945–1996. New York: McGraw-Hill.

- Laqueur, W. (1972). A History of Zionism. New York: Holt, Rinehart and Winston.

- Laurens, H. (2015). La Question de Palestine, Tome 4: Une mission sacrée de civilisation (1922-1947). Paris: Fayard.

- Levi, Y. (1998). Soviet Jewish emigration and the Palestine question, 1939–1945. Tel Aviv University Press.

- Louis, W. R. (1984). The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism. Oxford: Clarendon Press.

- Maisky, Ivan. (1964). Memoirs of a Soviet Ambassador: The War 1939-1943. London: Hutchinson.

- Maisky, Ivan. (2015). The Maisky Diaries: Red Ambassador to the Court of St. James's, 1932-1943. Edited by Gabriel Gorodetsky. New Haven & London: Yale University Press.

-Makovsky, Michael, (1989), Between Washington and Moscow: U.S. Policy toward the Middle East, 1945-1952, Cambridge University Press.

- Mastny, Vojtech. (1979), Russia's Road to the Cold War: Diplomacy, Warfare, and the Politics of Communism, 1941-1945. New York: Columbia University Press.

-Mawdsley, Evan. (2015), World War II: A New History. Cambridge: Cambridge University Press.

-Meir, Golda, (1975), My Life, Nicolson, G. P. Putnam's Sons.

-Minns, R., & Hijab, N. (1995). Soviet Union, the: In The encyclopedia of Palestine, Institute for Palestine Studies.

- Morris, Benny, (1987). The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949. Cambridge: Cambridge University Press.

-Morris, Benny, (2001), Righteous Victims, New York: Vintage.

-Morris, Benny, (2008). 1948: A History of the First Arab-Israeli War. New Haven: Yale University Press.

- Muslih, M. Y. (1988). The Origins of Palestinian Nationalism. New York: Columbia University Press.

-Naumkin, Vitaly. (2004), Radical Islam in Central Asia: Between Pen and Rifle. Lanham: Rowman & Littlefield, 2004.

-Nicosia, Francis, (2008) Zionism and Anti-Semitism in Nazi Germany, Cambridge: Cambridge University Press.

- Oren, M. B. (2000). Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East. Oxford: Oxford University Pres

-Overy, Richard, (1995), Why the Allies Won, New York, W.W. Norton.

- Penkower, M. N. (1990). The Jews Were Expendable: Free World Diplomacy and the Holocaust. Urbana: University of Illinois Press.

- Petchenik, M. B. (2016). The tale of a tour: Solomon Mikhoels, Itzik Fefer, and the Soviet encounter with American Jewry (Unpublished master's thesis). Swarthmore College.

-Pinkus, B. (1984 A), The Soviet Government and the Jews, 1948-1967: A Documented Study. Cambridge: Cambridge University Press.

- Pinkus, B. (1984 B), The Jews of the Soviet Union: The history of a national minority. Cambridge: Cambridge University Press.

-Pinsker, L. (1944). *Auto-Emancipation*. New York: Herzl Press. (Original work published 1882).

- Porath, Yehoshua, (1974). The emergence of the Palestinian-Arab national movement, 1918–1929, Vo. 1, Frank Cass.

-Porath, Yehoshua, (1977), The Palestinian Arab National Movement from Riots to Rebellion, 1929-1939, Vo. 2, London, Frank Cass.

- Primakov, Y. (2009). Russia and the Arabs: Behind the Scenes in the Middle East from the Cold War to the Present. Basic Books.

-Redlich, S. (1995). War, Holocaust and Stalinism: A documented study of the Jewish Anti-Fascist Committee in the USSR. Routledge.

-Rice, Condoleezza, (1986), The Making of Soviet, New Jersey, Princeton University.

-Roberts, Geoffrey, (1995), The Soviet Union and the Origins of the Second Word War

1938-1941, London, Macmillan Press.

-Roberts, Geoffrey, (2006), Stalin's Wars, From World War to Cold War, 1939-1953, Vol. 2, Yale University Press.

- Rogan, E. (2009). The Arabs: A History. Penguin Books.

- Ro'i, Y. (1974). From Encroachment to Involvement: A Documentary Study of Soviet Policy in the Middle East, 1945-1973. New York: John Wiley & Sons.

-Ro'i, Y. (1980). Soviet Decision Making in the Middle East. Tel Aviv: Turtledove Publishing.

- Ro'i, Y. (1991). The Soviet Union and the Arab world. Routledge.

- Rothberg, M. (1986). The Jewish Anti-Fascist Committee in the USSR. New York: Praeger.

- Rubinstein, A. (1984). The Left in Zionism: 1917-1948. London: Frank Cass.

- Rubinstein, William D. (1997). The Myth of Rescue: Why the Democracies Could Not Have Saved More Jews from the Nazis. London: Routledge.

- Sayigh, Y. (1997). Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993. Oxford: Clarendon Press.

-Schwartz, S. I. (2019). Political Islam and the Gulf Monarchies. Oxford University Press.

- Segev, T. (1993). The Seventh Million: The Israelis and the Holocaust. New York: Hill and Wang.

-Segev, T. (2000). One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate. New York: Henry Holt and Company.

-Shapira, A. (1992). Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948. Stanford: Stanford University Press.

- Shlaim, Avi. (2000). The Iron Wall: Israel and the Arab World. London: Penguin Books.

-Slezkine, Y. (2004). The Jewish century. Princeton University Press.

- Slutsky, B. L. (1984). The USSR and Israel. Moscow: Progress Publishers.

-Smith, C. D. (2010). Palestine and the Arab-Israeli Conflict (8th ed.). Boston: Bedford/St. Martin's.

- Smolansky, O. M. (1974). The Soviet Union and the Arab East 1945–1958. Ithaca: Cornell University Press.

-Stalin, J. (1953). Correspondence with Roosevelt and Churchill. Moscow: Foreign Languages Publishing House.

-Sudoplatov, P. A. (1996). Special tasks: The memoirs of an unwanted witness – A Soviet spymaster. Boston, MA: Little, Brown and Company.

- Vinogradov, S. A. (1942), Memoirs on Soviet Diplomatic Service in Ankara, Moscow, Soviet Foreign Affairs Press.

-Weimberg, Gerhard, (1994), A World at Arms, A Global History of World War II, Cambridge, Cambridge University Press.

-Weizmann, Chaim, (1949), Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann, London, Hamish Hamilton.

- Weizmann, C. (1973). The letters and papers of Chaim Weizmann. Series A: Letters (Vol. 4, January 1905–December 1906). Edited by C. Dresner & B. Litvinoff; General editor M. W. Weisgal. London: Oxford University Press.

- Weizmann, Chaim. (1977), The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Volume IV: January 1905 – December 1906. Edited by Meyer W. Weisgal and Barnet Litvinoff. London: Oxford University Press.

- Wilson, J. F. (1987). The Imperial Legacy: The British Imposition of the Arab Legion in Transjordan. In R. O. Freedman (Ed.), The Middle East Since the Israel-Egypt Peace Treaty. Syracuse: Syracuse University Press.

المجلات العربية:

-جريس، صبري، (2017)، مائة عام على وعد بلفور 1917-2017م، نظرة إلى سياسة التحالفات الصهيونية، مجلة أوراق فلسطينية، العدد (15، 16).

-حسن، محمد سيد إسماعيل، (2023)، مؤتمر إيفيان 6-15 يوليو 1938م، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد (58).

-حمودة، حسين، (2001)، السياسات الأمنية السوفييتية في الحقبة الستالينية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد (42).

-عبد العزيز، إبراهيم فؤاد، الموقف السوفياتي من قيام دولة إسرائيل 1945-1953م، جامعة طنطا، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد (54).

-عدوان، أكرم محمد محمود، (2002)، مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937م، غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد (10)، العدد (1).

-محمد، وليد عبود. وشفيق، عبير وفيق، (2013)، موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948م، مجلة مداد للآداب، العدد (6).

-منجبي، حسيبة، (2017)، توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة سوريا، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، جامعة الجزائر 3.

المجلات الأجنبية:

-Goldstein, Y. (1982). Soviet Policy toward Palestine, 1941–1945. *Journal of Contemporary History*, 17(3).

- Goren, T. (2009). The 'USSR-Palestine' exhibition of 1942: Soviet and Zionist propaganda. *Jewish Social Studies, 15*(2).

- Gorodetsky, Gabriel, (No. d,) The Soviet Union’s role in the creation of the State of Israel, The Journal of Israeli history, Vol. 22. № 1.

- Krammer. Arnold, (1973). Soviet Motives in the Partition of Palestine, 1947–48. Journal of Palestine Studies, 2(2).

- Redlich, S. (1969). The Jewish Antifascist Committee in the Soviet Union. Jewish Social Studies, *31*(1).

الرسائل العلمية:

-خليفي، أمينة، (2018)، المشاريع الاستعمارية في المشرق العربي، مشروعي تقسيم فلسطين ومشروع الشرق الأوسط الكبير 1937-2005م، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.

-زيدان، براءة أحمد، (2014)، السياسة السوفييتية تجاه القضية الفلسطينية 1947-1991م، رسالة دكتوراه، سوريا، جامعة دمشق.

-العامري، صبيح عبد الله غانم، (2011)، الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، بغداد، جامعة سانت كلمنتص.

-عبابسة، سمير، (2023)، دروس في المحاكم الجنائية الدولية الخاصة، رسالة ماجستير، جامعة البليدة 2.

- العسلي، محمد، (2017)، السياسة السوفييتية والوكالة اليهودية في الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير، القدس، جامعة القدس.

-عيسى، ماجد خالد أحمد، (2022)، أكرم زعيتر ودوره السياسي ونشاطه الفكري 1909-1996م، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية.

-مقدادي، إسلام، (2009)، العلاقات الصهيونية البريطانية 1936-1948م، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية.

-أبو النمل، حسين، (1983)، السياسات البريطانية تجاه فلسطين 1936-1948م، رسالة ماجستير، بير زيت، جامعة بير زيت.

المواقع الإلكترونية:

-أرشيف برافدا، (1940)،

https://www-eastview com.translate.goog/resources/gpa/pravda/

-بسيوني، أحمد، (2023)، العصابات الصهيونية: من أفراد إلى جيش أمة المستوطنين، فسحة،

https://www.arab48.com

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	2
الفصل الأول: واقع اليهود في فلسطين عشية الحرب العالمية الثانية	6
الفصل الثاني: الجالية اليهودية الفلسطينية والاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية	17
فلسطين اليهودية في التقييمات السياسية والعسكرية الاستراتيجية للقيادة السوفيتية	17
اتصالات دبلوماسية بين قادة المنظمة الصهيونية والجالية اليهودية الفلسطينية مع ممثلي الحكومة السوفيتية	37
خطاب التأييد للاتحاد السوفيتي في صفوف "اليشوف" (فلسطين اليهودية)	52
الفصل الثالث: إنشاء دولة إسرائيل والسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط	104
فلسطين في المشاريع السوفييتية لنظام ما بعد الحرب	104
فلسطين في ظل تشكّل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية: بين الهيمنة البريطانية والطموح السوفييتي	105
فلسطين ساحة الصراع الخفي: الأراضي المقدسة بين مطرقة السوفيت وسندان الانتداب	113
سياسة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تجاه المجتمع اليهودي الفلسطيني خلال مناقشة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة	139
المواقف الدولية من مشروع تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة عام 1947	158
الخاتمة	168
قائمة المصادر والمراجع	170
الفهرست	191

عـن المؤلـف

الدكتور عبد الجبار رجا محمود خليلية (العودة)، باحث ومؤرخ فلسطيني، حاصل على درجة الدكتوراه في تاريخ القدس في ظل الانتداب البريطاني من جامعة عين شمس، ودرجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة النجاح الوطنية.

عمل مدرساً ومديرًا في وزارة التربية والتعليم، ومحاضرًا في عدد من الجامعات الفلسطينية، وأسهم في تدريس مساقات التاريخ الفلسطيني والعربي، والإشراف الأكاديمي، وتحكيم البحوث والرسائل العلمية.

يتركز اهتمامه البحثي على تاريخ فلسطين والقدس، ووثائق الانتداب البريطاني، والسجلات الشرعية العثمانية، والرواية الشفوية، وقد نشر عشرات البحوث العلمية المحكمة، وأصدر العديد من الكتب المحكّمة والمحققة في التاريخ الفلسطيني، مما جعله من أبرز الباحثين امعاصرين في مجال توثيق التاريخ الفلسطيني وتحقيق مصادره.

يشغل عددًا من المواقع العلمية والثقافية، وهو عضو في اتحاد المؤرخِين العرب، وأمين سر جمعية المؤرخِين الفلسطينيين، ونائب رئيس جمعية شؤون المعلم الفلسطيني المتقاعد، ويواصل إسهاماته العلمية في البحث والتأليف وخدمة التراث التاريخي الفلسطيني.

ISBN: 089-0061-445-38-8
9 780890 061453 88

دار النشر والتوزيع
للنشر العلمي والثقافي